جامعة مؤته
عمادة الدراسات العليا

الدبلوماسية ودورها في الثورات العربية
"الثورة السورية حالةً"

إعداد الطالب
عبدالله عبدالنبي الضلاعين

أشراف
الدكتور صداح الحباشنه

رساله مقدمه إلى عمـــادة الدراســات العليـــــــــا
استكمـــالاً لمتطلبــات الحصــول على درجة الماجستيــر
في الـــعلاقـــات الدولية- قسم العـــلوم السيـاسيــة

جامعة مؤته، 2014

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إلى مدرستي الأولى أمي إلى روحك الرحمة والغفران بإذن الله.

إلى أبي–رحمه الله-الذي غيبه القدر دون أن أراه.

إلى سواعدي بعد الله........(أخوتي الأعزاء).

إلى الزوجة التي أثرتني على نفسها رغم الخصاصة...(م. باسمه).

إلى فلذات كبدي الذي يطربني إزعاجهم.....(هبه، بهاء الدين).

إلى كل أحبائي وزملائي وأصدقائي........... إلى الجميع.
أهديكم رسالتي.

مع كل الحب والتقديرعبدالله الضلاعين

الشكر والتقدير

أشكر الله عز وجل الذي وفقني وأعانني له الحمد والشكر حتى يرضى فهو أهل أن يشكر وأهل أن يذكر.

وبعد،

أنه من الوفاء والعرفان أن ينسب الفضل لأهله.... لذلك لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الجليل عطوفة الدكتور صداح الحباشنه عميد كلية العلوم الاجتماعية وأستاذ العلوم السياسية في جامعة مؤته الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على رسالتي ودعمي في البحث والتدقيق والمتابعة في كل الأوقات والظروف، فله كل الشكر بعد الله عز وجل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الأكارم على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها بملاحظاتهم القيمة التي اعتبرها قيمة مضافة إلى دراستي متعهداً بالأخذ بها في كل مراحلي البحثية.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أساتذتي الأجلاء أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية الذين قدموا لي كل أشكال الدعم والاحترام، لهم علي حق التقدير والاحترام ماحييت.

والشكر كل الشكر إلى كل من دعمني واخص بالذكر الأخت هناء الرماضين "أم محمد" وجميع العاملين في كليتنا الحبيبة وجامعتنا الغراء والزملاء والزميلات جميعاً.

عبدالله عبدالنبي الضلاعين

فهرس المحتويات

الملخص

الدبلوماسية ودورها في الثورات العربية

" الثورة السورية حالةً دراسيةً"

عبدالله عبدالنبي الضلاعين

جامعة مؤته 2014

بحثت هذه الدراسة في دور الدبلوماسية في الثورات العربية متخذة من الثورة السورية "دراسة حالة" على اعتبارها، ثورة مستمر ومفتوحة على كل الاحتمالات، وقد أتُّبعت هذه الدراسة منهجيه خاصه معتمدة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة .

تناولتالدراسة أصول الدبلوماسية وقواعد العمل الدبلوماسي من حيث تتبع تاريخها الحديث وأنواعها ووظائفها ومصادرها القانونية.

كما بحثت الدراسة في الثورات العربية، التي عصفت في المنطقة نهاية العام 2010،ولازالت المنطقة تعاني تبعاتها، وتعيش أسوأ فصولها، مع تباين الموقف الدولي، وكثرة الفاعلين، ودخول فاعلين جدد في مسرح أحداثها، متناولة هذه الثورة من حيث الخلفية والدوافع والمواقف الدولية.

في فصلها الأخير سلطت الضوء على الثورة السورية ودور الدبلوماسية فيها "كحالة دراسية" وواقع معاش، وثورة غير منتهيه وبحثت في دور جامعة الدول العربية، كمظلة للأمن القومي العربي والأمم المتحدة كمظلة للأمن الجماعي.

قد خلصت الدراسة إلى أن الدبلوماسية على أهميتها لم ترقى إلى المستوى المطلوب، مع غياب الدبلوماسية الوقائية، وانحصارها بالدبلوماسية العلاجية، كدبلوماسية أزمات ومواقف دولية. والتي غلب عليها مصالح صناع القرار الدولي والبحث عن أدوار.

Abstract

Diplomacy and its role in the Arab revolutions
"Syrian Revolution Case Study"

Abdullah Abdul NabiAldalain

Mutah University in 2014

This study examined the role of diplomacy in the Arab revolutions taken from Syrian Revolution "case study" on the mind, the revolution continuously and open to all possibilities. This study has followed a systematic accredited private descriptive approach and historical methodology and the methodology of the case study. The study examined the origins of the diplomatic and business rules in terms of diplomatic trace its modern history, types, functions and legal sources.

The study looked at the Arab revolutions , which ravaged the region's year-end 2010 , and still the region to suffer the consequences and live isogenic chapters, with a variation of the international situation and the large number of actors, and the entry of new players in the theater of events, addressing this revolution in terms of the background and motivations, attitudes International.

In the final chapter highlighted the Syrian revolution and the role of diplomacy in which "case study" and the reality of the pension, and the revolution is not terminated. And looked at the role of League of Arab States, as a representative to Arab national security. The United Nations, as a representative of collective security.

The study concluded that the significance diplomacy did not live up to the desired level, with the absence of preventive diplomacy, diplomacy and limited only therapeutic, diplomat crises and international positions. Which is dominated by the interests of the international decision-makers and the search for the roles.

الفصل الأول

خلفية الدراسة و أهميتها

1.1 المقدمة:

تعد النزاعات ثابت من ثوابت العلاقات الدولية وأبجديه من أبجدياتها وملازمـه للسلوك البشري منذ بداية الحياة، ومع تطور الحياة وظهور المجتمعات وما رافقها مـن تطور علمي وتكنولوجي وخاصة بعد الثورة الصناعية واتضاح معالم المجتمع الـدولي خاصة بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 وما رافقها من تكون للدول المستقلة في القـارة الأوروبية.

تداخل العلاقات الدولية والمصالح الدولية دفع بالعالم إلى خوض الحروب مـن اجل تحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية والاستعمارية إلى أن قامت الحـرب العالميـة الأولى ونقسم العالم إلى حلفاء ومحور وانتهت الحرب تاركه خسائر ماديـه وبـشريه مروعه وحاول المجتمع الدولي تأطير العلاقات الدولية بقواعد قانونيه تضبط العلاقات بين الدول من خلال عصبة الأمم وعهدها الذي سرعان ما نهار على اثر قيام الحـرب العالمية الثانية التي كبدت العالم خسائر فادحة وخلفت كوارث بشريه وطبيعية جعلـت العالم يفكر في إيجاد صيغة قانونيه ومنظمه دوليه تحفظ للعالم امنه و استقراره فخلفت منظمة الأمم المتحدة عصبة الأمم وأخذت على عاتقها تحريم الصراعات وإلزامية الأمن الجماعي، حتى يتحقق ذلك لابد من أدوات وقواعد ناظمة وقنوات رسمية وغير رسمية، دولية وإقليمي، ثنائيه ومتعددة الأطراف وقائية وعلاجيه ناعمة وصلبة.

تتسارع الأحداث وتتشابك خيوطها مروراً بحركات التحرر وبـروز القـضية الفلسطينية كقضية محوريه في الشرق الأوسط والعالم وضعت مـصداقية المنظمـات الدولية على المحك وأظهرت مدى انحيازها إلى مصلحة الدول العظمى صاحبة النفوذ، وكيف تعاملت مع دول العالم الثالث، والمسلمين على وجه التحديـد، بـسياسة الكيـل بمكيالين لكنه على أساس القوة والمصلحة فالبقاء للأقوى ولـيس للأفـضل ولازالـت المنطقة تعاني من اثأر النكبة، ورافق ذلك القطبية الثنائية بين الكتلة الشرقية بزعامـة

الاتحاد السوفيتي والفكر الاقتصادي الاشتراكي والايدلوجية الشيوعية، والكتلة الغربيـة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وبفكرها الاقتصادي الـرأس مـالي وأيـدولوجيتها العلمانية في الظاهر. وبدأت الحرب الباردة واستمرت حسب مراحل صلبه تارة ومرنه تارة أخرى إلى أن انتهت الحرب الباردة عام 1985 ثم انهار الاتحاد السوفيتي وتفردت الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحد في العالم وبين الكتلتين تكون بعض الكيانـات كمحور عدم الانحياز وبعض المنظمات الإقليمية التي لعبة دور اقل أهميه من سابقاتها وتخلل الفترة التي تلت عام 1991 بعض ألازمات والحروب مثل حرب الخليج الأولـى والثانية والنزاع في الصومال والبوسنة والهرسك والشيشان ، حتى عام 2001 وأحداث 11سبتمبر حيث تغيرت السياسة الدولية، واختلطت أوراق صناع القرار وتتضح أكثـر مدى تفرد الدول العظمى بالقرار الدولي بما يخدم مـصالحها وسياسـتها الخارجيـة والداخلية فنقسم العالم إلى محورين المحور الأول أمريكيا وحلفائها من وجهـة نظـر الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر نفسها شرطي العالم و معها حلفائهـا الـذين لا يخفون مصلحتهم بالتحالف معها أما المحور الثاني برأي الرئيس الأمريكي بوش الابن محور الشر وأعداء المجتمعات المتمدنة ويقصد بها الدول الراعية للإرهاب وفي الحقيقة أشار بإصبع الاتهام للإسلام والمسلمين وبدأً بحربه على الإرهاب بداية من الحرب على أفغانستان والقاعدة التي اتهمت بتفجير برجي التجارة العالميـة وثـم حـرب العـراق وتسارعت الإحداث إلى أن قامت الثورات العربية بداية على اعتبار أنه صراع مـن نوع خاص غير واضح الفاعلين وغيـر متكـافئ الأطـراف، فـالطرف الأول دول بمؤسساتها وجيوشها والطرف الثاني أفراد وجماعات مسلحة من شعوب الـدول وفـي بعض الأحيان من غير شعوبها، بإشارة صريحة إلى تنظيمات الإسلام الجهادي كتنظيم القاعدة.

في خضم الأحداث التي أسلفت أصبحت الدبلوماسية بشكل خاص والعلاقـات الدولية بشكل عام على المحك هذا ما دفعني أن أتناول هذا الموضوع، ومدى أثره على الثورات العربية، كشكل جديد من أشكال النزاع غير واضح المعالم والأطراف والنتائج

والأدوار الدولية، وأثره على علاقات الدول المحورية ومصالحها في النظام العالمي و الإقليمي، كونه يلامس الواقع المعاش ويحاكي نماذج حية على شاشات التلفاز. ومراكز البحوث وعناوين الصحف و المجلات ومواقع الأنترنت بل وحديث العامة و الخاصة.

2.1 مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول البحث في دور الدبلوماسية وأدواتها في حل النزاعات والصراعات والتخفيف من حدتها وخاصة الثورات العربية التي جاءت كشكل جديد لم يألفه النظام الدولي وغير متوقع لصناع القرار الدولي، وشكل تحدياً كبيرا لعب دور في تغير مجرى الأحداث في المنطقة العربية حيث تغيرت العديد من الأنظمة العربية نتيجة لهذه الثورات وتضارب المصالح على المستوى الدولي والإقليمي و المحلي وتباينت مواقف هذه الدول من الثورات العربية حسب مصالحهم.

3.1 أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها مما يلي:

1.3.1 الأهمية العملية:

تنبع أهمية الدراسة كونها تسلط الضوء على دور الدبلوماسية في التعامل مع الثورات العربية والتي كان لها تداعيات كبيره على تغير الأنظمة في الدول التي حدثت بها ومع تطور النظام العالمي الجديد وتولد أدواة سياسيه لحل النزاع منها الدبلوماسية بشقيها الصلبة والناعمة وفي الحالتين حالة الحرب والسلم الدوليين تبدأ كخطوات وقائية قبل حدوث ألازمه وتعقدها وتشابك خيوطها، والبحث الجاد عن حلول منطقيه ترضي الأطراف على شكل بعثات خاصة أو زيارات دبلوماسية ومباحثات على مستويات مختلفة تم بناء للسلام والحفاظ عليه.

2.3.1 **الأهمية العلمية:**

تكمن أهميتها من الناحية العلمية أنها تعتبر إضافة إلى الأدبيات السابقة وتثـري الموضوع بجانب خاص وهو الدور الدبلوماسي في الثورات العربية وبيان الفرق بين النظرية الدبلوماسية في متون المواثيق والاتفاقيـات وتطبيقاتهـا علـى ارض الواقـع وعلاقتها بمصالح صناع القرار الدولي، كما تسلط الضوء على المتغيرات التي حدثت داخل حدودها الزمنية والمكانية إي في فترة الثورات العربية من العام 2010-2013 في منطقة الوطن العربي.

4.1 **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى البحث في دور الدبلوماسـية فـي الثـورات العربية، ونزع فتيل الأزمات وتحليل هذا الدور وانعكاساته على الثورات العربية سـلباً وإيجاباً، وهناك أهداف فرعيه لابد من الإشارة إليها لتكتمل الصورة ويتضح الموقـف ومنها: أنها تهدف إلى دراسة ماهية الدبلوماسـية وتطورهـا التـاريخي وعناصـرها وأدواتها، والحصانات والامتيازات الممنوحة لهم ومصدر هذه الحصانات والامتيـازات أنواع الدبلوماسية ودورها في حل الصراعات ومصادر قوتها **و**أيضا دراسـة خلفيـة الثورات العربية من حيث الأسباب والدوافع والتطورات والأزمة السورية كحالة دراسية ونموذج حياً وواقع معاش **و** دور المنظمات الدولية دبلوماسيا في التعامل مع الثـورات العربية ودور أصحاب المصالح في المنطقة الـدول العظمـى كالولايـات المتحـدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى وإقليميا تركيـا وإيران ودول الجوار العربي الأردن ولبنان والعراق ودول الخلـيج العربـي والـدول العربية في القارة الأفريقية وامن إسرائيل .

5.1 منهجية الدراسة

1.5.1 المنهج الوصفي التحليلي:

لدراسة ظاهرة ما فأنه لابد من بناء خطوات ووصف الظاهرة محـل الدراسـة وجمع المعلومات والبيانات حولها ودراستها وتحليلها والتعبير عنها تعبيرا شاملا ودقيق كماً ونوعاً، وقد استخدمت في دراستي حول الدبلوماسية والثورات العربية هذا المـنهج للوقوف على المتغيرات التي تضمنتها الدراسة وذلك مـن خـلال تعريـف المفـاهيم والمصطلحات والتعرف إلى أهداف الدبلوماسية وعناصرها ودورها في حل الأزمـات ولازمة السوية كحالة وتحليل دور المجتمع الدولي من دول عظمى صاحبة قرار دولي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين ودول إقليمية تركيـا وإيـران ودول الجوار العربي الأردن والبنان والعراق.

2.5.1 المنهج التاريخي:

تتطلب الدراسة استخدام المنهج التاريخي لدراسة الأحداث بالفترة الواقعة بـين 2010 -2013 وبداية اندلاع الثورات العربية في منتصف عام 2010 بدولـة الكويـت وهم أول من أطلق مصطلح "ارحل لرئيس الوزراء "وحراك الشعبي في دولة الكويت ثم في تونس في 2010/12/17 ثم انتقلت إلى بقية دول الثورات العربية وتنحصر الدراسة بدراسة الثورات للفترة بين 2010-2013 وكذلك استخدم المنهج التاريخي في دراسـة الوثائق ومصادر المعلومات وتطور الدبلوماسية الحديثة(ويكيبيديا،2011).

3.5.1 منهج دراسة الحالة:

حتى تتضح الظاهرة محل الدراسة لأبدا من نموذج يفسرها وحالة تمثل مفاهيمها ومتغيراتها فوجدت أن الثورة السورية مثلا حيا علـى الـصراعات غيـر المتكافئـة والصراع غير واضح المعالم وهو أشبه بثورة غير منتهية وحرب شوارع ضمن دولة عالم ثالث في إقليم محدد وهو الشرق الأوسط وقارة من اكبر القارات في العالم قـارة

أسيا ويمس مصلحة امن إسرائيل كدولة جوار وعداء وعلية فقد نـشطت الدبلوماسـية بجميع الاتجاهات الدولية والإقليمية والمحلية الشرقية والغربية وعلى كـل مـستويات الدبلوماسية فاخترت هذا المنهج حتى نبين مدى نجاح الدبلوماسية من فشلها خاصـة أنها أخذت منحى التدخل الإنساني. وصيغة رسمية وشعبية في نفس الوقت.

6.1 أسئلة الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤل الرئيس والذي تقوم عليه الدراسة بشكل أساسي وهو**(ما هو الدور الذي لعبته الدبلوماسية بإشـكالها وأنواعهـا ومـستوياتها المختلفة تجاه الثورات العربية بشكل عام والحالة السورية بشكل خـاص؟)** وحتـى تكتمل الدراسة لابد أن تجيب عن الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما علاقة الدبلوماسية بالثورات العربية وهل نجحت في منع الثورات أو حلها وتحليل أسبابها ودوافعها وتداعياتها على العلاقات الدولية بشكل عام والمنطقة بشكل خاص والثورة السورية كحالة؟
2. هل واقع الدبلوماسية الذي نعيش منسجماً مع نصوص المواثيق والقانون الدبلوماسي بعيداً عن مصالح وهيمنة أقطاب النظام الدولي؟
3. ما المقصود بالثورات العربية وأسبابه ودوافعه وتداعياته علـى العلاقـات الدوليـة بشكل عام والمنطقة بشكل خاص؟ والثورة السورية كحالة؟
4. ما هو دور دبلوماسية المنظمات الدولية والإقليمية في الثورات العربيـة وسـوريا كنموذج؟

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 **الإطار النظري وتوظيف النظريات**

1.1.2 **نظرية إدارة الصراع الدولي**

تنفرد ظاهرة الصراع الدولي دون غيرها من ظواهر العلاقات السياسية الدولية بأنها ظاهرة متناهية التعقيد والتشابك في جميع مراحل تفاعلاتها ويعود ذلك إلى كثرة أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها علاوة على تشابك تفاعلاتها وتأثيرها المباشر وغير المباشر فالصراع الدولي هو تنازع الإرادات الوطنية الناتج عن اختلافات في دوافع الدول وفي تصوراتها وتطلعاتها وأهدافها الحالية والمستقبلية، وتتنوع مظاهر الصراع وأشكاله فهناك الصراع السياسي والاقتصادي والمذهبي والدعائي وكذلك التكنولوجي وللصراع أدوات متعددة تتدرج إلى إن تصل إلى أكثرها سلبية مثل الضغط والحصار والاحتواء والتهديد(العقابي، 1996).

إن تدخل أسباب ظاهرة الصراع الدولي والحروب أوجد واحدة من أعقد الظواهر التي تفرزها هذه العلاقات، ويؤكد كبنسي رأيت احد المهتمين بالعلاقات الدولية هذه الحقيقة الأساسية بقوله : "أن تلك الأسباب والدوافع للصراع الدولي تعود إلى الرغبة في السيطرة والتوسع ودعم نظام المحالفات الدولية ومضاعفتها الأمنية والسياسية والاقتصادية، كذلك ضعف الاستقرار والنظام على المستوى الدولي العام والصراعات الاستعمارية للسيطرة على منابع الاقتصاد واتخاذ الحرب والصراعات كأداة رئيسية للسياسة القومية"(مقلد،2006).

أ- مقولات نظرية إدارة الصراع الدولي:

يقول كوينس رايت إن ربط المعنى التاريخي بظاهرة الصراع والحرب بين الدول يؤكد الاعتقاد المتأصل لدى علماء التاريخ من أن المستقبل هو امتداد وتطور للماضي وان عمليه فرز الأحداث والتفاعلات وتصنيفها يؤكد ويعمل على تمييز بين الدوافع التي

تقع من أجلها الصراعات والحرب، وبين الأسباب الحقيقية التي تدفع لهـا، علمـاً بـأن الأسباب الحقيقة للصراع الدولي تكمن خلف دوافع معظمها لتكريس المصالح السياسية ولاقتصادية وهناك الكثير من الصراعات الدولية تحت ضـغط المـؤثرات والعوامـل الإيديولوجية.

أما ليفي ورنر وهو مفكر من مفكري العلاقات الدولية وممـن اهتمـوا بتحليـل ظاهرة أساس الصراع والحرب بين الدول، فينظر إلى الصراع الدولي فـي مختلـف مراحله ومظاهره العنيفة كالحروب وغير العنيفة، على أن ذلك سمة من سمات النظـام الدولي القائم على تعدد الدول القومية، حيث يعود ذلك إلى تصوره بـأن عـدم وجـود سلطة مركزية حيادية عالمية لها قوة الإكراه القانوني تضمن أمـن الـدول وتـضمن استمرارها وسيادتها.

كذلك يرى ورنر إن التهديدات التي تتعرض لها مصالح الدول وكيانها وأمنها يدفع هذه الدول للحصول على أسباب القوة ومن هنا يتأجج الصراع وهناك سبب أخر لزيادة الصراع بين الدول، كما يراه ورنر، وهو أن الشكوك المتبادلة بين الدول التي تتحـول مع الوقت إلى مشاعر عدائية يختلف مستوى عنفها(مقلد 2006).

ب- توظيف نظرية إدارة الصراع الدولي في الدراسة:

تعكس مدى القدرة على التحليل وتفسير التفاعلات التي تجـري علـى مـسرح الأحداث الدولية و دراسة أسبابه و دوافعه والتنبؤ بنتائجه. لكني أمام دراسة تختلف من حيث اللاعبين أو الفاعلين وهي الثورات العربية والتـي فاجـأت العـالم علـى كـل المستويات وتباين المواقف منها فهل هي ربيع عربي وثورات بيضاء أم هـي خريـف عربي وربيع إسرائيلي و أمريكي سوداء وما هي نتائجها خاصة بعد الانقلاب العسكري في مصر والبعض يخجل من تسمية انقلاب حتى وان جاء على نتائج صناديق الاقتراع والدستور المستفتى علية وفي تونس الأمور غير مستقرة ،كذلك في اليمن وهل استبدال علي عبدالله صالح بعبدربه منصور هادي ربيعاً عربي وليبيا كذلك أما سـوريا حالـة الدراسة فحالها لا يخفي على احد، فهي من وجهة نظر الدراسة أنصاف ثورات وحسب

المثل الصيني: "أنصاف الثورات مقابر لشعوب". تلعب بها مـصالح الـدول العظمـي والأمريكية بالتحديد مصلحة امن إسرائيل وتصفية القضية الفلسطينية وضرب الإسـلام بالإسلام على شكل حربا بالوكالة، ودور الدبلوماسية على أهميتـه شـكلياً، ومحكومـاً بالمصالح.

2.1.2 **نظرية الأمن الجماعي:**

ذهب معظم فقهاء القانون الدولي من جهة والدبلوماسية من جهة أخرى علـى عدم مشروعية الحروب والتي كلفة العالم ثمناً باهض وخلفت كوارث بـشرية وماديـة لأحصر لها خاصة في الحربين العالميتين مما دفع بالرأي العام العالمي بالمطالبة بوضع أطار قانوني دولي يحفظ الأمن والسلم الدوليين من خلال مظلة دوليـة تتمتـع بحـق استخدام القوة أذا لزم لتحقيق هذا الهدف وعلى أساسه فكر المجتمع الدولي بعصبة الأمم في الفترة بين 1914-1918ولتي فشلت في تحقيق هذا الهدف على اثر قيـام الحـرب العالمية الثانية والتي جعلت العالم أكثر إصرارا على منظمة دولية تمتلك أجهزة خاصة في سبيل تامين الأمن والسلام الدوليين حتى قامت الأمم المتحدة على أنقاض سـابقتها وقنن هذا الأمر بموجب ميثاقها الأممي وأجهزتها الخاصة ،الجمعية العمومية ومجلـس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها، وأعتبر الأمـن الجمـاعي الوظيفـة الرئيسة لها ويقول إينيسن كلود الابن (أن نظرية الأمن الجماعي تمثل نقطة وسط بـين العالم إلا منتظم والحكومة العالمية حيث تستبعد قدرة الولايات الداخلية فيها على القتال) (أبو الخير،2010).

من الواضح أن الثورات العربية تمثل نقطة تحول جوهري في ميزان القـوى الإقليمي في تعريف الفاعلين فبعد أن كان الفاعلين التقليديين هم الدول لكنه اليوم يجـد نفسه أمام لاعبين جدد غير الدولة من جماعات مسلحة وجريمة منظمة عابر للقوميـات وأثينيات وأقليات وطوائف وتحدي كبير تمثله ظاهرة الإرهاب الذي لم يعـرف بـشكل صحيح بل أصبح تهمة من لا تهمه له، وجميع هذه الفواعل تسعى إلى لعـب دور فـي

صياغة نظرية الأمن الجماعي ففي حالة الثورات العربيـة نجـد أن جميـع الفـاعلين التقليديين والجدد يعتبرون أنفسهم أصحاب شرعية فالأنظمة القديمة من جهة والطـرف الأخر من الجهة الأخرى كل له مبرراته فالأنظمة الوراثية والتـي ذاقـت لـذة قيـادة الشعوب وطاعتها العمياء وتسلطها وانفرادها بالقرارات السيادية ووضع يـدها علـى مقدرات البلدان والشعوب التي تعاني الفقر والحرمان والبطالة والتضخم والمحسوبيات وعدم تكافؤ الفرص والقبضة الأمنية وطريقة الحكم البوليسية جعلت الثورات العربيـة تنتشر انتشار النار بالهشيم مطالبة بإسقاط الأنظمة التي أوصلت الشعوب إلى درجـة الانفجار وكان احمد بوعزيزي معلناً في تونس شرارتها ثـم انتقلـت إلـى بقيـة دول الثورات العربية(الصواني،2013).

مبررات استخدام النظرية:

تعتبر الدبلوماسية حقلاً من حقول القانون الدولي العام لاشـتراكها معـه فـي المصادر والأشخاص ويحكمها المعاهدات والمواثيق الدولية في حل النزاعات وتقع على عاتق المنظمات الدولية تحقيق الأمن الجماعي وهذ النوع من النزاعات له خـصوصية في التعامل معه خاصة انه يمس بعداً أنساني يستوجب التدخل الدولي الإنساني لحمايـة العنصر البشري من الإبادة والجوع وكذلك حماية البيئة وعلى هذا الأساس فإنه لابـد من استخدم هذه النظرية لتساعد على فهم الربط بين الدبلوماسية سواء صلبة وناعمـة والثورات العربية كنوع جديد من الصراعات غير محددة المعالم وواضحة الحدود، كما سنرى لاحقاً.

3.1.2 النظرية الواقعية:

لا شك بأن المنهج الواقعي في العلاقات الدولية يعود إلى قناعات قديمـة والـى فترات زمنية بعيدة، وذلك للقناعات الراسخة التي كانت لا تخضع للجدل بين المهتمين وتؤكد مفهوم القوة بكل أدواتها وتحدد كيفية العلاقات بين الدول والشعوب وفي العصور الحديثة، كان من أوائل من تحدثوا عن الفلسفة الواقعية المفكـر الإيطـالي "مكيـافيللي

صاحب كتاب الأمير" الذي بين فيه أن القوة بكل أدواتها السياسية والاقتصادية هي أساس في ثبات الدولة ومؤسسة الحكم حتى وصل إلى استبعاد البعد الأخلاقي في السياسية حينما طرح مفهومه الشهير (الغاية تبرر الوسيلة)، ثم تبع ذلك الكاتب توماس هوبز الذي يعد من المؤيدين للفلسفة الواقعية بشدة، كما اتضح ذلك في كتابه اللوفتيان الذي يؤكد فيه عامل القوة وأثره الواضح في رسم السياسة الداخلية للدول. وفيما يلي أهم المقولات النظرية والمبادئ الفلسفية ودواعي استخدامها:

أ- **مقولات نظرية القوة:**

قدم هانز مورجانثو وهو مفكر من أكثر المهتمين بالنظرية الواقعية تصوراً شاملا لمفهوم القوة ودورها في رسم السياسية الدولية في كتابه الشهير(السياسية بين الأمم) حيث يقارن بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم، وهي تمنح من يمارسونها السيطرة على عقول ومكامن القوة لدى من تمارس ضدهم، كذلك فإنه مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسية خارجية، كالحصول على مصادر المواد الأولية أو السيطرة على الطرق البحرية أو إجراء تغييرات إقليمية، فهي تتطلب الإجراءات للسيطرة على الآخرين.

ينظر مورجانثو إلى السياسية الدولية على أنها عملية توفيق بين المصالح القومية للدول وعليه فإن فكرة المصالح القومية لا تفترض وجود عالم مسالم، كما لا تفترض حتمية الحرب، وتعني المصلحة القومية الحفاظ على البقاء القومي، بما في ذلك الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة، حيث أنّ هذه المصلحة بالذات تمثل هدفاً أساسياً لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه(مقلد، 1987).

أما فريدريك شومان أحد دعاة المنهج الواقعي في تحليل العلاقات الدولية، فيقول أن النظام الدولي يتكون في صميمه من دول مستقلة قوية وذات سيادة وتملك المقومات الأساسية للقوة ولا تعترف بوجود سلطة أعلى منها بين الوحدات الأولية، حيث تعمل هذه الدول على تامين مصالحها القومية بوسائل القتال وضعضعة الأمن والاستقرار

للدول الأخرى، حيث يأتي هدف الحفاظ على الذات هدفاً نهائيا وأعلى لا يخـضع لأي تحفظ ولا لأي مساومة.

يعد ارنولد ولفرز من الدعاة البارزين للاتجاه الواقعي، حيث يقول إن القـوة لا تكتسب كهدف نهائي في حد ذاتها، وإنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعـد منهـا، ويقول أنه دون ربط القوة بالأهداف يصعب الحكم على ما إذا كانت الحصيلة المحققـة لدى الدول من إمكانيات القوة القومية تقترب من مستوى تلك الأهداف الخارجية التـي يتم اختيارها، أم أنها تتجاوز ذلك لتصبح نوعا من الإفراط في استخدام القوة الـذي لا تبرره ملابسات الظروف التي تحيط بهذا لاختيار المحدد للأهداف(العقابي، 1996).

ب- المبادئ النظرية الواقعية:

أولا: مبدأ القوة:

يعد مصطلح القوة من أكثر المصطلحات التي تستخدم في العلوم السياسية وذلـك لقناعة معظم المهتمين والمفكرين بأهمية دور القوة في رسم العلاقـات الدوليـة بـين الوحدات الدولية. ويعد عامل القوة عاملاً غير ثابت في المعايير الدولية، فالعلاقات بين الدول تتبع معيار القوة فهي غير ثابتة ودائما في تغير مستمر؛ فكثيراً ما يكون صـديق اليوم هو عدو الغد وكذلك العكس، وفي هذا الصدد يقول شوارزنجر:"في غياب مجتمع دولي شامل فإن الجماعات داخل النظام الدولي يتوقع منها أن تتصرف على أساس مـا تستطيع تحقيقه بالقوة المادية بدل ما يجب أن تعمله من الناحية الأخلاقية، فالقوة ليست نوعا من الشهرة المدمرة" حيث أكد كثير من المهتمين في رسم أسس العلاقات الدوليـة وذلك بالتأكيد على دور الدبلوماسي والمساعي الحميدة التي تمنع كثيرا من الصراعات وتقلل من حدتها ولكن الواقع يفرض على المهتمين في حقل العلاقات الدولية أن ينظـر إلى المبادئ التي قامت عليها النظرية الواقعية كمفسر للسياسة الدولية(دورتي،1985).

ثانياً: مبدأ المصلحة:

يرتبط مفهوم القوة بالمصلحة الوطنية ارتباط وثيق حيث يعتبر كثير من المهتمين أن المصلحة هي نفسها القوة وتنقسم المصلحة إلى مصالح مختلفة ومستويات من المصلحة لها درجات أهمية متفاوتة فمصلحة الأمن القومي والمصلحة الاقتصادية ومصلحة الدور في النظام الدولي والمصلحة الأيدولوجية وهي بمثابة مطلب أساسي وهدف يسعى له الجميع .ولكن العلاقة طردية بين تحقيق المصالح القومية ومقدار ما يملكون من قوة ويقول اكبر المتحمسين للنظرية الواقعية بشقيها التقليدية والجديدة (هانز مورجانثو):"إن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة التي هي القوة، والتاريخ يثبت ذلك(دورتي،1985).

ثالثا: توظيف النظرية الواقعية في الدراسة:

فرضت النظرية مفاهيمها وأدواتها وواقعها على مختلف النظريات الشمولية التي ركزت على تفسير وتحليل الواقع الذي نعيش وذلك لمحاولة وضع الإجراءات الوقائية الداعمة لعوامل الاستقرار والأمن الدولي ،والكن من الواضح أن مبادئ هذه النظرية هي الأكثر ملائمة لواقع الدراسة والتي تتناول موضوع نزاع مختلف عن كل النزاعات والثورات في العالم الحديث من حيث الزمان والمكان والفاعلين ودور الدبلوماسية بأشكالها و أنواعها فيه وخاصة الدبلوماسية الشعبية، في الثورات العربية التي رسمت شكلاً أخر للمنطقة العربية وخلطة أوراق صناع القرار المحلي والإقليمي والدولي. وأبرز عناوين المرحلة المصلحة المدعومة بالقوة.

2.2 الدراسات السابقة:

دراسة (موسى2012) بعنوان "الثورات العربية ومستقبل التغير السياسي"

هي عبارة عن ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر فيلادلفيا السابع عشر منشورة في موقع جامعة فيلادلفيا الأردنية الخاصة، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم التغير وأسبابه وعوامل التغير السياسي الداخلية والخارجية ودورها وكذلك

تبين مدى الحاجة إلى التغير والإصلاح السياسي ومستقبل التغير ودرجة عقلانية في بلدان الثورات العربية وقسمت الدكتورة ريم موسى من السودان دراستها إلى عدة محاور منها:

أولاً: مدخل مفاهيمي مفهوم التغيير وأهميته.

ثانياً: العوامل الداخلية والخارجية لقيام الثورات العربية.

ثالثاً: التغيير والإصلاح السياسي.

رابعاً: مستقبل التغيير السياسي في بلدان الثورات العربية

عزت الدراسة حدوث هذه الثورات إلى عوامل داخلية وخارجية أما الداخلية فهي اقتصادية واجتماعية وسياسية والخارجية تودي إلى خلق توازنات سياسية وترى أن العوامل الخارجية يحكمها اتجاهين .

الاتجاه الأول: يرى انه لا يوجد عوامل خارجية وان الثورات العربية صناعة داخلية وشعبية وعفوية جاءت كرد فعل على الواقع التي تعيشه الشعوب العربية من التهميش والفقر والقبضة الأمنية والتفرد في القرارات .

الاتجاه الثاني: يرى أن هناك أيدي خفية خلف هذه الثورات وتحريك الشوارع العربية ودعم الثورات العربية وحسب موقع ويكيلكس أن الولايات المتحدة الأمريكية دفعت ملايين الدولارات لدعم الثورة المصرية. وخلصت الدراسة إلى أن الثورات العربية حصيلة لمجموع من العوامل الداخلية بشكل أساسي من اقتصادية واجتماعية بجانب العوامل الخارجية التي لها دور محدود وبيان أن المجتمع المدني في دول الثورات العربية عبارة عن قوة مركزية في عملية التغير وكذلك أن الثورات العربية أظهرت حجم الحركات الإسلامية في المجتمع العربي(موسى،2012).

ـ دراسة (الرشدان،2005) بعنوان أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أصول وقواعد العلاقات الدبلوماسية من الناحية النظرية وتحليل المفاهيم ودراسة تطور الظاهرة محل الدراسة وربطها بالقانون الدولي العام وهي عبارة عن دراسة قانونية وسياسية في نفس الوقت وقد عرضت الدراسة عدة

محاور في غاية الأهمية ابتداء من المفاهيم والمصطلحات والعلاقة بـالحقول الأخـرى وتطور الدبلوماسية ونشأتها وأشكال العمل الدبلوماسي وأجهزة اتخاذ القرارات والبعثات الخاصة بالسلام الدولي والبعثات الدائمة لدى المنظمات الدولية ودورهـا والحـصانات والامتيازات وحدود بداية هذه الحصانات ونهايتها وكذلك تناولـت الدراسـة الأحكـام الناظمة للتبادل الدبلوماسي الدائم والنظام الدبلوماسي ولاتجاهات الحديثة والمعاصرة في حقل الدبلوماسية كدور التكنولوجيا ولأمن الجماعي والبعد الـديني والمنظمـات غيـر الحكومية والتجارة الدولية وحقوق الإنسان والتنمية والبيئة . وخلصت الدراسة إلـى أن الدبلوماسية اليوم أصبحت أكثر أهمية من قبل في ظل العولمة ،وتشابك العلاقات الدولية والمصالح في مجتمع تحكمه الاعتمادية والعلاقات الدولية في جميع المجالات وخاصـة بظهور مبدأ التدخل الإنساني وأثره على الدولة المستقلة وانتقاصه من سيادتها والبعـد لإنساني الذي لا يمكن تجاهله.

دراسة (حربا،2012) بعنوان الثورة السورية "ثورة كرامه وحرية" (الأسباب والتطورات والتداعيات والأفاق المستقبلية):

هي عبارة عن دراسة منشوره وصادره عن معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ،القاهرة حيث سلط الباحث الضوء على الثورة السورية والتـي هي حالتنا الدراسية متناولاً أسبابها ، ويعزي قيامها إلى أسباب اقتصادية واجتماعية من جهة وأسباب سياسية وأمنية من جهة أخرى، فتردي الأوضاع الاقتصادية وسوء الحالة الاجتماعية وغياب العدالة الاجتماعية، حيث يسيطر رأس النظام وأقربائه على معظـم ثروات البلاد ومقدرات الدولة من أمثال رامي مخلوف ومحمد حمشوا وغيرهم وكـذلك سيطرة رأس المال الفاسد على مراكز صنع القرارات السياسية ولاقتـصادية، وكـذلك التسلط ولانفراد بالقرارات والقبضة لأمنية وشكلية مجلس الـشعب وتغـول الـسلطة التنفيذية والحزب الحاكم "حزب البعث" على جميع السلطات وغيرهـا مـن الظـروف داخلية وخارجية جعلت سوريا تشتعل.

يخلص الباحث إلى أن الثورة السورية وصلت إلى حالة ألا العودة ،لان العودة عنها تكلف الشعب السوري أكثر مما تكلف، ويتصور أن الثورة لا تحسم لا بالطريقة العسكرية أو لإصلاح الشامل وتخلي النظام السوري عن السلطة، ولكن الباحث اغفل العوامل الخارجية وصراع المصالح في المنطقة والبعد السياسي ولاقتصادي لصناع القرار الدولي ومصلحة امن إسرائيل ومصالح الدول العظمى الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، روسيا والصين وتركيا وإيران وغيرهم. خاصة أن سوريا دولة محورية في إقليم الشرق الأوسط، وذات طبيعة مختلفة عن محيطها من دول الثورات العربية وقد سبق الثورة تطورات لا يمكن إغفالها من تطور صناعي وزراعي.

دراسة (لينش،2012**) بعنوان "الثورات غير المنتهية في الشرق الأوسط"**

MARC LYNCH, the Arab uprising: the unfinished revolutions of the new middle east, (new York: public affairs, 2012) :

كخبير في شؤون الشرق الأوسط ، وقدمت الباحثة في مجلة السياسة الدولية (سمية متولي السيد) تحليلا لها حيث استعرضت الباحثة الثورات العربية وما أحدثته في العلاقات الدولية على اعتبار أنها حدث عفوي ومفاجئ ملمحه إلى عدم نجاح الثورات ومتسائل عن سبب عدم اكتمالها مصنف الثورات إلى مرحلتين مرحلة الثورات الشعبية العفوية ومرحلة الثورة على الثورة أو الردة عنها كما حدث في مصر وليبيا وتونس على وجه التحديد وتضارب المصالح وتقاطعها مع الفرز الذي أنتجته الانتخابات التي عقبت الثورات وأيضا الثورات المضادة وعدم وضوح الفاعلين فيها والفاعلين الدوليين الخارجيين والفاعلين الجدد، وهذا الأهم في الدراسة وبروز المصلحة ودور السياسة الأمريكية في المنطقة، وينصح الباحث الإدارة الأمريكية أن تلتفت إلى الصعود الجيلي، والقوى الإسلامية التي تملك زمام الأمور ويطالب بخطاب متوازن يضمن نجاح السياسة الخارجية الأمريكية على وجه الخصوص والعلاقات الدولية على وجه العموم(السيد،2012).

الفصل الثالث

الدبلوماسية أصول و قواعد

تعد الدبلوماسية بأشكالها ومستوياتها وأدواتها آلية من آليات الـسياسة الخارجيـة والدولية بموجب نصوص المواثيق التي ترقى في بعض الأحيان إلى المثالية، وحتـى تبحث الدراسة في "دور الدبلوماسية في الثورات العربية" الأبد من أن تبحث في أصول وقواعد الدبلوماسية من حيث المفاهيم ونعرض لمحة في تاريخها مع التركيـز علـى الدبلوماسية الحديثة لأهميتها، أنواع العمل الدبلوماسي، وظائف الدبلوماسية ومصادرها القانونية.

1.3 أصول الدبلوماسية وقواعد العمل الدبلوماسي:

1.1.3 مفهوم الدبلوماسية:

الدبلوماسية لغة:

الدبلوماسية لفظاً مشتقة من اليونانية (دبلوما) أي تعني الوثيقة التي تطوى علـى نفسها الصادرة عن أصحاب السيادة ،و قد تطور مفهوم مدلول الدبلوماسية مع الـزمن ليدل على عدة معان مختلفة :-فقد يدل على اللباقة التي يتحلى بها شخص معين بالنسبة إلى علاقاته مع الغير، وقد يدل على مهنة السياسي المخضرم في مجـال الـسياسة، و يمكن أن يكون دلالة على النهج السياسي في زمن معين، كما قد يدل على المفاوضـات بين الدول في زمن السلم و الحرب و لغةً الدبلوماسية فن رفيع المستوى و هو كتعبيـر رقيق يقول في ذلك (أرنست سات): "الدبلوماسية هي استخدام الذكاء و اللباقـة و إدارة دفة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة" وأصبحت الدبلوماسية هي العمـل الذي يعالج المحفوظات أو الوثائق، ولم يتم استخدام الدبلوماسية أو الدبلوماسي للإشارة إلى المعنى المتعارف علية اليوم ألا في القرن الثامن عشر وأصبحت تطلق على ممثلي الدول الأجنبية الذين يحملون وثائق الاعتماد من دولهم (الحموي،1949).

الدبلوماسية اصطلاحاً:

تعددت تعاريف الدبلوماسية بالشكل ولم تخرج في مـضمونها عـن فـن أداره مصالح الدولة لدى الدول الأخرى والمنظمات الدولية والمؤتمرات مـن اشـهر هـذه التعاريف تعريف قاموس أكسفورد والذي تبناه هارولد نيكلسون، بأنها:" أداره العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات والأسلوب الذي يستخدمه الـسفراء والمبعوثـون لإدارة وتسوية هذه العلاقات وهي وظيفة الدبلوماسي أو فنه"(نكليسون، 1957).

كذلك يجمع كثير من الباحثين في أصول الدبلوماسية على أنها "علم وفـن تنفيـذ السياسة الخارجية لدولة ما لدى غيرها من الدول والأشخاص الدولية الأخرى بواسـطة وزراء الخارجية وأجهزتها في الداخل والخارج في اطار ما يقره العـرف والقـانون الدولي"(أبو عامر،2001).

مفهوم الدبلوماسية الحديثة:

الدبلوماسية الحديثة تعددت فيها الاجتهادات ولكن اجمع المختصين على عناصر رئيسية تشكل الأسس التي يقوم عليها كحقل متكامل ضمن ضوابط وقواعـد القـانون الدولي، فيما يعرف النظام الدبلوماسية وأصول، العلاقـات الدوليـة وعلـم الاجتمـاع السياسي ونظام الاقتصاد السياسي(الحموي،1949).

مع تطور الدبلوماسية واتسع نطاق النظام الدولي والتقـدم التكنلـوجي وزيـادة الاهتمام بالتدخل الإنساني وما رافق الثورة الصناعية من اتصالات حديثة ومواصـلات وأعلام وتزايد مبدأ الاعتمادية والتبادلية بين مكونات النظام الدولي في ضـل العولمـة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية لابد أن يرافقها شـكل جديـد مـن أشـكال العمـل الدبلوماسي، فبعد أن كانت الدبلوماسية تأخذ الشكل التقليدي مـن خـلال الدبلوماسـية الثنائية والتفاوض المباشر بشكل رسمي تقليدي فلم يتعدى دور الدبلوماسية التمثيل فـي المناسبات والاحتفالات والمفاوضات فبدأت تأخذ شكلا جديد يشمل كافة أساليب مباشرة العلاقات الخارجية في مختلف الجوانب، وهذا المفهوم هو الأقرب إلى واقع الحال فـي الحياة المعاصرة متخذة مسارات متعددة أولها المسار الرسمي والـذي يغطـي سـبل

الاتصال والتفاوض والتفاعل بين الحكومات والدول على مختلـف الأصـعدة الثنائيـة والإقليمية والدولية متعددة الأطراف(الفتلاوي،2002).

عليه فان الدبلوماسية الحديثة أصبحت وسيلة للاتصال والتفاهم حـول مـسائل مختلفة ذات اهتمام مشترك أو ترتيب أولويات سياسية وثقافية وقد يصل هـذا المفهـوم إلى حد يسمح للدبلوماسي القيام بمبادرات واقتراحات لسبل تحسين العلاقـات وتـسوية المشاكل بموجب تفويض صريح من قبل حكومته وتوقيع الاتفاقيات نيابة عنها وحمايـة مصالحها ومصالح رعاياها، هذا المسار على الصعيد الرسمي للعمل الدبلوماسي أمـا المسار الثاني والذي لا يقل أهمية عن الدبلوماسية الرسمية وهـي الدبلوماسـية "غيـر الرسمية أو الأهلية" التي لعبت دورا هاما في الدبلوماسية الحديثة من خـلال أدواتهـا ووسائلها. وهذا النوع الذي زادت أهمية في مطلع التسعينات مع بروز دور المنظمـات غير الحكومية كفاعل جديد في العلاقات الدولية، وكذلك بروز دور رجـال الأعمـال والشركات عابرة القوميات والأعلام الحديث الذي لعب الدور المركزي في العلاقـات الدول وغيره من الفواعل الجديدة في العلاقات الدولية الحديثة.

لم تقف الدبلوماسية الحديثة عند هذا الحد بل تعدته إلى الاتصال والتفاعـل بـين الأفراد في المجالات الثقافية والتعليمية والفنية والرياضية. من خلال تبـادل الثقافـات العالمية والتواصل الاجتماعي عبر شبكة الأنترنت ووسائل الاتـصال الحـديث، ودور الأعلام والتفاعلات والأدوار الذي يلعبها في التعريف بأخبار الصراع في البؤر الساخنة من العالم وبذلك أصبحت الدبلوماسية تعرف حاليا بدبلوماسـية متعـددة المـسارات(ابوعامر،2001).

قد تبلور في الولايات المتحدة مفهوم إضافي يجمع بين بعض هـذه المـسارات يعرف: "بالدبلوماسية الشاملة" وتستهدف في الأساس تحسين صورة الولايات المتحدة في الدول الأجنبية، وكسب التأييد لسياساتها، ومواجهة الحملات المعارضة لها. ويتم ذلـك من خلال تنمية الاتصال والتعاون وأحيانا التمويل لوسائل الأعلام المقروءة والمسموعة

والمرئية والأحزاب والجماعات العرقية والدينية والفكرية والنخب وعناصـر الـشباب المتميزة والواعدة(أبو عبادة،2009).

هذه الدبلوماسية رسمية في تخطيطها وتمويلها ويتم مباشرتها أساسا من خـلال وكالة الاستخبارات الأمريكية وأدواتها. وعلى الرغم من الطـابع الرسـمي لتوجيههـا وتمويلها إلا أنها شاملة في نشاطها حيث تستهدف مؤسسات الإعلام والمراكز البحثيـة والجمعيات الأهلية والجامعات والنقابات المهنية والأحزاب بل والأفراد ومن ثـم فهـي تتخطى قيود الممارسة الدبلوماسية الرسمية التقليدية.

ترى الدراسة إن بعض الخلط قد شاب الفهم العام لمداولات الدبلوماسية بـسبب الاستخدام الواسع للكلمة والتي تعني جملة أمور ذات صلة غير مباشرة لجوهر معناهـا أحيانا، وقد تمثل هذا الجوهر في أحيان أخرى، وهي تطلق أحيانا كصفة للشخص الذي يتسم في علاقاته الاجتماعية بالكياسة واللباقة وحسن التـصرف والـذكاء والمرونـة والتحفظ مع الكتمان والقدرة علي التوثيق والمواءمة. وهذه في مجملها تمثـل صـفات يفترض توفرها في المبعوث الدبلوماسي الناجح، غير أنها لا تعد في حد ذاتها تعريفـاً للدبلوماسية ويطلق أحيانا وصف الدبلوماسية علي التسوية السلمية للمنازعات وهي من جوانب العمل الدبلوماسي من خلال التفاوض، على إن أكثر الخلط يدور حـول عـدم التمييز ما بين السياسة الخارجية والدبلوماسية. و ربما كان جانب منه يعود إلى اعتبار الجهاز الدبلوماسي لدولة ما والذي يقف على رأسه وزير الخارجية هو حسب التصور العام المحدد لتوجه الخارجي للدولة(راتب،1961).

واقع الأمر إن مفهوم السياسة الخارجية اشمل بكثير حيث يستند إلي تقرير الدولة لمصالحها ومقتضيات أمنها القومي تكتيكياً واستراتيجياً في حركتها الخارجية. وتتداخل في ذلك عوامل كثيرة أبرزها تقدير الدولة لعوامل قوتها الفعلية والمفترضـة، ومـدي استعدادها لاستثمار هذه العوامل، وتأثير تراثها الثقافي والديني والحـضاري وموقعهـا الجغرافي، وطبيعة علاقات القوة بينها وبين مختلف القوى الأخـرى الفاعلـة إقليميـا ودولياً. ويتم رسمياً هذ التصور على أعلى مستوى صنع القرار في الدولة، و تـشارك

فيه كافة أجهزتها من عسكرية وأمنية واقتصادية فضلاً عن مراكـز البحـوث ودعـم القرار.

يكون للدبلوماسية دورها في توفير المعلومات والتحليلات في مرحلة إعداد هـذا التصور أو تعديله من قبل المراجع العليا ، وفي تنفيذ ما يـتم الاسـتقرار عليـه مـن توجهات سياسية خارجية، فهي بذلك تساهم بدور مساعد في عملية الإعداد وبدور فاعل في عملية التنفيذ. و تتأثر عملية رسم السياسة الخارجة بخـصوصية وضـع الدولـة ومصالحها وتراثها الديني والحضاري، بينما تتقيد الدبلوماسية بما استقر من أنماط مـن العرف الدولي على صعيد الممارسة(الرشدان،2005).

2.3 لمحة تاريخية عن الدبلوماسية:

تعد الدبلوماسية من اقدم أساليب التعامل مع الأخرين منذ بداية الحياة الأن الحياة الإنسانية وطبيعتها تعتمد على التواصل مع الأخرين وبأسلوب يحقـق مـصالحا بكـل الأشكال قد تكون مباشره أو غير مباشره فان تاريخ الدبلوماسية يرتبط بتاريخ الشعوب ويترجم الأحداث التي مرة بها حياة البشر عبر العصور والعلاقات الاجتماعية .ولكـن بعيدا عن السرد التاريخ اختارت الدراسة العصور الحديثة من التـاريخ الدبلوماسـي كشاهد على تطور الدبلوماسية.

1.2.3 الدبلوماسية في العصور الحديثة:

تعد هذه المرحلة من مراحل الدبلوماسية الحديثة والتي تشكل فيها نظام التمثيـل الدبلوماسي الدائم والذي ظهر بصورة تدريجية م مع تطور العلاقات الدولية ومعلناً عن قواعد دبلوماسية تحكم هذه العلاقات وتأطرها ولكنها لم تصل إلى درجـة الدبلوماسـية المعاصرة بسبب سيطرة الدول الاستعمارية على بعـض الأقـاليم المـستعمره وإدارة شؤونها وضعف وسائل الاتصال والمواصلات إلى حد ما(فوق العادة،1973).

تشير معظم الدراسات إلى أن العصور الحديثة هي الفترة هي التي ظهرت فيها أهم مبادئ القانون الدولي العام وتمتد هذه الفترة من القرن السادس عشر وبعد معاهـدة وستفاليا لعام 1648م وحتى الحرب العالمية الأول(فوق العادة،1973).

قد شهدت العصور الحديثة تطورات مهمة في التاريخ الدبلوماسي مثل ظهـور التمثيل الدبلوماسي الدائم وانعقاد المؤتمرات وقيام المنظمات الدولية كعصبة الأمم، وما نجم عنها من تطورات إيجابية في العمل الدبلوماسي. وعليه فان تناول الدبلوماسية في العصور الحديثة سيتم في هذه الدراسة من خلال تقسيمه إلي أربعة محـاور رئيـسية كمايلي:

أولاً: تطور الدبلوماسية من القرن الخامس عشر إلى مـؤتمر فيينـا لـسنة 1815 م.
ثانياً: تطور الدبلوماسية من مؤتمر فيينا لسنة 1815م حتى الحرب العالمية الأولى.
ثالثاً: تطور الدبلوماسية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى.
رابعاً: تطور الدبلوماسية في مرحلة الألفية الثالثة.

تطور الدبلوماسية من القرن الخامس عشر إلى مؤتمر فيينا لسنة 1815 م:

تعد هذه المرحلة من مراحل تطور الدبلوماسية المهمة في تـاريخ الدبلوماسـية الحديثة، حيث يتفق الباحثون في المجال الدبلوماسي علي إن الدبلوماسية في العـصور الحديثة امتازت عما سبقها من العصور، بصفة التمثيل الدائم الذي ظهر بصورة تدرجية ومتنامية، نتيجة للتطور الذي حصل لمعطيات المجتمع الدولي علي كافـة المـستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية، لكنها لم تصل إلى المـستوى المطلـوب بسبب الاستعمار، وعدم تـوفر وسـائل الاتـصالات والمواصـلات الحديثـة(فـوق العادة،1973).

حتى تكتمل دائرة البحث في هذه الدراسة التي تتناول الدبلوماسـية مـن جانـب تاريخي نتساءل حول متى بداء العمل التمثيل الدبلوماسي الدائم، أين وكيف؟ وعليه نجد أن الباحثون متفقون أن بداية ممارسة التمثيل الدبلوماسي الدائم كانت قد ظهـرت فـي الجمهوريات الإيطالية في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي، بيد أنهم يختلفون في

التحديد الدقيق لهذه البداية من حيث الزمن والمكان. ولكن الخلاف يتلخص في أي من الدويلات الإيطالية ومتى تم أرسال أول سفاره دائمه فيرى (هارولد نكلسون): إلـى أن أول سفارة دائمة بمفهوم العصر الحديث هي تلك التي أوفدها دوق ميلانو عـام 1450م إلي (كوزيمو دي مدتشي) ويشاطر نيكلسون الرأي بان ميلانو هي أول من إنشاء سفارة دائمة غير انه يرجع تاريخ بداية البعثات التي أنشأتها هذه الجمهورية إلى سنة 1446م. ومن الفقهاء من يري إن أول بعثة دبلوماسية مقيمة هي سفارة البندقية في جنـوا عـام 1455م ولكن هذه الفترة سبقت معاهدة وستفاليا التي أراخت إلى العلاقات الدولية، على أساس الدول المستقلة وحتى أن كان هناك تمثيل دبلوماسي فلا يرقـى إلـى مـستوى الدبلوماسية الحديثة، ولم تقتصر الدويلات الإيطالية علي التمثيل الدبلوماسي فيما بينهـا فحسب، بل أوفدت بعثاتها الدبلوماسية إلى خارج شبه الجزيرة الإيطالية، فكان لأغلـب تلك الدويلات سفارات دائمة في إنجلترا وفرنسا وإسبانيا وبدا نظام التمثيل الدبلوماسـي الدائم، الذي أخذت به الدويلات الإيطالية ، ينتشر بصورة تدريجية إلى بقية دول أوروبا فقد أوفدت إسبانيا أول سفير لها إلى إنجلترا في عام 1487، وفي عـام 1500 أقيمـت أول سفارة بين البندقية وتركيا، وفي عام 1519 بعثت إنجلترا سفيرين لها إلى باريس، وفي عام 1520 أبرمت معاهدة بين إنجلترا وألمانيا بخصوص تبادل التمثيل الدبلوماسي الدائم، ثم أخذت دول أوروبية أخري بتبادل السفارات الدائمـة فيمـا بينهـا كإسـبانيا والبرتغال وفرنسا وغيرها(نكلسون،1957).

لقد كان لمؤتمر وستفاليا عام 1648 م الذي أنها الحـرب الثلاثينيـة بـين دول أوروبا اثر واضح في تاريخ تطور الممارسة الدبلوماسية، وذلك بالنظر إلى النتائج التي أسفرت عنه والتي من بينها ما يلي:

1. إن مؤتمر وستفاليا لسنة 1648 يعتبر فاتحة لما سـمي فيمـا بعـد.(بالدبلوماسـية الجماعية) أو دبلوماسية المؤتمرات فهو أول اجتماع عقد بين الملوك و الأمراء في هيئة مؤتمر.

2. اقر هذا المؤتمر نظام إحلال البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات الدبلوماسـية المؤقتة. وعلى الرغم من وجود بعثات دبلوماسية دائمة قبل هذا المؤتمر– كما تمت الإشارة سلفاً – فان هذا النظام- نظام التمثيل الدبلوماسي الدائم – لم يستقر بصورة واسعة في أروبا إلا بعد مؤتمر وستفاليا.
3. كذلك فان فكرة أو سياسة التوازن الأوروبي التي جاء بها هذا المؤتمر ، كأسـاس للمحافظة علي السلم وظمآن الاستقرار، شجعت الدول علي الأخذ بنظـام البعثـات الدبلوماسية الدائمة(نكلسون،1957).

قد تميزت الدبلوماسية في هذه المرحلة بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي:

التأثر ببعض الأفكار التي ظهرت في تلك الفترة ومن ذلك تأثرها بأفكار(ميكيافللي) الذي يرى أن مصلحة الدولة فوق كل الاعتبارات، وبالتالي يجب العمل علـى تحقيـق أهدافها بكل الوسائل والأساليب بما فيها الأساليب اللاأخلاقية كالخداع والمكـر وبـث الدسائس والفتن فهو يري أن الغاية تبرر الوسيلة، والدبلوماسية عنده ليست سوى كلمة رقيقة تخفي وراءها شريعة الغاب، ولذلك كان المبعوث الدبلوماسي لا يتردد عن القيام بأعمال التجسس والتغلغل في الأوساط السياسية وحبك المؤامرات(بركات،1985).

1. كان ينظرإلى المبعوثين الدبلوماسيين في تلك الفترة علي أنهم ممثلـون شخـصيون لمرسليهم من الملوك والأمراء وليسوا ممثلين عن دولهم، ويرجع ذلك إلى الأهميـة التي كان يحظى بها الملوك والحكام ويستدل بعض الباحثين علـى ذلـك بالعبـارة الشهيرة التي جاءت على لسان إمبراطور فرنسا لويس الرابع عشر بقوله (الدولـة هي أنا)(بركات،1985).
2. كان المبعوثون الدبلوماسيون في الفترة التي سبقت مؤتمر فيينا يصنفون في درجـة واحدة الأمر الذي كان يثير الكثير من النزاعات بسبب إشكالية الصدارة أو أسبقية الممثلين الدبلوماسيين ومن الأمثلة علي ذلك يمكن ذكر ما وقع بين سـفير فرنـسا وسفير إسبانيا في لندن عام 1661 من مشادة عندما حاولت عربة السفير الإسـباني اجتياز عربة السفير الفرنسي، مما أدي إلي توتر العلاقات بـين البلـدين (إسـبانيا

وفرنسا) إلى جانب إعلان لويس الرابع عشر تهديده بشن الحرب على إسبانيا ما لم يعترف فيليب ملك إسبانيا آنذاك بأسبقية سفير فرنسا، وفعلاً لم تهدا الأمور إلا بعـد أن استدعى ملك إسبانيا سفيرهم من لندن و أرسل سفير فوق العـادة إلـى فرنـسا للاعتراف العلني بأسبقية السفير الفرنسي إن مثل هذه النزاعات التي تنشب من حين إلى أخر، في ذلك الوقت كانت تعنى في واقـع الأمـر. أن حـصانات المبعـوثين الدبلوماسيين كانت متعرضة للانتهاك وغير مصونة بشكل رسمي(بركات،1985).

الدبلوماسية من مؤتمر فيينا لسنة 1815م حتى الحرب العالمية الأولى:

فقد شكل مؤتمر فيينا لسنة 1815 نقطة تحول إيجابي في تاريخ تطور الممارسة الدبلوماسية، فهذا المؤتمر انبثقت عنه معاهدة فيينا لنفس العام، والتي بلـورة التعامـل القائم ونظمت قضايا الأسبقية وترتيب درجات المبعوثين الدبلوماسـيين التـي كانـت مصدر للنزاعات، التي نشبت في السابق ولقد رتبت لائحـة فيينـا رؤسـاء البعثـات الدبلوماسية في فئات ثلاث تبعاً لدرجتهم وبصرف النظر عن مركز الدولة الموفدة لهم، ونصت على أن تتقدم كل فئة الفئة التي تليها، وعلى أن يكون الترتيب بـين مبعـوثي الفئة الواحدة على أساس الأقدمية وتشمل هذه الفئات الثلاث التالي:

1. السفراء ومبعوثي البابا.
2. الوزراء المفوضين ومن في حكمهم.
3. القائمون بالإعمال.

في بروتوكول (اكس لاشابل) أضيفت فئة رابعة للفئات الثلاث السابقة وهي فئة الوزراء المقيمين علي أن يكون مكانها في الترتيب تالياً للوزراء المفوضين وسابقاً على القائمين بالأعمال وهكذا فأن مؤتمر فيينا لسنة 1815 كان له تأثير إيجابي فـي تـاريخ تطور الدبلوماسية ، حيث أضحت الدبلوماسية تتسم بنوع من التنظيم والتقنـين أضـفي عليها طابع الاستقرار والوضوح في جوانب عديدة من المسائل المهمة كمسالة ترتيـب الأسبقية بين المبعوثين الدبلوماسيين وغيرها، ويمكن تلخيص الخصائص التي اتـصفت بها الدبلوماسية في هذه المرحلة فيما يلي:

1. إن المبعوثين الدبلوماسيين أصبحوا يمثلون دولهم بعد أن كانوا في السابق يمثلـون ملوك ورؤساء هذه الدول بصورة شخصية.
2. أصبحت البعثات الدبلوماسية أجهزة رسمية تتبع الجهاز الإداري للدولة، واضـحي الدبلوماسيون موظفين رسميين في الدولة ينتمون إداريا إلى المؤسـسة المختـصة بإدارة الشؤون الخارجية.
3. اتسمت الدبلوماسية في هذه المرحلة بالسرية وانحصارها فـي فئـة ضـيقة مـن مسؤولي الدولة تتمثل في صناع القرار السياسي بالدرجة الأولى .
4. كان النشاط الدبلوماسي ضيق النطاق، إلي حد كبير، حيث كان شبه مقتصر على القارة الأوربية التي كانت تمثل مركز الثقل الدولي في ذلك الوقت.
5. تمتع المبعوث الدبلوماسي بقدر كبير من حرية التصرف فيما يتعلق بمهامه فـي الدولة الموفد إليها، وذلك نظراً لقلة وسائل الاتصال والمواصلات التي حالت دون مراقبة الدولة الموفدة لمبعوثيها والاتصال بهم من حين إلي أخر على خلاف ما هو الحال عليه الأن.
6. تهميش دور الرأي العام، حيث كانت الحكومات لم تول الرأي العام أي اهتمام أو اعتبار، ولم تكن على درجة من التأثر بقراراتها (الغفاري،2002).

تطور الدبلوماسية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى:

شهدت الدبلوماسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولي جملة من التطورات الإيجابية التي ميزتها عما كانت عليه في المراحل السابقة، ولذلك أصبحت تعرف هـذه المرحلة بالدبلوماسية المعاصرة تمييزاً لها عما كانت عليه في السابق، ولاشك فـي إن النمط التقليدي للدبلوماسية، الذي كان سائد قبل الحرب العالمية الأولي، يختلف اختلافا كبيراً عن النمط المعاصر فالدبلوماسية التقليدية كانت تتسم بالسرية في معظم جوانبهـا كما أنها كانت محدودة النطاق(راتب،1961).

قد استمرت هذه الدبلوماسية حتي نهاية الحرب العالمية الأولي حيث بدأت تتحول وتتغير تحت تأثير جملة من العوامل أهمها ما يلي:

1. ازدياد قوة الرأي العام العالمي والإحساس الشعبي الواسع الانتشار بأن الدبلوماسـية السرية قد سببت في قيام العديد من الحروب.
2. التغيرات السياسية والاجتماعية الواسعة المدى التي أخذت تظهر في العـالم نتيجـة للتغيرات والتطورات التي حدثت في المجتمع الدولي، سواء علي صعيد أنظمة الحكم أو على صعيد العلاقات الدولية، وذلك بسبب التقدم العلمي وانتشار وسائل الإعـلام ووسائل الاتصال والمواصلات.
3. تدهور النفوذ النسبي للدول الأوروبية في العلاقات الدولية، وظهور قـوي سياسـية جديدة لها اتجاهات مغايرة للاتجاهات التي كانت سائدة في الدبلوماسية الأوروبية.
4. نمو روح المصالح المشتركة بين الأمم.
5. قيام الثورة الروسية عام 1917م وكـشف قادتهـا للالتزامـات الـسرية للحكومـة القيصرية، وإعلانهم رفض هذه الالتزامات.
6. إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق (وودرو ويلسون) لمبادئه الأربعـة عـشر فـي 8 كانون ثاني 1918 والتي تضمنت في جملة ما تضمنته الدعوة إلى انتهاج الدبلوماسية العلنية، فقد جاء في المبدأ رقم(1) قوله :"تقوم العلاقات الدولية على مواثيق سـلام عامة، وتكون المعاهدات الدولية علنية وغير سرية". وقد تأكـد هـذا المبـدأ فـي المادة(18) من ميثاق عصبة الأمم والمادة (102) من ميثاق هيئة الأمم المتحـدة ، حيث نصت هذه المادة علي إن (كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده أي عضو مـن أعضاء الأمم المتحدة ، بعد العمل بهذا الميثاق يجب أن يسجل في أمانة الهيئـة وان تقوم بنشره في أسرع ما يمكن)(الشامي،1990).

بانتهاء الحرب العالمية قيام منظمة الأمم المتحدة سنة 1945 شهدت الدبلوماسـية بعض التطورات على الصعيد التنظيمي بفضل جهود الأمم المتحدة، ففي 5 كانون أول 1952 أصدرت الجمعية العامة قرار دعت فيه لجنة القانون الدولي إلي العمل على تقنين موضوع العلاقات والحصانات الدبلوماسية وإعطائه أولوية على سـائر الموضـوعات الأخرى (فوده،1981)

على اثر ذلك باشرت لجنة القانون الدولي أعمالها في عـام 1954م. وبعـد أن قدمت هذه اللجنة مشروعها وتم إبداء الملاحظات والتعليق عليه مـن طـرف الـدول الأعضاء، قامت هذه اللجنة أيضا بتعديل المشروع بما يتلاءم وتلك الملاحظات وقدمته كمشروع نهائي إلي الجمعية العامة التي أصدرت بدورها قرار في كـانون أول 1958م يدعو الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتهم في ذلك المشروع(فوق العاده،1973).

هذه المرحلة والتي اتصفت بالدبلوماسية الصلبة حتى أزمة الصواريخ الروسـية في كوبا أو أزمة (الكاريبي) عام 1962م من أدق المراحل وأكثرها حساسية حيث برز الجانب الإمبريالي الحديث مستخدما الدبلوماسية كقناع يتستر به لتحقيق أهدافـه فمـع غياب القطبية الثنائية وانهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الفاعلين الجدد فـي العلاقـات الدولية والتقدم التكنلوجي وازدياد حجم المجتمع الدولي فان الدبلوماسية على أهميتها لم تلعب الدور المناط بها ألا من جانب خدمة مصالح القوى العظمى وحلفائهم. وانهـارت الدبلوماسية الصلبة، لتطفو على السطح دبلوماسية المصالح ودبلوماسية الأعلام. وتمتاز الدبلوماسية في هذه المرحلة بانها دبلوماسية شامله: أي أنها لم تقتصر على شكل واحد ونما تجدها تجمع بين عدة أشكال في نفس الوقت(شباط،1964).

مرحلة الألفية الثالثة:

مع دخول الألفية الثالثة و ما رفقها منذ مطلعها من أحداث مـا يـسمى النظـام العالمي الجديد وتفرد الولايات الأمريكية بالسيطرة على القـرار الـدولي بمـا يخـدم مصالحها ويحقق أهدافها وبروز البعد الديني اليميني ومعاداة الإسلام .حتـى ضـربت العالم أحداث 11سبتمر2001 (أي أحداث 11ايلول) وانفجار برجي التجـارة العالميـة ووزارة الدفاع الأمريكية ثم بروز فاعل جديد في العلاقات الدولية وهو الإرهاب. الذي باسمه تم غزو أفغانستان والعراق وغيرها من الأحداث التـي خلطـة أوراق صـناع القرار الدولي واصبح ذريعة لشن الحروب وتجيش الجيوش. ثم الفاعل الثـاني وهـو التدخل الإنساني وارافق ذلك الفترة تطور تكنلوجي هائل زاد من درجة الاعتمادية بين مكونات المجتمع الدولي ودخول فاعلين جدد مشاركين بشكل فعال في صناعة الأحداث

الدولية مثل الإرهاب والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية والأعـلام بكل أشكاله وصراع الحضارات وتقارب الأديان وفي المجال الاقتصادي ضربت العالم الأزمة المالية العالمية في العام 2008 التي تركت انعكاسات كبيـره علـى مـسرح الأحداث الدولية لتاعتي الثورات العربية وما رافقها مـن أحـداث ومواقـف جعلـت الدبلوماسية تأخذ دوراً مضطربا ومتناقض بين مصالح صناع القرار الدولي وأبجديات العمل الدبلوماسي ودورها الإنساني والقيمي ليبرز نوع مـن الدبلوماسـية دبلوماسـية المواقف(دبلوماسية الأزمات) وغياب الدبلوماسية الوقائية. وفي هذه المرحلة أصبحت الدبلوماسية دبلوماسية شامله ومترابطة وغلب عليها الطابع الهيمنة من القوى العظمـى والمتنفذة بالقرار الدولي مع بروز مبادئ الواقعية الجديدة واهمها المصلحة والقوه. وهذه المرحلة امتازت بما يلي:

1. ازدياد دور الدبلوماسية الشعبية ودور الأعلام.
2. زيادة الاهتمام بالراي العام العالمي .
3. بروز أشكال من الدبلوماسية لم تكن معروفة سابقاً، كدبلوماسية حقوق الأنسان، والبيئة والتنمية.
4. ظهور نمط الدبلوماسية الشاملة والمترابطة فلم يعد الدبلوماسـي رمـز للمراسـم الدبلوماسية، بل اصبح يؤدي كافة الأعمال حتى اصبح يبني علاقات مع مـواطنين ومؤسسات مجتمع مدني ولازال عالق بالأذهان زيارة السفير الأمريكي إلى منـزل ناشط الحرك السياسي الأردني وتناول المنسف الأردني، بحضور شخصيات، علـى مستويات سياسية عليا وزراء ونواب، ذات مزيج خاص من أصل شـرق اردنـي وغرب اردني.
5. بروز دور قوة الدولة ونفوذها بالـدور الدبلوماسـي، فـال الـوزن الدبلوماسـي للدبلوماسية الأمريكية لا يقارن بالوزن الدبلوماسي لأي دولة أخرى(الغفاري،2002).

3.3 أنواع العمل الدبلوماسي:

مع تطور الدبلوماسية وازدياد أهميتها ودورها في تحقيق أهداف الدول، أخـذت أنواع متعددة فلم تكفي الدبلوماسية التقليدية لتحقيق غايات الدولـة الحديثـة ومعالجـة المبادئ الدولية الحديثة، مبدأ المعاملة بالمثل ومبـدأ الاعتماديـة وتزايـد التبـادلات الاقتصادية والفكرية وغيرها.

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الدبلوماسية إلى الأنواع التالية:

1.3.3 الدبلوماسية الثنائية:

هذا الأسلوب هو من اقدم صور العمل الدبلوماسي القائم على تنظيم العلاقات بين دولتين مستقلتين على أساس المعاملة بالمثل وبموجب قواعد الاحترام المتبادل في جميع مجالات العلاقات الدولية ويقوم هذا النوع من الدبلوماسية بالمهام التالية:

1. بناء العلاقات السياسية والتعاون الأمني والاستخباراتي، وتبادل المجرمين، والتبادل الثقافي والتعليمي والإعلامي وغيرها.
2. التباحث والتنسيق والتواصل بين الجهاز الدبلوماسي بين الدولتين في مجال ما وسبل تطوير العلاقات الثنائية ومجالات الإصلاح الداخلي وكذلك الدبلوماسية الاقتـصادية وهي غالباً ما تكون حاضرة في لقاءت البعثات الدبلوماسية.
3. رعاية مصالح الدولة ورعاياها من خلال تقديم الخدمات القنصلية.
4. برز دور الدبلوماسية الثنائية من خلال نوع أخر من الأعراف الدبلوماسـية وهـي "لقاءات القمة الثنائية" بين رؤساء الدول والحكومات .وتقـوم الدبلوماسـية الثنائيـة الأطراف أما بين الدول المضيفة أو الموفد لديها .عبر بعثات دبلوماسـية أو عبـر سفارات .معتمدة بالخارج، ضمن مهامها محدده كما نصت عليه اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية للعام 1961م(ابوعباده،2009).

ما زالت هذا الصورة من العمل الدبلوماسي هي الأسلوب المتبع والنوع الأكثـر حضورا، لأن هناك مجموعة من العوامل جعلته يتراجع إلى المرتبة الثانية ومن هـذه العوامل ما يلي:

1. أتساع نطاق العمل الدبلوماسي على اثر التطور الكمي والنوعي والذي حـدث فـي العالم. حيث أن عدد الدول المستقلة في العالم في مطلع القرن الماضـي 20 دولـه لتصل إلى50 دولة فقط، ووقعت على معاهدة سان فرانسسكو عام 1945م، ليـصل عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2005م، 191دولة وليـوم عـدد الـدول الأعضاء في الجمعية العمومية للأمم المتحدة 193دولة وقد تكون مرشحة للازدياد. مما يجعل الدبلوماسية الثنائية قاصرة عن تحقيق التواصل مع هذ الكم من الـدول ، في حين أن الاتصال من خلال المنظمات الدولية أكثر سهولة، واقدر على تحقيـق الأهداف (ابو عبادة، 2009).
2. زيادة تداخل المصالح ودرجة الاعتمادية، بين الدول مما جعل الدبلوماسية الثنائية لم يفي في الغرض لوحدها في رعاية المصالح وأصبحت الاتصالات متعددة الأطراف أو غيرها من الأنواع أكثر نجاحاً.
3. ظهور سياسة المحاور والتكتلات والأحلاف العسكرية والسياسية مما يخلـق أطـار جماعياً للاتصالات الدبلوماسية داخل هذه التكتلات، فأن أي اتصال ثنائي تقوم بـه دولة عضو في تكتل أو محور تنظيمي يعكس التزامها تجاه مواقف التكتل في كثير من هذه الحالات تكون اللقاءات الثنائية عباره عن لقـاءات تمهيديـة للاتـصالات واللقاءات الجماعية ورغم ثنايتها، لكنها جماعية في مضمونها.
4. ومع ازدياد الأزمات وتعدد الفاعلين في العلاقات الدولية .حيث كانت الدولـة هـي الفاعل الرئيس والوحيد في العلاقات الدولية اصبح هناك فاعلين جدد مثل المنظمات غير الحكومية، والشركات عابرة القارات، والإرهاب والجرائم المنظمة وغيرهـا، فهذا يتطلب دبلوماسية متعددة الأغراض(فاضل،1978).

لكن مع كل ما سبق ذكره فأن الدبلوماسية الثنائية تبقى الدبلوماسية النوع الذي لا يمكن الاستغناء عنه في أي عمل دبلوماسي أو نشاط إما تنفيذياً مـن خـلال اللقـاءات الثنائية أو مساعد في حالات القمم الرئاسية أو استشارياً في حالات البعثـات الخاصـة وهناك حالات لا يمكن الاستغناء عنها وهي:

أولا: في حالة المفاوضات بين الدول العظمى والتي تحتكر قضية تخص هـذه الـدول كما حدث في المفاوضات المتعلقة بالأسلحة الاسـتراتيجية بـين الولايـات المتحـدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أبان ما يسمى "بأزمة الكاريبي" عام 1962م حول نـشر الصواريخ الروسية في خليج الخنازير في كوبا على الحدود الأمريكية.

ثانياً: وفي حالة الاتصال بين الدول غير المتكافئة وهي في ما يحدث بين دولتين، دولة عظمى ودولة تابعة لها. واستغلالها وتحقيق أهداف ها من خلال اللقاءات والاتصالات الثنائية كما يحدث في أنفاذ المصالح الأمريكية في المنطقة العربية وبعض دول العـالم الثالث(خلف،1997).

2.3.3 **الدبلوماسية المؤقتة "البعثات الخاصة":**

هذا النوع من الدبلوماسية جاء على شكل دبلوماسية مؤقته من أجل حل قـضية معينة على شكل بعثة خاصة مؤقتاً. وهذا النوع هو الأكثر شيوعاً في حالـة الأزمـات الدولية، وهو الأكثر استخداما في الثورات العربية حيث عمدت الأمم المتحدة وجامعـة الدول العربية إلى إيفاد بعثات تقصي حقائق وبعثات تفاوض، كما حدث في بعثة جامعة الدول العربية برئاسة أمينها العام "نبيل العربي" إلى سوريا عام 2012م وكذلك أرسـال مبعوث الأمم المتحدة "كوفي عنان" وأيـضا جـولات المبعـوث الأممـي "الأخـضر الإبراهيمي إلى الدول الأكثر تأزماً(أبو عباده،2009).

اذاً هي عبارة عن دبلوماسية متعددة الأطراف ومؤقته في نفس الوقت .وتـؤدى عبر بعثة خاصة مكونة من وفود أو أشخاص يسافرون إلى لدول المضيفة لتقوم بمهمة محددة تفاوضية أو تمثيلية تحقيق أو تحكيم أو أي مهمة تساعد في حل النزاعات.

قد عرفت لجنة القانون الدولي في الأمم المتحدة البعثة الخاصة كما جـاء فـي المادة الأولى الفقرة (أ) من اتفاقية البعثات الخاصة بأنها: "بعثة مؤقته تمثـل الدولـة، وتوفد إلى دولة أخرى بموافقة هذه الأخيرة لتعالج قضايا خاصة أو لتؤدي مهمة محددة" لتكون بعثة خاصة لابد من أن يتوفر فيها الصفات التالية:

1. الصفة المؤقتة والمهمة المحددة.
2. أن يكون إيفادها برضا الدولة المضيفة أو المعتمد لديها بموجب اتفاق مسبق بـين الدولتين أو منظمة دولية مع دولة معتمد لديها.
3. الصفة التمثيلية أي أن البعثة تمثل دولة أو منظمة دولية وإقليمية.

لقد زادت أهمية هذا النوع من الدبلوماسية في السنوات الأخيرة نظـراً لتزايـد العلاقات الدولية، وكثرة التعقيدات، واتساع المجالات، بهدف توطيد العلاقات بين الدول وحل الأزمات والنزاعات في مختلف المجالات السياسية والاقتـصادية والاجتماعيـة. وعلى هذا الأساس تمتعت البعثات الدبلوماسية بمجموعة من الحـصانات والامتيـازات التي نصت عليها اتفاقية "البعثات الخاصة عام 1969م"(الرشدان،2005).

3.3.3 دبلوماسية المنظمات "الدبلوماسية البرلمانية":

فقد أخذا هذا النوع طابع الديمومة والاستمرارية ولكن ليس لدى دول وإنمـا لـدى منظمات وتخضع إلى قواعد ثابتة مستمدة من ميثاق المنظمة ونضامها الأساسي ولوائحها الداخلية وتقاليد العمل فيها، وتأديه داخل اطار ثابت بمقر المنظمة واحيانـا تكـون ذات طابع مؤقت من خلال دعوت المنظمة لمؤتمر لبحث قضية معينة، ويمتاز هذا النوع مـن الدبلوماسية بعلاقات واسعة مع أشخاص دوليين أخرين علاوة على علاقاتها مع المنظمات الأخرى رسمية وغير رسمية، ويمكن أقامت علاقات مع الدول الأعضاء وغير الأعضاء أو حركات التحرير الوطني "أعضاء مرقبين" كما الحال فـي قبـول عـضوية الـسلطة الفلسطينية "عضواً مراقباً" في الأمم المتحدة أو علاقات مع منظمـات خاصـة "وضـعاً استشارياً" لتقديم الخبرات والاستشارات الفنية في بعض القضايا التي تتطلب ذلك، وتـأدي

نشاطها من خلال موظفيها والذين يسمون "بالموظفين الدوليين" ويتمتع هؤلاء الموظفين بوضع خاص منصوص عليه في ميثاق أو ببروتكولاتها أو من خلال ما نصت عليه اتفاقية المقر التي تنظم العلاقات بين الدولة المضيفة للمنظمة على أرضها وتحكم ذلك اتفاق المقر "فينا 1975" والخاصة بالمنظمات ذات الصفة العالمية وتطبق على البعثات الدائمة لدى المنظمات الدولية، والوفود المشاركة في اجتماعاتها ومؤتمراتها، ومن اهم الظواهر المعروفة في الدبلوماسية البرلمانية، التصويت الكتلي فالأمم المتحدة تنقسم إلى كتل سياسية تلعب بها الدول العظمى الدور الأكثر أهمية في قيادتها وتتم المقايضة بين الدول الصغرى والعظمى مقابل التصويت تحصل على امتيازات ومساعدات من قبل الدول العظمى، وخاصة في القضايا التي تتطلب تصويت على قاعدة الأغلبية فبعض القضايا تتطلب التصويت بثلثين الأعضاء(الجاسور،2008).

4.3.3 دبلوماسية المؤتمرات الدولية:

هذا النوع من الدبلوماسية سمة من سمات الدبلوماسية الحديثة .وفي السنوات الأخيرة كثرة المؤتمرات التي تنعقد بشكل متكرر للتشاور في قضية أو مشكلة معينة واتخاذ موقف مشترك تجاهها وتأتي دبلوماسية المؤتمرات في اطار مؤقت ودائم بنفس الوقت. ألا أنها تتم من خلال وفود الدول المشاركة و أشخاص دوليين، كما أنها تنعقد في زمان ومكان محددين لبحث القضايا الدولية المختلفة كمؤتمرات وزراء الخارجية وافتتاح دورات الجمعية العمومية للأمم المتحدة أو مؤتمرات دولية عامة فقد تكون مؤتمرات سياسية أو اقتصادية واجتماعية، فإن العمل فيها يخضع لأسلوب متعدد الأطراف من خلال جلسات علنية وقد تأخذ شكل لقاءات ثنائية على هامش جدول أعمال المؤتمر ففي الحالة الثنائية غالبا ما يكون اجتماعات سرية (عكره،1981).

5.3.3 دبلوماسية القمة أو الدبلوماسية المباشر:

نوع أخر من الدبلوماسية مختلف عن سابقه من حيـث التمثيـل والحـصانات والامتيازات والديمومة والتوقيت ويقصد بها "مؤتمرات القمة" التي يعقدها رؤساء الدول أو من يمثلهم فيما بينهم من اجل التباحث في القضايا الدولية العالقة وهي الدبلوماسـية التي تجمع أقطاب الدبلوماسية وجها لوجه في مكان محدود وزمان محدود، وهذ النـوع على درجة عالية من الأهمية وذلك بسبب سـرعة حـل القـضايا واتخـاذ المواقـف والقرارات ويمتاز هذا النوع من الدبلوماسية بما يلي:

1. أنها تعجل في حل القضايا محل البحث وذلك بسبب صلاحيات أعضاء القمـة فهـم ليس بحاجة إلى الرجوع إلى صناع القرار كونهم هم صناع القرار.
2. تجمع رؤوس الدبلوماسية وجها لوجه من اجل التفاهم وإيجاد الحلول بحرية وجـرأه وبشكل مباشر.
3. يلعب أعضاء السلك الدبلوماسي دور استشاري وتنسيقي أثناء انعقاد القمة ويحلو في المرتبة الثانية بسبب وجود رؤوس الدبلوماسية في الدولة المضيفة. فوجود رئـيس الدبلوماسية للدولة أومن ينوب عنه في الدولة المضيفة يحقق نتائج إيجابية ويـسرع في تسوية النزاعات وحلها والتغلب على العقبات، وعلى ماهيه عليه من أهمية الأن البعض يراها الدبلوماسية الأكثر مخاطرة فقد يؤدي فشلها إلى صـدام بـين أعلـى درجات الدبلوماسية وصناع القرار الأخير . وأيضا فهيه استخدام للورقة الأخيرة في العمل الدبلوماسي، وغالبا لا تتكرر بشكل كبير(خلاف،1997).

دبلوماسية القمة أيضا مناسبة إلى التقاء أقطاب العمـل الدبلوماسـي وتبـادل الخبرات، وفرصة إلى للاطلاع على أوضاع الدول المؤتمرة وتبادل الدعوات واللقـاءة والتباحث في قضايا ذات اهتمام مشترك وقد تكون القمم ثنائيـة وقـد تكـون متعـددة الأطراف ويمكن أن تكون طارئه وتأخذ شكل دبلوماسية المناسبات ،مثل حضور مراسم الدفن والجنائز وحضور الاحتفالات والتتويج والتنصيب وغيرها(البكري،1986).

6.3.3 دبلوماسية المناسبات أو الدبلوماسية الخاصة بأمر معين:

هي تلك النشاطات الخارجية الرسمية التي تجري باسم أو نيابة عن دولة مـا . وليس شرطا أن تكون مهمتها مرتبطة بالمصالح العامة للدولة، بل ممكن أن تنحـصر مهامها في إطار فني متخصص، وكأمثلة دلالية على ذلك نشير إلى الاتـصالات بـين أجهزة إدارية لعدة دول، أو بعثات الاستقصاء والدراسة والإعـلام التـي يقـوم بهـا مبعوثون فنيون بدون صفة تمثيلية، سواء للدول أو للمنظمات الدولية. وعليه فالقـانون الدبلوماسي لم يعرها إلا اهتماماً ضئيلاً جداً، وبالرغم من ذلك فإنه مـن الطبيعـي أن يحظى موظفو دولة ما أو منظمة دولية في لجان عمل في دولة أخرى، باهتمام ومجاملة خاصة من قبل سلطات الدولة المستقبلة، آخذين بالاعتبار احترام أسرار وثائقهم وتسهيل مهمتهم واتصالاتهم بزملائهم ومواطني الدولة المستقبلة أو حتى رعايا دول أخرى.

يمكن اعتبار فرق المنظمات الدولية المتخصصة شكلا من العمل الدبلوماسي لهذا النوع، ففرق التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل والتابعة إلى الأمم المتحدة ،إلى العـراق وايران، وفرق تقصصي الحقائق إلى غزة وغيرها نوعاً منها(الغفاري،2002).

7.3.3 دبلوماسية الأزمات:

هذا النوع من الدبلوماسية يعني بالأزمات الدوليـة الطارئـة، وغالبـاً تحتـل المنظمات الدولية والدول العظمى الدور الأكبر في مجرياتها ، ويمكن اعتبار الثـورات العربية مسرحا من مسارح هذا النوع من الدبلوماسية حيث يتوجب أن تبدء الدبلوماسية كأجراء وقائي قبل حدوث الصراع والنزاعات المسلحة ولكن للأسف غالبا مـا تـأتي الدبلوماسية كتدخلات علاجية كما حدث في الثورة التونسية والليبية واليمنيـة، وحتـى السورية، التاريخ العربي حافل بتجارب فاشلة في نزع فتيل اللازمات وقائيا فالقـضية الفلسطينية وأزمة الخليج مورست دبلوماسية شكلية لم تأتي بنتائج تذكر وغيرهـا مـن القضايا.

لذا فأن الدبلوماسية بحاجة إلى قوة تدعمها وتحكمها مصالح القـوى العظمـى وفاعلية المنظمات الدولية وانحيازها إلى الأمن، والسلام الدولي وتحقيق العدالة، لـذلك جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول وجرت العـادة أن يمنح المبعوث الدبلوماسي الذي سيتولى حل الأزمات الدولية صلاحيات واسعة تمكنـه من التحرك الدبلوماسي السريع، وأن يراعى في اختيارهم خبرتهم في حـل المـشاكل الدولية وقدرته على فهم أبعاد المشكلة أو الأزمة المعنية وقد ساهم في بروز دبلوماسية الأزمات عدم قدرة الأمم المتحدة على مواجهة العديد من الأزمات(الغفاري، 2002).

التجارب الماضية منذ إنشاء المنظمة الدولية تبرهن إنها كادت تفقـد فاعليتهـا كوسيط نزيه في حل الأزمات الدولية والدليل على ذلك قـضايا فلـسطين والعـراق و أفغانستان، وحتى دبلوماسية الثورات العربية عبارة عن "دبلوماسية أزمات" بامتياز (أبو عبادة، 2009).

8.3.3 **الدبلوماسية الاقتصادية**:

يطلق على الدبلوماسية التي تركز على النشاطات الاقتصادية مـن خـلال أمـا منظمات اقتصادية متخصصة وقدتم أنشاء المنظمات الاقتصادية ذات الطابع الاقتصادي ومن اشهرها منظمات مؤتمر "ابريتون وودز" والمنعقد عام 1945م، ثم جـاء ميثـاق هافانا 1947م والمتعلقة بالقضايا التجارة، وتم إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير ومنظمة التجارة العالمية وكردة فعل أنـشاء المعـسكر الاشـتراكي منظمـة الكوميكون عام 1949م كمنظمة ذات طابع اقتصادي في ضل حرب باردة أمـا علـى صعيد المؤتمرات الاقتصادية والاتفاقات الثنائيـة، كنـوع مـن أنـواع الدبلوماسـية المتخصصة.

بجانب الأمن القومي كمصلحة وطنية نجد أن الأمن الاقتصادي اصبح مـصلحة للدول لا تقل أهمية عن سابقتها، فلا زالت الأزمة المالية العالمية عـام 2008م والتـي تعتبر الأصعب من نوعها منذ الكساد الكبير عام 1929م وحتى اليوم مازال العالم مهدد

بأمنه الاقتصادي، خاصة مع ظهور أزمات فرعية عاصفه مثل أزمة الطاقـة والبيئـة والمياه والبطالة والفقر وغيرها من مفردات الاقتصاد السياسي، يجعل دول العالم تفكر بها بشكل أكثر جدية فمن هنا جاءت أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في ظل الاعتماديـة الاقتصادية وزيادة التبادلات الاقتصادية وسياسة السوق المفتوح ودبلوماسية المساعدات في عالم تحكمه العولمة الاقتصادية(قطاطشة،2013).

9.3.3 دبلوماسية الإعلام:

لم يعد العالم كما كان في السابق في ظل التطور الهائل في مجالات التكنلـوجي والاتصالات الحديثة والمواصلات التي تسبق الضوء، فلم تعد الدبلوماسية التقليدية ذات الطابع الثنائي أو حتى متعدد الأطراف أو حتى المنظمات الدوليـة الحكوميـة وغيـر الحكومية تكفي في ظل تدفق المعلومات والبيانات الإلكترونية وزخم الأعلام المـسموع والمقروء والمرائي، واختراق الحواجز وتعدد اللغات فالدبلوماسية تأثرت كغيرها مـن حقول العلاقات الدولية، فاصبح باستطاعة أي شخص مخاطبة جمهور ما فـي أي بلـد وبث رسالة، وتحديد موقف بأسهل الطرق وبسرعة الضوء ومع حلول الألفيـة الثالثـة ودخول الأعلام الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي حتى اصبح العالم "قرية كونية" جعل قنوات الاتصال مفتوحة بين صناع القرار والجماهير.

قد لعبت وكالات الأنباء العالمية والمحلية والأعلام بكل أشكاله دورا دبلوماسـيا فاق جميع أنواع الدبلوماسية، وكمثل حي فقد أدت قنـاة الجزيـرة الإخباريـة عبـر فضاءاتها أثراً في مجريات أحداث الثورات العربية من خلال نقل الأحـداث وبـشكل مباشر أولا بأول، وقد يخلق هذا النوع أزمات بين الدول المالكة وبين الدول المأزومـة حتى اصبح الملحق الإعلامي والملحق الثقافي أداه من أدوات الدبلوماسية الناعمة وبث رسالة الدولة المعتمدة(الغفاري،2002).

4.3 مصادر القانون الدبلوماسي:

فقد اعتبرت اتفاقية فينا عام 1961من مصادر القانون الدبلوماسي والتي تؤسـس إلى قواعد قانونية خاصة في هذ الحقل ومن هذه المصادر:

1.4.3 العرف:

يمكن تعريف هذا المصدر بأنه: "مجموعة القواعد القانونية غير المكتوبـة التـي تنشأ من استمرارية سلوك الأفراد في مسألة معينة على وجه معين مـع إيمـانهم فـي إلزامها وضرورة احترامها" (ابو هيف،1975).

من هذا لتعريف يمكن أن نشتق ركنين للعرف وخاصة العرف الدولي وهي:

الركن المادي: وهو الاعتياد على سلوك معين تكرر حدوثه.

الركن المعنوي: ويتمثل في الزامية هذا السلوك ودرجة قبوله وإقراره.

فالقانون الدبلوماسي قبل توقيع اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية عام1961م كـان قانونا عرفي لتصبح بعد ذلك المعاهدات والاتفاقيات وقواعدها المكتوبة هـي المـصدر الأساسي للقانون الدبلوماسي، خاصة وأن العـرف معـرض للتغيـر حـسب تطـور المجتمعات وحاجاتها، ولكن يبقى مكمل للقواعد المكتوبة في الحالات التي لا يوجد بها نصوص واختلاف التفسيرات، خاصة أن القواعد المكتوبة لا يمكن أن تستوعب جميـع الحالات(أبو هيف،1975).

2.4.3 المعاهدات:

مع التطور في النظام الدولي وبداية التقنين وإيجاد اطار قانوني يضبط العمـل الدبلوماسي، ضمن قواعد قانونية مكتوبه يمكن الرجوع اليها، والتقيد بها هي: يقصد بها مجموعة القواعد القانونية المكتوبة والتي تنص عليها المعاهدات والاتفاقيات سواء كانت جماعية على شكل مؤتمرات أو لقاءت جماعية أو ثنائيه على تعقد بين دولتين لتبـادل التمثيل الدبلوماسي وتعتبر لائحة فينا 1815وبعدها بروتوكول اكس لاشـابيل1818ثـم

مؤتمر هافانا 1928م ثم مؤتمر فينا 1961م واتفاقية فينا1969م وتفاقيه المقر فينا 1975م وجميعها محاولات للتقنين العمل الدبلوماسي والقنصلي. ومعظم مواد هـذه الاتفاقيـات كانت أعراف فتم توثيقها وضمان التعارف عليها والرجوع اليها في أي وقت خاصـة وان العرف قواعد غير مكتوبة ويواجه صعوبة في تفسيره ويحتاج إلى فترة زمنية حتى يتعـارف عليـة أشـخاص القـانون الدبلوماسـي والفـاعلين فـي العمـل الدبلوماسي(فاضل،1978).

3.4.3 **القوانين الداخلية:**

هذه تتصف بصفة الإقليمية لذلك لا تنطبق إلا على أقاليم الدول التـي أقرتهـا ووضعتها وهي غير ملزمة للدول الأخرى، وهذه القوانين والأنظمة تقـرر محتواهـا الدول التي تتصرف بها وهي تحدد بعض الأمور وهي:

1. القوانين المتعلقة بالجمارك والإعفاءات الجمركية الخاصة بالأجانب والضرائب وهي تتعلق بأمور المجاملة ومبدأ المعاملة بالمثل أكثر منها بالقانون الدبلوماسي
2. القوانين المتعلقة بتنظيم وزارة الخارجية وتحديد اختصاصها ويشمل البعثات المعتمدة في الخارج وتشكيلها وواجبات وإجراءات التعيين وشروط المبعـوث الدبلوماسـي وغيرها.
3. قانون العقوبات والإجراءات الجنائية الخاصة بمنح الحصانة الخاصة لرؤساء الدول وأعضاء البعثات الدبلوماسية.
4. مبدأ المعاملة بالمثل، كأحد الضمانات ليكون القانون الدبلوماسي ذو فاعلية ويسمح له اتخاذ إجراءات بحق بعض البعثات عندما تتعرض بعثاتها لمعاملة غيـر مرضـي (فوده،1981).

4.4.3 فتاوى واجتهادات المحاكم:

تعتبر اجتهادات وفتاوى المحاكم كمصدر للقانون الدبلوماسي على مستويين الأول على المستوى الدولي والمقصود بها الفتاوى والآراء الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية، وجدير بالذكر أن محكمة العدل الدولية تختص بالمنازعات الناشئة بين الدول بشرط موافقة الدول المعنية لإحالة النزاع إلى المحكمة وتشمل النزاعات كل ما يتعلق بتفسير معاهدة من المعاهدات أو في تحقيق واقعة من الوقائع التي تعتبر خرق لالتزام دولي، وحول أي موضوع له صلة بالقانون الدولي وحول مدى التعويض ونوعه نتيجة خرق أي التزام دولي، أما المستوى الثاني لفتاوى المحاكم فهو على الصعيد المحلي، ينصرف اصطلاح القانون الدبلوماسي إلى مجموعة القواعد القانونية المنظمة لما نشأ عادة بين الدول بعضها البعض أو بينها وبين المنظمات الدولية من علاقات دبلوماسية ولها مفهومين أحدهما واسع ويقصد به ما يقوم عادة بين الدول والمنظمات الدولية من اتصالات ودية استقر العمل عليه وتكرر على صور محددة من خلالها السياسة الخارجية لكل منها ومفهوم ضيق يتمثل في اعتماد بعثات دبلوماسية دائمة وذلك بعد ما كان يتم إيفاد المبعوثين الدبلوماسيين من دولة إلى أخرى من الأمور العارضة حيث لم تكن لهم صفة دائمة وكانوا يوفدون عادة للقيام بمهمات خاصة معينة إذا ما تمت عادوا بعدها إلى بلادانهم لكنه ومع تزايد الاتصال والعلاقات بين الدول أصبحت ضرورة وجود ممثلين دائمين لكل منهما لدى الأخرى من أجل رعاية هذه المصالح حيث أنه لم ينتهي القرن السابع عشر حتى أصبح أسلوب تبادل المبعوثين الدائمين قد استقر بين الدول ليصير تقليدا عالميا له قيمته ودلالته، ويعد المصدرين الأول والثاني مصادراً رئيسية، فيما يعد المصد الثالث والرابع مصادراً ثانوية، يتم الرجوع ليهما في الحالات التي لا يوجد ميها قواعد قانونية كافية(الجاسور،2008).

5.3 وظائف البعثات الدبلوماسية:

فقد جاء في المادة (3) من اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية 1961 اهم الوظـائف والمهمات الدبلوماسية وأهمها:

1.5.3 التمثيل:

يعد من اهم الوظائف الدبلوماسية في إدارة العلاقات الخارجية للدولة المعتمـدة لدى الدولة المعتمد لديه في جميع المحافل الدوليـة والمناسـبات وإبـرام الاتفاقيـات والمعاهدات والمشاركة في إبرامها وتمثيل الدولة المعتمدة، وتعد البعثـة الدبلوماسـية احدى المرافق العامة وتعمل نيابة عن دولتها لدى الدولة المضيفة كجزاء من الـسلطة التنفيذية للدولة المعتمدة(الرشدان،2005).

2.5.3 التفاوض:

يعتبر التفاوض من اهم وضائف الدبلوماسية ،سوى بشكل مباشر أو غير مباشـر من اجل تسوية الالتزامات الدولية، سلمياً وقد نصت المادة 33 من الفصل السادس مـن ميثاق الأمم المتحدة "أن المفاوضات هي احدى الوسائل التي يجب على الدولة اللجـوء ليها لإيجاد حل للنزاعات والتي تعرض السلم الدولي للانهيار(أبو عامر،2001).

3.5.3 جمع المعلومات ومراقبة الأحداث لدى الدولة المضيفة:

قد جاء في الفقرة (4) من المادة (3) من اتفاقية فينا 1961 للعلاقات الدبلوماسية حول هذه الوظيفة والتي تعد من أقدم وظائف الدبلوماسـية، لكـن المراقبـة وجمـع المعلومات يجب أن تكون في طرق مشروعه ولا يجـوز أن تكـون عبـر التجـسس والوسائل غير المشروعة لأن هذا الأسلوب غالبا ما يثير أزمات دولية، فقد أثـار مـا نشره موقع ويكيلكس من تسريبات حول بعض البرقيات ذات الطابع التجسسي، وكذلك أزمة التجسس على مكالمات قادة دول وشخصيات سياسية(الشامي،1990).

4.5.3 تعزيز العلاقات بين أشخاص القانون الدبلوماسي:

بين الدولة المعتمدة والدولة المضيفة وبعثات الـدول داخـل الدولـة المـضيفة والمنظمات الرسمية وغير الرسمية ، من خـلال التواصـل والمـشاركة باحتفـالاتهم ومناسباتهم وتوطيد العلاقات ذات الاهتمام المشترك بين الدول(راتب،1961).

5.5.3 رعاية مصالح الدولة ورعاياها لدى الدولة المضيفة:

هذه الوظيفة التقليدية للعمل الدبلوماسي وهي من أوجب واجباتها، حماية مـصالح مواطنين دولتها المقيمين في الدولة المعتمد لديها ومتابعة شؤنهم وإيجاد حلول للمشاكل التي يواجهونها ورعاية مصالحهم في جميع المجالات، وتامين أقامتهم بـشكل يحفـظ امنهم وسلامتهم(الغفاري،2002).

6.5.3 الوظائف القنصلية:

لا يوجد ما يمنع من قيام البعثة الدبلوماسية بمهام البعثة القنصلية من أجل تسهيل مهمات وإصدار الوثائق ورعاية المصالح القنصلية ومتابعة المعاملات وخاصـة فـي الأقاليم التي لا يتوفر فيها بعثات قنصلية، فقد نصت المادة (3) من اتفاقية فينـا 1961 الفقرة(6) بأنه "لا يفسر أي نص من نصوص هذه الاتفاقية بأنه يحرم البعثة الدبلوماسية من مباشرة الأعمال القنصلية"(الرشدان،2005).

فقد ساقة الدراسة هذا الفصل الترابط بين الدبلوماسية والثورات العربيـة أو أي نزاع يحتاج إلى حل وقائي أو حل علاجي أو آلية للتعاطي مع الظواهر السياسية، حتى تكتمل الدراسة توجب تسليط الضوء على بعض المفاهيم والإجراءات التي يتم اتباعهـا في إدارة الأزمات السياسية بأسلوب دبلوماسي ودراسة علاقة الدبلوماسـية بـالثورات العربية كنوع جديد من الصراع مختلف نوعا ما عن المألوف الدولي خاصة وان هـذا النوع من النزاعات غير واضح المعالم وأثر القوة والمصلحة في الدور الدبلوماسـي، وانعدام الثقة بالحل الدبلوماسي(الرشدان،2005).

الفصل الرابع

الثورات العربية

الخلفية والدوافع والتداعيات

1.4 خلفية الثورات العربية:

مع حلول العقد الثاني من الألفية الثالثة وبالتحديد نهاية العـام 2010م حيـث أحدثة هذه الثورات تحولا تاريخيا مهم في دول لم تعرف مثل هذا الحراك منذ تأسـيها بعد أن استقلت شكلياً عن الدول المستعمرة وفي الرجوع إلى الدول مسرح الأحداث نجد أن في سجلها التاريخي ثورات صورية على شكل انقلابات عسكرية ،يسمونها ثـورات ويتغنون بها باحتفالاتهم الوطنية(الشيخ،2012).

هذ الشكل من التحولات السياسية بداءة بوادره في دول الخليج العربـي الكويـت والبحرين وسلطنة عمان ولكن تدخلت مصلحة أمن الخليج بشكل مباشر في حل هـذه البوادر عن طريق الدعم المالي والأمني، الاستخباراتي، من منظور اقتصادي وسياسي أمريكي "مصلحة تأمين منابع النفط العربي". كما حدث في دعم عمان والبحرين من قبل مجلس التعاون الخليجي، ولكن تم وأد الحرك الشعبي والسياسي في عمان. ولكن الحالة مختلفة، في الكويت والتي مرت بأزمة دولية اثر اجتياح العراق ونتج عنها ازمه الخليج الأولى عام 1990م وانسحاب العراق من الكويت ثم حرب الخلـيج الأولـى والثانيـة، فكانت أشبه باحتجاجات مطلبية ،تمثلت بأسقاط رئيس الوزراء "ناصر المحمد الصباح" وأجراء بعض الإصلاحات السياسية وتحديد صلاحية الأمير مما خلق ازمه مع مجلـس النواب وحل المجلس والحكومة عام 2010م، وكذلك الحال بالنسبة إلى سلطنة عمان فقد شهدت احتجاجات كالذي حدث في 2011/12/18م أما البحرين اكثر الحراكات السياسية في منطقة الخليج العربي والتي بدأت في 2011/12/14م متأثرة بموجة الاحتجاجـات التي اندلعت في المنطقة، واطلق عليها بانتفاضة "دوار اللؤلؤة" وأطلق عليهـا الـبعض "ثورة الورد" تعبيرا عن سلمتيها ،وقاد هذه الموجة من الاحتجاجـات مجموعـة مـن

الشباب ذات التوجه السياسي المستقل، مطالبين بإصلاحات سياسية وفي أطار شـعبي، والكن الحكومة حملت هذا الملف بعداً طائفيا، على أساس أن نسبة الـشيعة بـالبحرين بتزايد بدعم إيراني، وتعاظم بقيام نظام سياسي عراقي ذات خلفية شيعية، هذا دليل على أن الواقعية الجديدة المتمثلة بمبدأ القوة والمصلحة كانت سيدة الموقف، فـاليمن الدولـة غير الخليجية لم تحظى بنفس الاهتمام إلا ما يخص امن الجـوار الـسعودي، لكـن الثورات العربية أخذت شكلها الواضح بأحداث تونس والتي تعتبر أم الثورات العربيـة أثر إضرام (بو عزيزي) الشاب التونسي النار في جسده احتجاجا على الواقـع الـذي يعيشه المجتمع التونسي من فقر وأذلال وحرمان في وقت أن ثروات البلاد بيد السلطة الحاكمة والأطراف المحسوبة عليهم، وسوف نأتي على تفاصيل لأحداث فيما بعد لتتبع الاحتجاجات في اليمن ومصر والأردن والبحرين وليبيا، والسودان، وسـوريا "الثـورة غير المنتهية"(موسى،2012).

2.4 **الثورات العربية: المفهوم:**

الغرب هم من أطلق مصطلح "الربيع العربي" على الثورات العربية أو الأحداث التي جرت في المنطقة العربية بدءًاً بتونس نهاية العام 2010م، حيث كانـت صـحيفة الاندبندنت البريطانية أول من استخدم هذا المصطلح(حرمل،2013).

قد يكون لذلك علاقة بثورات الغرب عبر تاريخه التـي تعـرف هـي أيـضاً بثورات الربيع الأوروبي، وهنا لا بد من الوقوف على طبيعة وملامح وخـصوصيات الثورات العربية من حيث الأسباب والتباين والتشابه، وذلك بهدف التعرف على طبيعة هذا المفهوم، وتحديد ما إذا كان يندرج بالفعل ضمن نطاق "الثورات" أم ينصرف عنـد تحديده إلى مجرد حركات احتجاجية، فمنذ اندلاع تلك الأحداث احتـدم الجـدل علـى الساحة العربية والعالمية حول هذه النقطة وتباينت الآراء، وحتـى يتـضح المفهومـة الثورات العربي نورد بعض أراء المختصين ومنهم:

1. وزير الثقافة الفلسطيني الأسبق الدكتور إبراهيم أبراش، يرى: "أن الثورة العربية، فعل جماهيري شامل، فحين تتأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتصبح أحوال الناس لا تطاق، وعندما تتباعد الشقة ما بين الحكام والجماهير وتغيب وسائل التعبير السلمي عن المطالب لا تجد الجماهير أمامها إلا التحرك لتغيير الأوضاع تغييراً جذرياً، فبعض الثورات تكون سلمية ولا يراق بها الدم، فتنعت بأسماء دالة على ذلك كالقول بالثورة البرتقالية، وثورات أخرى ارتسمت بالدموية كالثورة الفرنسية، المشهد الذي جرى في مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا يرقى إلى مستوى العمل الثوري (مشاقبه،2011).

لكن الجديد في هذا النوع من التحركات المفاجئة ،وغير المتوقعة أنها قامت في دول حكمتها الأنظمة السياسية السابقة عقود من الزمن، بنفس العقلية السياسية، وبأسلوب الحكم الشمولي المطلق، وجميعها تعاني من أوضاع معيشية، وغياب العدالة الاجتماعية والقبضة البوليسية، وغياب دور التنمية، والفساد الإداري والمالي وارتفاع معدل البطالة والفقر وغيرها .

2. يذهب الباحث في مؤسسة الأهرام المصرية سامح راشد إلى ابعد من ذلك لتعريف الحالة ويرى: "أنه يمكن القول إن الغالب على موجة الاحتجاجات العربية أنها احتجاجات (ثورية) وليست مجرد مطالب جزئية أو انتفاضات مؤقتة، إذ تنطبق تلك المقومات للحالة الثورية على كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، أما في الدول العربية الأخرى فهي اقرب إلى حالات احتجاج، كما هي أقرب إلى الحركات المطلبية الجزئية منها إلى الخصائص الثورية الشاملة. إن ذلك التوصيف يتعلق بمشهد متحرك وحيوي، أي يظل مرناً وقابلاً للتعديل بحسب تطور الأحداث والتفاعلات داخل كل حالة، وفقاً للتفاعلات بين دواعي الاحتجاج وطريقة التعامل معها والعوامل الحاكمة لصيرورتها"(راشد،2011).

لكن الباحث اغفل العامل الخارجي، وسياسة الشرق الأوسط الجديد وبروز مصلحة امن إسرائيل وأشغال العالم العربي، عن جوهر الصراع العربي الإسرائيلي،

وتصفية القضية الفلسطينية، وهذا ما ظهر من خلال استئناف المفاوضات بشروط الطرف القوي، والتنصل من ملفات الحل النهائي، القدس واللاجئين والاستيطان، كذلك المصلحة الاقتصادية الأمريكية في المنطقة.

3. أما الدكتوره أمل حماده، أستاذة العلوم السياسية في جامعة القاهرة ترى: انه يجب إعادة تعريف الثورة وترى في الثورة: "عملية تحول مجتمعي وسياسي واقتصادي، ويرى في نخبتها الجديدة غير المركزية وغير الإيديولوجية وغير المؤسسة فرصاً اكبر في مشاركة الجماهير في اختيار نظامها الجديد، نحتاج لتعريف يرى الظاهرة ثورة وليس اللحظة فقط"، يرفض في الثورة استثنائية قوانينها وإجراءاتها ومؤسساتها، ويؤكد في المقابل مبدأ القانون واحترام حقوق الإنسان لكل المواطنين، دون أن يكون لقناعاتهم السياسية والدينية والاقتصادية تأثير في مواطنتهم (حماده،2010).

لمزيد من التحديد يقتضي الأمر التركيز أكثر لتحديد طبيعة أحداث "الثورات العربية"، وهذا يتطلب التوقف عند الأسباب وهي متشعبة بل ومتعددة منها سبب تقليدي، ومنها ما هو مستجد، ولعل في مقدمة هذه الأسباب ما يمكن تسميته بالجمود السياسي حيث تشترك غالبية الدول العربية بعدم العمق السياسي وعدم ممارسة الديمقراطية الحقيقية، وأهم معانيها تبادل السلطة والتعددية السياسية وهذه الحقيقة لا يمكن تغطيتها بالانتخابات الشكلية والحياة النيابية المقيدة، التي يشوب انتخاباتها الشك بنزاهتها ومدى تعبيرها عن نبض الشارع ثمة قوى سياسية في بعض الدول العربية تحظى بهامش حرية نسبية، ولكن بالمحصلة لا يوجد تداول للسلطة، وأدى ذلك إلى فقدان الأمل في أي تحسن أو تغيير في ظل تلك الأنظمة التي كانت مهيمنة في بلدان الثورات العربية، أما العامل الاقتصادي، فهو أكثر أهمية من سابقه، ولكي يكون المحرك الأهم لأحداث الثورات العربية، فالدول العربية هي الأعلى على المستوى العالمي بمعدلات البطالة على سبيل المثال، والتي تصل معدلاتها إلى نسب مخيفة بواقع (25%) من مجموع القوى العاملة، كما تعاني الدول العربية في مجملها من ضعف اقتصادي، والنتيجة

المترتبة على ذلك، انخفاض مستوى معيشة المواطن وتراجع الخدمات الأساسية التـي يتمتع بها، وبالتالي زيادة معدلات الفقر والبطالة وتراجع مستوى التعليم(راشد،2011).

4. كذلك جوزيف ستيجلتز أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا الأمريكية الحائز علـى جائزة نوبل في الاقتصاد، أشار إلى عدة تداعيات سلبية للعولمة على المـساواة أو العدالة الاجتماعية بين الدول وبداخلها . فقد أشار ستيجلتز، إلى أن العولمة المبنية على النموذج الرأسمالي تفرز وتُكرس العديد من الظواهر الاقتصادية التي يصفها بأنها غير مقبولة أخلاقياً وغير مستدامة سياسياً، فيما يشبه النبوءة لقيـام الموجـة الحالية من الثورات التي كان فقدان شرعية نظمها مرتبطاً في احد أبعاده بالشعور باختطاف الدولة واستخدامها لصالح فئات ومصالح محدودة مـع إهمـال الـسواد الأعظم من مواطنيها(عبيد، 2012).

في إطار الحديث عن محركات أحداث الثورات العربية لا يمكن إغفال ما يمكـن تسميته بالاستقطاب الاجتماعي ببعديه الاقتصادي والثقافي وحتى المذهبي فـي الواقـع العربي الراهن فقد شهدت الدول العربية أخيراً تكريس الفجوة الاجتماعية بين طبقـات المجتمع وشرائحه، سواء الفجوة بمعناها الاقتصادي أو الاجتماعي والثقافي، حيث ينقسم المجتمع إلى شرائح تنطبق عليها سمات الثنائيات المتناقضة (أغنياء وفقراء، متعلمون وأميون، علمانيون وإسلاميون متشددون وإسلام وسطي وإسلام جهادي)، يضاف إلـى ذلك انقسامات أخرى (مسلمون ومسيحيون)، (مسيحي شرقي و مـسيحي غربـي)، أو (سنّة وشيعة)،(عرب وقوميات أخرى) وتلك التناقضات الثنائية نقلت النسق الاجتماعي والثقافي العربي من حالة تجانس واتساق مع الذات إلى تشتيت وتوتر، وبالتالي قابليـة للانفجار والتصارع على وقع تسارع وتيرة تلك الثنائيات المتضادة والقابلة للتأزم.

لا يمكن التغاضي بالطبع عن التحولات الكبرى التي شهدها العالم فـي ميـدان تكنولوجيا الاتصال، وأثرها البالغ في أحداث الثورات العربية ، فقـد كانـت سـهولة الاتصالات سبباً أساسياً في تسهيل اندلاع التحركات الشعبية والاحتجاجات في المنطقـة العربية، فالتعرف لحظياً على ما يجري في اصغر قرية في أبعد دولة بالعـالم، أو مـا

يحدث في قرية مجاورة كان كافياً لتأجيج مشاعر الغضب والاحتقـان لـدى الـشعوب العربية أولاً بسبب المقارنة مع دول متحضرة ينعم الإنسان فيها بالكرامـة والحريـة، وثانياً لأن الإنسان العربي أصبح على علم بما يتعرض له مواطنوه في مكـان قريـب منه، وربما يتعرض هو نفسه إليه لاحقاً. فقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً مذهلاً في الأدوات الحديثة للتعبير والتواصل والتفاعل مثـل المواقـع الإلكترونيـة والـشبكات الاجتماعية للتواصل، حيث أصبح الفضاء الإلكتروني ساحة كاملة للحوار، وفي نفـس الوقت أداة للتغيير والاحتجاج، بل وللتنسيق في التحرك وتنظيم الاحتجاجات، وهنـا لا يمكن إغفال تأثير التركيبة العمرية للشعوب العربية، فالشريحة العمرية مـن (15-40) عاماً أصبحت هي الغالبية العظمى في التركيبة السكانية لمعظم الدول العربية، الأمـر الذي جعل الانفجار أكثر سهولة، ثم جعل الحركة والمطالب أسرع، فضلاً عن الفجـوة الذهنية بين النخب الحاكمة التي تبدأ أعمارها عادة فـوق الخمـسين والـشعب الـذي أصبحت غالبيته من الشباب وتفكيره أكثر انفتاحاً وانطلاقا من قـدرة الأنظمـة علـى الاستيعاب والتعامل، ما حدث هو تفاعل اجتمعت فيه الأسباب التقليدية مع المـستجدات السريعة المتغيرة فحدث الانفجار بشكل غير متوقع وغير محسوب(مكرم،2012).

عودة إلى التساؤل: هل أحداث الثورات العربية ثورات أم احتجاجات مطلبية؟ يمكن القول أن هذه الأحداث تحمل سمات الثورات من جانب، كما تحمل في الوقت ذاته عناصر الانتفاضات المطلبية المستمرة، فالثورات وحسب تجـارب الماضـي البعيـد والقريب عادة ما تكون لها قيادات منظمة ذات رؤى وأهداف سياسية وفكرية موحدة أو متقاربة على الأقل، وهذا ما خالفت به أحداث الثـورات العربيـة، حيـث اكتـسبت التحركات زخماً جماهيرياً هائلاً ولكن من دون قيادة موحدة، وهذا بدوره سـهل علـى القوى السياسية المنظمة في المجتمع مثل الحركـات الإسـلامية كجماعـة "الإخـوان المسلمين" الصعود إلى واجهة الأحداث، وتولي قيادة الشارع، معتمدة علـى قواعـدها، الأكثر وتعاطف الشارع ينافسها بعض التيارات الأخرى، ولكنها استطاعت أن تجييـر التحركات لصالحها، لكن بالمقابل فإن الظروف الاقتصادية الصعبة واتساع الفجوة بين

الحاكم والمحكوم والجمود السياسي، هي عناصر رئيسة محركة للثورات والانتفاضات المطلبية، وهذه الأسباب توفرت إلى حد كبير في بلدان الثورات العربية، وقد تضافرت معاً وأدت إلى اندلاع أحداث الثورات العربية، لذا يمكن القول أن ما حدث فـي بلـدان الثورات العربية هو أقل من ثورات، بالمعنى المتعارف عليه للثورة، وهو أيضاً أكثـر من انتفاضات مطلبية احتجاجية بدليل استمرار تداعياتها و تواصلها، وفي الحالتين، فإن ما حدث يؤشر إلى دخول العالم العربي مرحلة جديدة، يستبعد خلالهـا الرجـوع إلـى الوراء(حربا،2012).

أما عناوين هذه المرحلة فهي المطالبة بالديمقراطية والكرامة، ومعالجة قـضايا الفقر والبطالة، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، وفي هذا السياق من الضروري الإشارة إلى حالة الفوضى التي ما تزال تكتنف بعض دول الثورات العربية، وهذا أمر طبيعـي في ظل انهيار القبضة البوليسية، وإتاحة الفرصة لجميع مكونات المجتمعات للتعبير عن ذاتها، وعدم وجود قوى سياسية مجتمعية قادرة على الحسم، وقد يستمر ذلك إلى فتـرة من الزمن يصعب تقديرها حتى تتضح الأمور، وتستتب الأوضاع، لكن العـودة إلـى الوراء في ظل صحوة الشعوب إلى أنظمة الاستبداد والفساد باتت من الماضي (حربـا، 2012).

لكن ترى الدراسة أن هناك فاعلين في مسرح الأحداث ليس مـن مـصلحتهم أن تنجح هده الثورات وخاصة في مصر التي ما أن مر عام واحد على الثورة حتى بداءة العراقيل توضع أمام الرئيس المنتخب "الدكتور محمد مرسي" والفائز بفـارق بـسيط، والانقلاب على الدستور، ويصف الباحث الإسلامي "محمد احمد الراشد" ذلك في كتابـه "الردة عن الديمقراطية" ذلك وهذا لا ينفي عنها دور العامل الخارجي الذي لا يـستطيع إلا أن يكون مستفيداً أولا وحتى من خلال انتظار ردة فعلة وفي بعض الأحيان يكـون طرفاً في المعركة كحالة "حلف الناتو" في ليبيا ومصلحة أمن إسرائيل الحاضرة في كل المحافل الدولية، وفرص الاستثمار من خـلال عقـود إعـادة الأعمـار والاسـتفادة الاقتصادية، خاصة بعد ما تعرضت له الدول الصناعية من أزمة ماليـة حـادة عـام

2008م وهذا يذكرنا بما حدث بعد الكساد الكبير عام 1929وقيام الحرب العالمية الثانية، من اجل توفير الأسواق وكسر حدة الأزمة، وفي بعض الدول العربية هناك تخوف من انتقال العدوى إلى دولهـم وخاصـة دول الخلـيج العربـي والأردن ودول المغـرب العربي(شبلي،2012).

3.4 الثورات العربية ونتائجها خلال أعوامها الثلاثة:

يتضح بعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام على بدء الثورات العربية بأنـه يمكـن اعتبار الحالة الليبية هي الوحيدة التي تم فيها إسقاط كامل للنظام السابق بمساعدة قوات حاف شمال الأطلسي (الناتو)، لكن ليبيا ما تزال حائرة، يكتنف الحياة الـسياسية فيهـا الغموض، وعدم الحسم، وخاصة بعد الصدامات الأخيرة على أسس قبليـة وجهويـة، وبالطبع مصلحية. مع وجود لعدم البنيان السياسي والعسكري .وأخـذة طـابع اكثـر وحشية في الحسم. ولاتزال حادثة الدبلوماسيين الأمريكيين في القنصلية الأمريكية فـي بنغازي في أذهان المجتمع الغربي وعدم الاستقرار الأمني المنشود(موسى،2012).

في تونس حيث كانت بداية الثورات العربية ،تمت الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي بعد 24 عاماً من الحكم، بيد أن تونس لم تحدث قطيعة شاملة مع النظام القـديم بمؤسساته وشخوصه، وإنما قامت بعملية تطهير شـاملة وجـرت انتخابـات رئاسـية وبرلمانية أفرزت برلماناً تسيطر عليه حركة النهضة الإسلامية وفي مصر تم إسـقاط رأس النظام السياسي، وبعض رموزه، لكن مكوناته وبعض آلياته ما تزال فاعلـة فـي الواقع المصري(موسى،2012).

تؤكد انتخابات الرئاسة المصرية بجولتيها عدم اتفاق قوى الثورة ذاتها على نهج واحد يجمعها، بدليل تعدد المرشحين المحسوبين على ميـدان التحريـر كمـا أن دور المؤسسة العسكرية فاعل ومؤثر، وقد أصبح محور شد وجذب على الساحة المـصرية بين مؤيد ورافض له، وخاصة بعد القرارات الأخيرة التي اتخـذها ، وفـق الإعـلان الدستوري المكمل، وحل مجلس الشعب، والتي ينظر إليها من قبـل أوسـاط سياسـية

مصرية بأنها تقليص لصلاحيات الرئيس الجديد ولم تمر سنه على الرئيس المنتخب عبر صناديق الاقتراع وبفارق منطقي حتى جاءت حالة جديدة انصار الـشرعي يـسمونها انقلاب والمعسكر الأخر يسميها تجديداً للثورة التي لم تكتمل مع تباين مواقف المجتمـع الدولي ولازالت بين شد وجذب وأصبحت الثورة ثورتين ومازال الباب مفتوح على كل الاحتمالات.

أما في اليمن فلم يتجاوز التغيير حتى الآن رأس النظام، حيث ما زالـت بعـض القيادات العسكرية الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح في مواقعها. ويعاني هـذا البلد من الصراعات الداخلية التي شملت المؤسسة العسكرية أيضاً، بالإضافة إلـى مـا يسمى "الحراك الجنوبي" وتحركات تنظيم القاعدة، والحوثيين ولم تتضح معالـم التغيـر ومازال اليمنين يعانون من أسباب قيام ثورتهم(موسى،2012).

أما في سوريا محل الدراسة وحالة البحث، فقد واجه النظام الثورة بعنف ولجـأ إلى الخيار الأمني كحل وحيد في تعامله مع المنتفضين ضده وقد أصبح الوضـع فـي سوريا مفتوحاً على شتى الاحتمالات وقد تتالت في التحذيرات العربية والدوليـة مـن دخول سوريا مرحلة الحرب الأهلية و ترى الدراسة بعض التسرع في هذه التحذيرات، حيث الحرب الأهلية تعني في أهم أوجهها الاقتتال بين مكونات المجتمع الواحد علـى أسس عرقية أو دينية أو مذهبية، وهذا لم يحصل في سوريا بعد ولكن ما هو حاصـل ابشع من الحرب الأهلية وخاصة مع وجود عناصر حزب الله ذات الخلفيـة الـشيعية وجيش النصرة والفصائل الإسلامية المتطوعة والتشريد والدمار الذي أصـاب البنيـة التحتية ومقدرات الدولة في جميع مجالات الحياة ومع الموقف المتردد مـن المجتمـع الدولي، وهذا ما سوف نسلط الضوء عليه في دراسة الحالة السورية(الشيخ، 2012).

قد انعكست أحداث الثورات العربية على باقي الدول العربية التي لم يحدث فيها مثل ما جرى في الدول الخمس المذكورة، فقد بادر العديد من الدول العربية إلى إجراء إصلاحات متفاوتة الحجم والعمق، في مجال الإصلاح السياسي والاقتصادي كما حدث

في دول الخليج العربي والمغرب العربي. الكن الحال في معظم البلدان العربية مرشـح للانفجار(الشيخ، 2012).

من النتائج الملموسة التي أسفرت عنها الثورات العربية تصاعد دور الإسلاميين باتجاهاتهم المختلفة نتيجة حفاظهم على بناهم التنظيمية، وعلى علاقـاتهم بحاضـنتهم الثقافية والشعبية داخل المجتمعات واستعدادهم لعقد الصفقات مع القوى الفاعلـة علـى الساحة، وهو ما مكنهم من الحصول على أغلبية مريحة في الانتخابات البرلمانية التـي حصلت في كل من مصر وتونس ولم يفلحوا في ليبيا واليمن.

لكن إنجازات الإسلاميين في الانتخابات يقابلها حقيقة أنهم أيـضاً ليـسوا القـوة الحاسمة، أو القادرة بمفردها على إدارة شؤون الدول فقوتهم التصويتية لا تزيـد فـي أحسن حالاتها على 25% من مجموع أصوات الناخبين وهنا يبرز التحدي الرئيس أمام الإسلاميين، وهو ضرورة الاتجاه إلى القوى السياسة الأخرى والتفاهم معهـا بمنطـق الحوار والتفاهم لبناء الدول وفق منطق العصر الذي لم يعـد فيـه مكـان للإقـصاء والاستفراد والهيمنة (عبيد، 2012).

فقد تضافرت جملة عوامل لتسهيل مهمة الإسلاميين وعلى وجه التحديد الإخوان المسلمين، في قطف ثمار أحداث الثورات العربية، أولها متعلق بهم، وهو أنهم الأكثـر تنظيماً، والثاني خاص بطبيعة هذه الأحداث، التي تميزت بالتلقائية، حيث خرج النـاس إلى الشوارع بزخم هائل، لكن من دون قيادات توجه وتنظم عملية التغيير، ضمن إطار سياسي وفكري وعقائدي محدد وساعد على ذلك العاطفة الدينية والوازع الإسلامي عند الجماهير العربية(مكرم، 2012).

4.4 المواقف الدولية من أحداث الثورات العربية:

فوجئ العالم كله بأحداث الثورات العربية، التي ما أن اندلعت حتـى أصـبحت محط أنظار السياسيين والمحللين، ولا غرابة في ذلك. فهذه الأحداث جرت في منطقـة تعتبر حيوية وذات موقع جيو استراتيجي مهم على خارطة العالم، الولايـات المتحـدة

الأمريكية القطب الأعظم في عالم اليوم، كانت مترددة في حسم موقفها في البداية إزاء ما جرى في تونس، والأمر ذاته انطبق على مصر وما زلنا نـذكر تقلبـات الموقـف الأمريكي بتسارع كان ملفتاً إزاء ما حدث في مصر، من الـتأييد في البداية للـرئيس المصري حسني مبارك ونظامه، ثم التحفظ وما أن أعلن عن تنحي مبارك يوم الجمعة 2011/2/1، حتى سارعت الولايات المتحدة إلى تأييد خيارات الشعب المصري، بل إن الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد ألقى خطاباً بتاريخ 2011/2/12 أفاض فيه في مـدح الثورة المصرية، والثناء عليها فالولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى لها مصالح في المنطقة، ومرتبطة باتفاقيات تعاون مع مصر الدولة العربية الأكبر والتـي يـؤثر بمـا يجري فيها على المنطقة كلها، كما أن مصر أيضاً مرتبطة باتفاقية سلام مع إسـرائيل ولم تجد الولايات المتحدة بداً من احترام خيارات الشعوب كما تؤكد فـي تـصريحات مسؤوليها المتتالية بخصوص الثورات العربية، وإن كان ما يهمهـا بالدرجـة الأولـى ويحرك بوصلة سياساتها، الحفاظ على مصالحها في المنطقة(نظمي،2011).

أما مواقف دول مجلس الاتحاد الأوروبي فتبدو مشابهة إلى حـد مـا للموقـف الأمريكي وإن كانت قد انفردت بتدخل قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) للمـساهمة في الثورة الليبية والإطاحة بالرئيس الليبي معمر القذافي وهذا الموقف بالذات لم يكـن البتة بعيداً عن موافقة واشنطن ومباركتها أما بالنسبة للدول الإقليمية المؤثرة فنجد مـن الضروري تسليط الضوء على مواقف كل من إسرائيل وإيران وتركيا وروسيا والـصين إزاء أحداث الثورات العربية (نظمي،2011).

فقد حرصت مراكز صنع القرار في إسرائيل خلال الأيام الأولى مـن الثـورة المصرية على تجنب الحديث عما يجري هناك مفضلةً ترقب ما ستؤول عليه الأوضاع، ثم بعد ذلك توالت التصريحات الإسرائيلية الحذرة فقد حذر رئيس الوزراء الإسـرائيلي بنيامين نتنياهو من أن عدم الاستقرار في المنطقة قد يستمر لسنوات، وذلك في إشـارة إلى الثورات الشعبية في الدول العربية، وحسب نتنياهو: "إننا في فترة انتقالية مع عـدم

استقرار يمكن أن يستمر لسنوات طويلة... نحن نأمل أن ينتقل العالم العربـي وكـذلك إيران إلى الديمقراطية الحقيقية، ولكن علينا أن نعد أنفسنا لكل سيناريو" (مارك،2011).

أشار المحلل السياسي الإسرائيلي ناحوم بارنيع الى أن الثورات العربية ستكون إسلامية التوجه، وحسب قوله: "إن النظم العسكرية في العالم العربي سقطت أو تحارب حرباً تدافع فيها عن بقائها، فالحاضر للجمهور في الشارع، أمـا المـستقبل للثـورات العربية فهو للأحزاب الإسلامية، وسيكون أصعب على إسرائيل أن تتوصل إلى تطبيـع مع عالم عربي كهذا" (مارك،2011).

في اتجاه مغاير ذكر المحلل السياسي الإسرائيلي دوري جولد الذي شغل سـابقاً منصب المستشار السياسي لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو خلال فترة رئاسته الأولى في مقال بصحيفة إسرائيل اليوم: بأن التحول الديمقراطي في العالم العربي يشكل مـصلحة إسرائيلية، قائلاً: "هناك فهم آخذ في الانتشار بأنه بسبب قلقها من عدم الاستقرار الـذي سيوجه في النهاية نحوها، فإن إسرائيل تعارض الميل الديمقراطي الجديـد، غيـر أن لإسرائيل مصلحة واضحة في أن ترى الدول في محيطها تتبنى قيماً ديمقراطية حقيقية، فمن الناحية العلمية أن انعدام الديمقراطية في العالم العربي قد ساعد في إطالة الصراع العربي الإسرائيلي في العقود الماضية، ولا تخفي إسرائيل توجـسها ومخاوفهـا مـن احتمالات حدوث تغييرات في العالم العربي وخاصة المحيط بها خارج الحسبان" وكان لافتاً تصريح وزير خارجية إسرائيل ليبرمان في 2012/4/22 الذي قال فيه "إن الثورة المصرية أخطر على إسرائيل من النووي الإيراني" (الخشاتي،2013).

من جهتها رحبت إيران بالثورات العربية من منطلقات عقائدية، ووصفتها قبـل إجراء الانتخابات البرلمانية في دول الثورات العربية بالصحوة الإسلامية، وهـو مـا تطابق مع نتائج الانتخابات البرلمانية وفوز الإخوان المسلمين في الانتخابات التي جرت في مصر وتونس والمغرب(الدسوقي، عدد185، 2011).

لكن لا يمكن إغفال حقيقة أن الشارع العربي ينظر بـسلبية، وعـدم ثقـة إلـى سياسات إيران منذ تدخلها السافر في شؤون العراق والمنطقة العربية عموماً، وخاصـة

بعد اندلاع أحداث الثورات العربية وخاصة دعمها للنظام في سوريا في حربه ضد شعبه، مما يضع إيران في موقع متعارض مع المعارضة السورية وجزء أساسي منها الإخوان المسلمين، كما تتوجس إيران من احتمال انتهاج الإخوان المسلمين في أكثر من بلد عربي خطاباً معتدلاً تجاه الغرب وإسرائيل.

أما بالنسبة لتركيا، فقد تميزت مواقفها تجاه الثورات العربية بالاختلاف النسبي في التعامل مع الثورات، فابتداء التزمت تركيا مدخل المتابعة والحذر للأوضاع في تونس، ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحاً في الحالة المصرية، وهو تأييد التحرك الشعبي.

أما بشأن ليبيا فقد كانت المواقف التركية أكثر تحفظاً إزاء التدخلات الخارجية، حيث هاجمت تركيا خطط حلف شمال الأطلسي بالتدخل العسكري في ليبيا، قبل أن ينقلب رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان على نظام القذافي المخلوع، أما تجاه الثورة السورية فكانت المواقف التركية واضحة في تأييد الثوار، وتوفير مكان آمن وحرية الحركة للجيش السوري الحر.

يمكن فهم المواقف التركية من خلال جملة عوامل أولها أن الدول تحكمها دائماً مصالحها التي تحدد سياساتها. فتركيا دولة إقليمية مؤثرة وفاعلة، وهي تسعى لتكون لاعباً رئيساً في المنطقة واستعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية، إن لم يكن كلها فبعضها على الأقل، ولكن بمنظور حديث يخدم مصالحها، وهذا يستدعي إضعاف إيران عبر ضرب احد الركائز الأساسية للنفوذ الإيراني في المنطقة ممثلاً بالنظام الذي ما يزال حاكماً في سوريا، أضف إلى ذلك أن تركيا عبر التاريخ تعتبر واحدة من القوى التي تتصارع على سوريا، وهذه القوى هي مصر والعراق بالإضافة إلى تركيا، ولا شك أن تركيا تعي جيداً أن التغيير في سوريا، سيكون مدخلاً مهماً لإضعاف إيران، وتغيير الواقع السياسي المهيمن في العراق حالياً (الشيخ،2012).

أما روسيا والصين لم يخفيان حرصهم على مصالحهم في المنطقة من جهة والبحث عن دور قيادي في النظام الدولي من جهة أخرى، وحسب الدراسة يتلخص في

البحث عن دور في منطقة يعتبرونها ضمن نفوذهم الدولي والاقتصادي على وجه التحديد.

5.4 التداعيات المحتملة للثورات العربية على المنطقة:

الثورات العربية أحدثت تغييراً كبيراً في موازين القوى الإقليمية، وهي في طريقها لأحداث المزيد، حيث أن المحتوى الإيديولوجي الإسلامي الصاعد حتى الآن سيخلق فضاء جديداً، من التعاون مع الدول الإسلامية غير العربية في المنطقة، أي تركيا وإيران، بكل ما يعنيه ذلك من انعكاسات على دورهم الإقليمي وعلى الصعيد العالمي ستحاول الولايات المتحدة الأميركية كقطب عالمي أوحد حتى الآن أن تشكل نظاماً إقليمياً جديداً يحفظ مصالحها ومصالح إسرائيل، وتحديداً بعد بداية تراجع المكانة الأمريكية بالتوافق مع صعود قوى دولية أخرى وهي: (الاتحاد الأوروبي، اليابان ومجموعة بريكس البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) (شبلي،2012).

لذلك فإن النظام الدولي المتعدد الأقطاب هو الأكثر ملاءَمة للقوى الصاعدة في العالم العربي كتداعيات للثورات العربية، حيث تمنح تعددية النظام الدولي حرية الحركة والاختيار والمناورة، ولا تخضعها لهيمنة قوة دولية واحدة ولذلك نتصور انه في ظل نظام متعدد الأقطاب فإن السياسات العربية سيكون أمامها مجال أوسع لبناء علاقات أقوى مع القوى والمراكز الدولية الصاعدة وفي صدارتها دول مجموعة بريكس، وبالمحصلة فقد أحدثت الثورات العربية حراكاً إقليميا جديداً لم ينته بعد، حيث انه من الصعب التكهن بالمدى الذي سيصل إليه هذا الحراك، وكذلك طبيعة المعادلات الإقليمية الناشئة عنه، والتي ربما تفضي إلى عالم مختلف في الشرق الأوسط، أي أوضاع إقليمية جديدة (الدسوقي،عدد185، 2011).

فيما يلي ابرز التداعيات المحتملة للربيع العربي على الدول والكيانات الإقليمية الفاعلة في المنطقة، وهي إسرائيل وإيران وتركيا.

الموقف الأخطر (إسرائيل):

يمكن إجمالي التداعيات المحتملة للثورات العربية علـى إسـرائيل، وتحديـداً الثـورة المصرية في المحاور الأساسية التالية:

أولاً : إقامة مشروع مارشال جديد لكبح جماح الفكر الإسلامي الصاعد :

نشر الكاتب الإسرائيلي إيلي فردنشتاين تقريراً في صحيفة معاريف الإسـرائيلية قال فيه: "يحاول رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو التقدم باقتراح إقامـة صـندوق دولـي يشجع إجراءات ديمقراطية، يؤدي إلى نمو اقتصادي ملموس في الدول العربية؛ وذلـك بهدف منع استيلاء منظمات وأحزاب إسلامية متطرفة على الحكم فـي تلـك الـدول"، وبحسب فردنشتاين فإن نموذج نتنياهو يشبه مشروع مارشال الأمريكي لإنعاش الـدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد سمي على اسـم جـورج مارشـال وزيـر الخارجية الأمريكي في نهاية الحرب العالمية الثانية، واستغرق تحقيق ذلك المـشروع نحو أربع سنوات استثمر خلالها نحو 13 مليار دولار (ما يقـارب 100 مليـار دولار بأسعار اليوم) في دعم الاقتصاد وفي المشورة الفنية للدول الأوروبية التـي انـضمت لاحقاً إلى منظمة التعاون الاقتصادي التي تعرف اليوم باسم (OECO)(مشاقبه،2011).

ثانياً: "القيام بمبادرة سياسية جديدة":

من جهته أكد المحلل السياسي الإسرائيلي زلمان شوفال فـي مقـال بـصحيفة "إسرائيل اليوم" ضرورة قيام إسرائيل بمبادرة سياسية جديدة، مبرراً ذلك بالقول: "لقـد ضعفت مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط ، وتراجعت مكانتها عنـد حلفائها العرب، وعند أعدائها تركيا وإيران، وعلى ضوء ذلك يتوجب على إسرائيل أن تخرج بمبادرة سياسية بعيدة المدى في الشأن الفلسطيني تتضمن تنازلات كبيـرة فـي مسائل الحدود والمستوطنات والقدس وتكون الأهداف حل القضية الفلسطينية، وتعزيـز المعسكر الموالي لأمريكا واستقرار المنطقة في مقابل من يحركون القدر حولنا".

وحسب قوله "فإننا إذا لم نبادر ونتوصل إلى تسوية مع (محمود عباس) فقد نواجه خلال زمن غير طويل سلطة فلسطينية تحت قيادة متطرفة، كما قد يحدث في الدول العربيـة

المختلفة كذلك الذي حدث في قطاع غزة"، في إشارة إلى حركـة حمـاس والفـصائل الإسلامية الأخرى(مشاقبه،2011).

ثالثاً: "التحول الديمقراطي في العالم العربي– مصلحة أمن إسرائيل":

قال المحلل السياسي دوري جولد الذي شغل سابقاً منصب المستـشار الـسياسي لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو خلال فترة رئاسته الأولى في مقال بصحيفة "إسـرائيل اليوم" بأن التحول الديمقراطي في العالم العربي يشكل مصلحة إسرائيلية، قائلاً: "هنـاك فهم آخذ في الانتشار بأنه بسبب قلقها من عدم الاستقرار الذي سـيوجه فـي النهايـة نحوها؛ فإن إسرائيل تعارض الميل الديمقراطي الجديد غيـر أن لإسـرائيل مـصلحة واضحة في أن ترى الدول في محيطها تتبنى قيماً ديمقراطية حقيقية فمن الناحية العملية أن انعدام الديمقراطية في العالم العربي قد ساعد في إطالة الصراع العربي الإسرائيلي في العقود الماضية، وكنتيجة لذلك كان هناك موضوعان شددت الحكومـات العربيـة عليهما وهما: الوحدة العربية (حتى منتصف الستينيات من القرن الماضي) والعمل ضد إسرائيل، وهذه كانت الأوتار التي عزفت الحكومات عليها كي تعظم شـرعية النظـام وبتعبير آخر اعترف الرئيس السوري بشار الأسد بأن العداء المتواصل تجاه إسـرائيل يشكل بالنسبة للأنظمة العربية شبكة أمان سياسية تساعده على البقاء في الحكم، كما أن الصراع ساعدها في صرف انتباه مواطنيها عن الالتفات لأوضاعها الداخلية، وتوجيـه الانتقاد للحكم"(مشاقبه،2011).

حسب رأي المحلل السياسي زلمان شوفال: " تثبت الفوضى في العـالم العربـي سخافة الادعاء بأن الموضوع الفلسطيني هو مصدر كل المشاكل، حيـث توجـد أمـام المسيرة السياسية بالفعل عوائق بعضها قديم، وبعضها جديد، ولكن إسـرائيل تواصـل البحث مع الولايات المتحدة عن إمكانيات مختلفة لإعادة تحريكها "(مشاقبه،2011).

رابعاً: "اعتبار الجيش المصري عدواً":

أكد المحلل السياسي اليكس فيشمان: بأن سقوط النظام المصري يعتبـر إنـذاراً أولياً، بحيث يتوجب على الجيش الإسرائيلي أن يبدأ بالاهتمام بالجبهة الجنوبيـة مـرةً

أخرى وحسب قوله: "إن الجيش المصري هو أكبر الجيـوش وأكثرهـا تـسليحاً فـي المنطقة، حيث يمتلك سلاح الجو المصري أكثر من 400 طائرة حربية، وما يقرب من 100 مروحية حربية، وهناك 3600 مدرعة من طرز مختلفة تشتمل على دبابة (ابرامز) الأمريكية المتقدمة التي يتم إنتاجها في مصر، بل أن مصر توشـك أن تـصدر هـذه الدبابات إلى العراق، ويقول الخبراء العسكريون في الغرب إن دولـة إسـرائيل هـي (التهديد الواقعي) الذي يدفع مصر إلى بناء قوتها العسكرية. وحسب وثائق ويكيلـيكس فقد اشتكى مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد على مسامع المـصريين، بأنهم يجرون تدريبات تُعرف إسرائيل بأنها عدو" (مشاقبه،2011).

خامساً: "توقف تصدير الغاز المصري لإسرائيل":

ذكرت صحيفة يديعوت احرونوت: بأن إسرائيل قد نقلت خلال الآونة الأخيـرة رسائل إلى القيادة العليا في مصر فحواها: احترموا التزاماتكم، واستأنفوا تصدير الغاز فوراً، وذلك في أعقاب انفجار أنبوب الغاز في ذروة الثورة في مصر.

نقلت الصحيفة تصريحات لمصادر حكومية قالت فيها بأنه ليس لدينا فـي هـذه اللحظة أي مؤشرات على أن الغاز يوشك على أن يعود ويدعي المصريون حسب مـا جاء في الصحيفة بأنهم لم يستأنفوا تصدير الغاز بسبب مشاكل فنية ونقص فـي قطـع الغيار إلا أنهم يشككون في هذه الرواية، ويقدرون بأن الحديث يدور عن قرار سياسـي يرتبط بالمنشورات عن التحقيقات في أعمال رشوة تتعلق بصفقة الغاز وحسب مصدر سياسي إسرائيلي هناك أمور وأسباب أعمق، وأكبر من الأسباب الفنية(مشاقبه،2011).

حسب تقرير لصحيفة يديعوت احرونوت أيضاً: فإن الملياردير حسين سالم هـو الشريك المصري ليوسي ميمان في صفقة الغاز، وسيرة حياة سالم(83 عامـاً) مثيـرة للجدل، فهو طيار مصري (تعرف على مبارك)، وخدم كـذلك ضـابطاً فـي أجهـزة الاستخبارات، وكذلك عمل تاجر سلاح (مشاقبه، 2011)

سادساً: "استعداد الجيش الإسرائيلي لاندلاع انتفاضة فلسطينية غير عنيفة":

ذكرت هآرتس: "بأن قيادة المنطقة الوسطى وفرقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، تتابعان عن كثب ما يجري في الدول العربية والشرق الأوسط، وتضعان الخطط للتصدي لانتفاضة شعبية غير عنيفة، يحتمل اندلاعها في المناطق الفلسطينية" ويقول أحد الضباط في الفرقة: "إن الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط أحدثت عندنا تغييراً هاماً" وحسب الصحيفة فإنه يسود منذ زمن بعيد في أوساط كبار الضباط ممن خدموا في المناطق الفلسطينية الإحساس بأنه ليس لدى إسرائيل رد جاهز على احتمال اندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة، وقال ضابط رفيع المستوى يخدم اليوم في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) أنه "ليس لنا ما نفعله إذا حصل هنا ما حصل في تونس".

ذكرت الصحيفة بأن التنسيق الأمني بين الجيش الإسرائيلي وأجهزة أمن السلطة الفلسطينية أصبح مدماكاً هاماً في مفهوم الدفاع في أرجاء الضفة الغربية، ومع ذلك فإنه في حال اندلاع الانتفاضة الشعبية لن يكون ممكنا الاعتماد على أجهزة السلطة فقط، فلا بد أيضاً من إيجاد سبل حوار أخرى مع القيادة المدنية المحلية(مشاقبه،2011).

أما إيران:

تلعب دورا هام وهي تقود المد الشيعي الصفوي وهي من يبحث عن دور مؤثر في صناعة الأحداث وهي صاحبة أجنده خاصة بها لكن هناك حالة ارتباك واضحة في تعامل إيران مع أحداث الثورات العربية وتداعياته المحتملة، ترقى إلى تناقض واضح، ففي الوقت الذي تتبنى إيران رأياً يقوم على أساس دعم ما جرى في تونس ومصر والبحرين ورأت أنها مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية، فإنها تدعم بقوة إجراءات النظام السوري في التعامل بوحشية مع الشعب السوري المطالب بالحرية والكرامة، كما رفضت المظاهرات في العراق((الدسوقي، عدد185، 2011).

هذا التناقض يطرح دلالة مهمة فحواها أن إيران تنظر إلى تطورات الإقليم بمنطق الدولة التي تعي مصالحها، وليس بمنطق الثورة ذات التفكير الأيديولوجي، إيران قلقة على أوضاعها كما سلف، ليس من تداعيات الثورات العربية فقط، وإنما أيضاً من

الاحتمالات المتوقعة لملف برنامجها النووي، وتوجس الدول العربية، وخاصة الخليجية من سياساتها في المنطقة، وتدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول العربيـة، ومـع ذلـك تحاول إيران استغلال ما ترى أنه مكاسب يمكن تحقيقها من أحداث الثورات العربيـة، يمكن حصرها على النحو التالي:

أ- توجيه اهتمام الرأي العام الدولي بعيداً عن أزمة الملف النووي الإيراني.

ب- تقليص حالة الأهمية والزخم التي حظيت بها حركة الاعتـراض علـى نتـائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي أجريت عام 2009.

جـ- الاستفادة من الزيادة الملحوظة في أسعار النفط خصوصاً بعد وصـول موجـات التغيير الديمقراطي إلى ليبيا، وبروز توقعات باحتمال امتدادها إلى دول نفطية أخـرى في المنطقة.

قد اندفعت إيران إلى الحديث عن ولادة شرق أوسط جديد فـي المنطقـة علـى أنقاض الأنظمة التي سقطت التي يدعى شرق أوسط إسلامي تبنته في مواجهـة المـشروع الأمريكي (الشرق الأوسط الجديد)، الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال العراق عام 2003، وذلك للبحث عن دور إقليمي جديد ومؤثر في المنطقة(اللباد،2012).

الموقف التركي:

تشهد السياسة الخارجية التركية تحولات عميقة للتوجه شرقاً منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002 وذلك على الرغم من الشراكة الاستراتيجية الوثيقة التي تربط تركيا مع الغرب باعتبارها تملك ثاني اكبر جيش في حلف شمال الأطلـسي بعد الجيش الأمريكي، ولا شك أن أحداث الثورات العربية كان لهـا تـداعياتها علـى السياسة التركية، والتي يمكن إجمالها في المحاور الثلاثة التالية:

1. **في المجال السياسي:**

أدت أحداث الثورات العربية لإعادة استدعاء الدور التركي كنمـوذج للتحـول السياسي والاجتماعي مع تجدد الجدل حول كيفية ومدى الاستفادة من الخبرة التركية.

2 . في المجال الاقتصادي:

أدت هذه الأحداث إلى فتح المجال لاستحضار دور تركي مساهم في إنقاذ اقتصاديات دول الثورات العربية في إطار الحديث عن مشروعات يعكس سعي تركيا لتنشيط علاقاتها التجارية والاستثمارية معها والمشاركة بإعادة الإعمار(ناجي،2011).

3. في المجال الأمني:

برز الدور العسكري التركي في ليبيا في أطار المشاركة في قوات الناتو وفي سوريا الدور الأهم من خلال خطط التدخل وإقامة منطقة عازله والحد من تدفق اللاجئين السوريين، حرصاً على امنها القومي وعمقها الإقليمي (ناجي،2011)

الفصل الخامس

الثورة السورية "كدراسة حالة"

سوف نقوم هنا بتوظيف دبلوماسية الأزمات أو ما يـسمى "الدبلوماسـية وقـت الحرب" على الحالة الدراسية ،وهي الحالة السورية، على أساس أن هذا النوع من أنواع الدبلوماسية هو الأنسب في تطبيقه في الحالة السورية، ولكي نبحث في كيفية اسـتخدام الدبلوماسية في الحالة السورية لابد من استعراض أهم الأسباب والعوامل التي أدة إلـى قيام الثورة السورية والموقف الدولي والإقليمي منها، والدور الدبلوماسي في حلها، على النحو التالي:

1.5 خلفية الأزمة السورية وعواملها:

لقد شهدت المنطقة العربية في نهايات عام2010، والأشهر الأولـى مـن عـام 2011، عدداً من الثورات الشعبية والانتفاضات والاحتجاجات والحركات الاجتماعيـة، والتي تراوحت بين السلمية والعنيفة، سواء من جانب القوى الثورية أو من جانب ردود الفعل الحكومية الرسمية وهذا ما ينطبق على الحالة السورية حيـث انطلقـت الثـورة السورية في يوم 15أذار2011 ضد القمع والفساد وكبت الحريات وتـردى الأوضـاع المعيشية، في تحد غير مسبوق لحكم الرئيس بشار الأسد متأثرة بموجة الصحوة التـي أفاقت الشعوب العربية من سباتها العميق، من خلال الاحتجاجات الشعبية العارمة التي اندلعت في الوطن العربي بخروج الشعوب على حكامهم، وبخاصـة الثـورات التـي أطاحت برأس النظام في كلا من البلدان العربية ،تونس ومصر وليبيا واليمن، فطالـب الشعب السوري بإجراء إصلاحات سياسية واقتـصادية واجتماعيـة، رافعـاً شـعار "حرية...حرية"، بشكل سلمي، لكن قوات الأمن واجهتهم بالرصاص الحى حتى تحـول الشعار إلى "إسقاط النظام"، وكانت البداية من درعا المحافظة الجنوبيـة، ذات الحـدود الأردنية، والطابع البدوي، في مطلع عام2011 وبنفس العفوية التي أتسمت بها الثورات العربية ولذلك نحن أمام إشكالية رئيسية هامة وهي: كيف حدث أن الرئيس بشار الأسد

ما زال في الحكم بعد ثلاث سنوات، تقريبا من الاضطرابات المضادة له والمناهـضة لنظامه والمطالبة برحيلة؟ في حين نحي نظيريه في تونس ومصر في غضون أسـابيع معدودة، بفعل قوى الثورة الداخلية، أو نظيرة في ليبيا بفعل تدخل دولي من قبل حلـف شمال الأطلسي بشرعية القرار رقم 1973الصادر من مجلس الأمن الدولي، وهي الحالة الوحيدة التي حدث فيها تدخل عسكري مباشر وفي اليمن بموجب الاتفاق بين الـسلطة والمعارضة برعاية سعودية(قنديل،2012).

2.5 عوامل الثورة السورية:

بيد أن الوضع في سوريا مختلف بفعل عوامل عديدة بعضها داخلي والأخر دولي خارجي متمثل في البيئة الإقليمية والعالمية وتوقيت الثورة وهو مـا تـسعى الدراسـة للتعرض له، للوقوف على دور الدبلوماسية فيها ومواقف أصحاب المـصالح وصـناع القرار الدولي تجاه الحالة السورية ويمكن تحليلها على النحو التالي:

1.2.5 العوامل الداخلية للازمة السورية:

إن الوضع الداخلي السوري بنظامه السياسي يتميز بتركيبة معقدة، نظراً لتشابك المصالح الطائفية والحزبية والبيروقراطية ورجال الأعمال، والأقليات المتخوفـة مـن فكرة التغير لأنها تخشى تغييراً يدفع البلاد نحو التأثير على مصالحهم وامتيازاتهم، ولا يقتصر خوف الأقليات من هذا التغيير على العلويين الذين يمثلون القاعدة الاجتماعيـة والسياسية الأكثر أهمية للنظام السوري منذ أكثر من أربعة عقود فالعلويون هم الأكثـر قلقاً بطبيعة الحال لأنهم محسوبون بشكل مباشر على نظام الرئيس بشار الأسد إضـافة إلى المسيحيين القلقون أيضاً من تغيير لا يعرفون نتائجه، ويزيد من قلقهم نجاح أحزاب إسلامية في حصد نتائج مثل هذا التغيير في تونس ومصر، وتوقع تكرار ذلك في ليبيـا واليمن لذلك فهم أكثر الأقليات خوفاً من التغيير بعد العلويين(عبدالمجيد،2012).

هناك من يملك مقاليد الحكم في البلاد متمثلاً في العنصر الأمني والذي يمثـل العمود الفقري في استمرار النظام وكأداة فعالة للتخلص مـن معارضـيه وخـصومه، فالمستويات العليا من الجيش السوري ينفرد بها علويون كثيرون من نفس طائفة الرئيس الأسد وهي الطائفة العلوية، والتي يحارب الجيش ليس فقط من أجل بشار الأسد، بل من أجل مستقبل هذه الطائفة في سوريا(الغضبان ،2011).

فعندما أستبدل الحكم العثماني في سوريا بالانتداب الفرنسي، سـنحت للعلـويين الفرصة لتحسين مكانتهم، فأيدوا الانتداب وجندوا نتيجة لـذلك فـي صـفوف الجـيش السوري مع أقليات أخرى مثل الدروز، وبعد أن حصلت سوريا على الاستقلال، جنـد الضباط العلويون إخوانهم بأعداد كبيرة، وبناء على ذلك أصبحت الانتفاضة في سوريا عبارة عن حرب البقاء للأقلية العلوية(الغضبان،2011).

من هنا يأتي تصميم الجيش السوري-العنصر الرئيس في الأزمـة الـسورية-وضباطه العلويين على الاستمرار في القتال بأي ثمن حتى لو كان ثمن ذلـك ارتكـاب مذابح فظيعة لعلمهم بحالة العداء الشديدة بينهم وبين أهل السنة، النسبة الكبـرى مـن السكان، فالأقلية الشيعية، تلك الطائفة الصغيرة والتي تمثل نحو 12% من السكان، قياساً بالمسلمين من المذهب السنى والذين يشكلون حوالي 75% من السكان، وعلى الرغم من أن الإمام الشيعي في لبنان "موسى الصدر" قد أعلن في السبعينات بأنهم مسلمون، إلا أن فقهاء السنة يرون أن هؤلاء العلويين كفاراً منذ مئات السنين، ويظهر ذلك جليـاً فـي إطلاق مفتى المملكة العربية السعودية على حزب البعث -الحزب الحاكم في سـوريا-بأنه حزب الشيطان، ومؤخرا أطلق الشيخ القرضاوي، الزعيم الروحي لحركة الإخوان المسلمين، على نظام الأسد بأنه نظام الكفار(جولد،2012).

2.2.5 العامل الخارجي في الأزمة السورية:

إذا كان العامل الداخلي قد ساهم في تعقد الوضع السوري نتيجة لتلـك التركيبـة الطائفية المعقدة، كما أشرنا باختصار، فبالنظر في العامل الدولي في الأزمة الـسورية،

فسنجد أنها -إضافة إلى باقي الثورات العربية– قد أعادت العرب إلى بؤرة الاهتمـام الدولي بسبب تحول الشعوب العربية نحو المطالبة بحقوقها السياسية والاجتماعية، وليس بسبب تطورات الصراع العربي _ الإسرائيلي أو أحداث تتصل بالإرهاب وعلى ذلـك، فقد انتقلت الدول العربية من موقع متأخر عبر عنه بعض الخبراء بخروج العرب مـن التاريخ إلى موقع متقدم على الساحة الدولية(عبدالناصر،2012).

لذلك فقد لعب العامل الدولي، من خلال تزايد اهتمامه بالمنطقة العربيـة، دورا محورياً في مجريات الأمور في الحالة السورية. إضافة إلى أن الدور الـسوري علـى الساحة السياسية الدولية له تأثيره في التحكم في عملية التغير فـي سـوريا، حيـث أن النظام السوري خرج من عزلته أواخر عام 2006، وذلك بفعل عوامل عدة تمثلت في: فشل المشروع الأمريكي في العراق، وملء الفراغ السياسي هناك مـن قبـل القـوى الشيعية المؤيدة لإيران، حليفة النظام السوري، إضافة إلى فشل الحروب الإسرائيلية في المنطقة العربية متمثلة في حربي لبنان وغزة في الأعوام 2006، 2009 على التـوالي، وكذلك نجاح حزب الله -الحليف السوري- في توظيف سلاحه لفرض إرادتـه علـى خصومة، وفتح الباب للنفوذ السوري للعودة مجدداً إلى لبنان، كل ذلك أدى إلـى ثقـة النظام السوري في نفسه. ولعبه دور محوري في السياسة الدولية من خـلال محـور الممانعة والمقاومة في منطقة الشرق الأوسط(الشيخ،2012).

إن كان ذلك، على الرغم من قدرته على التحكم في مجريات عملية التغير فـي سوريا، لم يمنع انطلاق شرارة الغضب الشعبي في الثامن عشر من أذار 2011، منطلقاً من مدينة درعا جنوب البلاد، بخروج مظاهرات تندد بالفساد وبنظام الـرئيس بـشار الأسد. فبدأت الأزمة السورية ولم تنتهي بعد، وبفعل عوامل كثيرة تمثل بعـضها فـي هيمنة الأجهزة الأمنية في سوريا، والتركيبة السياسية والاجتماعيـة المعقـدة للنظـام السوري، والسيطرة العلوية على كل مفاصل النظام، وغياب المعارضة القوية والفاعلة، إضافة إلى البعد الدولي متمثلاً في علاقات سوريا الخارجية وتحالفاتها القائمـة، التـي تسعى الدراسة إلى الإحاطة بها والوقوف على حقيقتها والتعرف على فواعلها، إيمانـا

بأن العامل الخارجي ما زال محل ضغط وقد يكون عنصر حسم في الأزمة الـسورية وفي التأثير على الدور الدبلوماسي في الأزمة السورية.

هناك بعض القوى المؤثرة في مجريات الأمور على الساحة الدولية سواء كانت قوى إقليمية أوعالمية يتضح لنا جلياً من موقفها تجاه ما يدور على الـساحة الـسورية مؤيدة لنظام بشار الأسد أو مؤيدة للقوى الثورية، لذلك كان علينا ضرورة التعـرض لمواقف بعض القوى الإقليمية والعالمية، سواء المؤيدة أو المعارضة للنظـام الـسوري لمعرفة تأثيرها ودورها في الحالة السورية، بما ينعكس على موقف الجامعة العربية و الأمم المتحدة تجاه ما يدور على الساحة السورية(عبدالشافي،2011).

3.5 الموقف الدولي من الثورة السورية:

حتى تكتمل دائرة البحث في هذه الدراسة المفتوحة والمرشحة إلى التطور في أي لحظة، ومع تردد أصحاب القرار الدولي حول الحالة الـسورية وتـداخل مـصالحهم والانقسام حولها بين أقطاب العلاقات الدولية روسيا والصين من جهة وأمريكيا والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، ودول الجوار الإقليمي تركيا وايران(إبراهيم،2012).

ولكن تعمدت الدراسة البحث على أساس الدول الموالية للنظام السوري والمعارضة له:

1.3.5 القوى المعارضة للنظام السوري:

المحور الأمريكي_الأوروبي:

إن بعض الدول الفاعلة في النظام العالمي متمثلة في المحور الأمريكي الأوروبي تهدف إلى استقرار مصالحها الخاصة بالنفط وأمن إسرائيل مع استمرار العلاقات الجيدة مع الأصدقاء القدامى واكتساب أصدقاء جدد مثل ليبيا وتونس ومصر والـيمن وربمـا سوريا مستقبلاً(قشقوش،2012)

هذا ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في تعاطيها مع الحالة السورية، فقـد شددت على توفير غطاء وتأييد عربي وأوروبي قبل التدخل في الثورة السورية، وذلك

على طريقة الحسم في الثورة الليبية ،واستخدام نفس الأدوات ، كمـا ينظـر الاتحـاد الأوروبي إلى المنطقة العربية باعتبارها منطقة جوار مباشر جنوب وشرق المتوسط.

فحينما يقوم هذا المحور بالضغط على سوريا، وأن يصل الأمر إلـى التلـويح بالتدخل العسكري. فيصبح هذا التلويح له وجاهه، على الرغم من صعوبة تحقيق ذلـك في ظل الأوضاع في سوريا بتعقيداتها المختلفة وتشعب علاقات النظام السوري الدولية من خلال المحور الروسي_الصيني، فقد ذهبت دولة عربية خليجية مؤخرا وهي قطـر إلى حد المطالبة بتدخل عسكري خارجي لإنهاء الأزمة في سوريا، وتقود جامعة الدول العربية لاتخاذ إجراء ينهي الأزمة في سوريا، وإن كانت هذه المطالبة من جانب قطـر تعتبر خطوة، جريئة ومحفوفة بالمخاطر، خاصة بالنسبة لدولة كانت حتى العام الماضي على علاقة طيبة بنظام الأسد في دمشق، فقطر هي أولى الدول الخليجية التي أعـادت النظر في علاقاتها مع دمشق، حيث أعلن أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني "أن الحـل الأمني في سوريا فشل وأنها لأبد أن يستنتج أصحاب القرار في دمشق ضرورة التغير بما يتلاءم مع تطلعات الشعب السوري"(عبدالشافي،2011).

موقف تركيا من الأزمة السورية:

بالنسبة لموقف تركيا تجاه ما يدور من أحداث في جارتها سوريا، فقد أثار فرار آلاف اللاجئين السوريين إلى لبنان والأردن وتركيا قلق الأخيرة، فالنظـام الإسـلامي الحاكم في تركيا لا يستطيع أن يتبني سياسية اللامبالاة تجاه العلويين الذين حكم علـيهم بعض المسلمين السنة بالكفر، كما سبق الإشارة، وهم يذبحون المسلمين، كمـا تخـشى تركيا أن تتسبب الفوضى وتفتيت أركان جارتها سوريا وعندئذ ستضطر للتصدي لدولة كردية جديدة تقوم على أنقاض الدول السورية، بعد أن كانت تحارب فقط التيار الكردي المتنامي في العراق(كيدار،2012).

على ذلك فإن الأزمة السورية قد شكلت تحدياً استراتيجيا خطيراً بالنسبة لتركيا، التي جاء موقفها من الثورات العربية سريعا ولم تنتظر طويلاً حتى بادرت بمد الجسور مع دول الثورات العربية، وذلك لما تشهده السياسة الخارجية التركيـة مـن تحـولات

هيكلية عميقة تتمثل في محاولة جادة للتوجه شرقا، باتجاه الدول والشعوب التي تـدين بالإسلام في المنطقة العربية وآسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، فهي تسعى حثيثا لتلعـب دور الجسر في مضمار العلاقات الدولية فكان رئيس وزرائهـا، "رجـب طيـب أورد غان"، أول مـن زار دول الثـورات العربيـة حتـى قبـل أن تكتمـل الثـورة فـي بعضها(قشقوش،2012).

فقد جاء موقف تركيا التي تحاول أن تستعيد هويتها وشعورها بذاتها وأمجادهـا التاريخية، مع السعي الدؤوب لاكتساب العمق الثقافي والتاريخي للدولة العثمانية جـاء موقفها من الثورة الليبية مثلا، بالتزامها بعدم التدخل في أية عمليات عـسكرية تحـت مظلة الناتو، على الرغم من أنها تعتبر ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي الذي انضمت إليه في 18 شباط عام 1952، فتركيا لن توجه طلقه ضد الشعب الليبـي كمـا أعلن رئيس وزرائها في 22أذار 2011، مع الاكتفاء بالمساهمة فـي أعمـال الإغاثـة والمساعدات الإنسانية(عبدالعظيم،2012).

فمع التردد التركي إزاء الوضع في ليبيا، قد جاء التحرك التركي تجـاه سـوريا بحساب وحذر، فالعلاقات التركية مع سوريا هي بالغة الاستراتيجية بالنـسبة لأنقـرة، حيث تعتبر سوريا هي ركيزة الدبلوماسية التركية الجديدة في منطقة المشرق العربـي. إضافة إلى أن الموقف التركي من الأحداث في سوريا، والقدرة على التأثير في الموقف السياسي لصانعي القرار في دمشق، يتأثر سلباً بسبب اتفاقية الدفاع المشترك بين دمشق وطهران، التي على أساسها تدعم الجمهورية الإيرانية الإسلامية النظام السوري بقوات "القدس"، وهي شعبة من الحرس الثوري الإيرانـي تلقـت تـدريباً متخصـصاً لقمـع المظاهرات وأعمال الشغب والتمرد على نطاق واسع(كيدار،2012).

كل ذلك، فرض على تركيا ضرورة التحرك بحساب وحذر، فبدأت بدعوة "بشار الأسد" إلى القيام بإصلاحات سياسية، والزيارة التي قام بها وزير الخارجيـة التركـي "أحمد داود أوغلو" إلى دمشق، التي لم تستجب بدورها إلى الجانب التركي، وبناءاً عليه بدأت تركيا تأخذ بمنطق التصريحات المتشددة وتمت استضافة وزير الخارجية التركي

لبعض أعضاء من المجلس الوطني السوري وتوجيه الدعوة إليهم إلى العمل بطريقة سلمية من أجل التحول الديمقراطي في سوريا(عبدالعظيم،2012).

بالرغم من ذلك فقد ظل الموقف التركي من الأزمة السورية، حذراً ومتأنياً ومدروسا ومحكوم بالحرص على الأمن القومي التركي، وكذلك الحرص على علاقات سياسية طيبة واقتصادية متنامية مع كل من طهران وموسكو وبكين، الشركاء الاستراتيجيين لدمشق، رغم التصريحات وبعض العقوبات التركية محدودة الأثر.

فهذا الحرص التركي إزاء ما يدور في سوريا، إضافة لما سبق، يأتي بسبب العلاقات الاقتصادية والسياسية القوية مع سوريا، متكئاً على قناعة تفيد بأن مدخل أنقرة نحو نفوذ إقليمي في المنطقة يمر عبر البوابة السورية، وعبر رؤية وزير الخارجية التركي "أحمد داود أغلو" بتصغير المشاكل والعمق الاستراتيجي. فيعبر "أوغلوا" عن قناعاته الراسخة بأن مكانة بلاده الاستراتيجية تؤهلها للعب دور أكثر فاعلية في السياسة الدولية أكثر من كونها جسراً يربط بين الشرق والغرب وبلغ الأمر بسياسة تركيا الطموحة في الإقليم، أن جعلت بعض المراقبين يصفونها بـ العثمانية الجديد(إبراهيم،2012).

إضافة إلى تبني تركيا الدعوة لعقد مؤتمر أصدقاء سوريا الذي عقد في تونس، وتبني مطالب الاعتراف بالمجلس الوطني كممثل للمعارضة، وتسليح المعارضة السورية، وإرسال قوة عربية ودولية إلى سوريا(إبراهيم،2012).

2.3.5 **القوى المؤيدة للنظام السوري:**

موقف إيران من الأزمة السورية:

إن الموقف التركي من الأحداث في سوريا، كان متناقضا، مع الموقف الإيراني، مما أدى إلى تراجع التعاون الاقتصادي بين طهران وأنقرة، وزاد من تعقد الأمر بينها، موافقة أنقرة على نشر الرادار الأطلسي الخاص بالدرع الصاروخي على أراضيها(برهومه،2011).

بما يمثل تهديداً لإيران والتي جاء موقفها من الثورة السورية على النحو التـالي: فعندما وصلت رياح التغير إلى سوريا، تلك الدولة الصديقة والحليفة لإيران، دفع ذلك الدولة الإيرانية إلى اتخاذ مواقف مؤيدة للنظام السوري، وذلك بإعلان إيران، على لسان مرشدها الأعلى "علي خامنئي" بقوله أن "موقفنا واضح: حين تكون الحركـة إسـلامية وشعبية وضد الولايات المتحدة، ندعمها، وفي أي مكان يكون فيه التحرك بتحريك مـن الولايات المتحدة والصهاينة، لن نسانده فحين تدخل الولايات المتحدة والصهاينة الساحة للإطاحة بنظام واحتلال دولة نقف على الجانب المقابل" (إدريس،2012).

على الرغم من أن هذا التصريح، يحمل بين طياته الدعم الإيراني لأي ثورة في العالم طالما أنها ضد الولايات المتحدة والصهاينة إلا أن إيران قد دعمت الثـورة فـي سوريا بناء على مصالحها الاستراتيجية، حيث تعتقد إيران أن سوريا مجرد بداية وبعد ذلك سيحل الدور على إيران من القوى الغربية، وساعد في ذلك الاعتقاد نشر الـرادار الأطلسي الخاص بالدرع الصاروخي داخل الأراضي التركية، فبغض النظـر عمـا إذا كان التحرك السوري ممثلا في القوى الثورية السورية، مع أو ضد الولايات المتحـدة، فإن الموقف الإيراني من الأزمة السورية مبنى على مـصالح طهـران الاسـتراتيجية (إدريس،2012).

فقد دعمت إيران النظام السوري وما زالت بكل أنواع الدعم سواء كـان دعـم معنوي أو مادي، وسواء كان إيرانيا مباشراً أو غير مباشر عبر العراق، للدرجة التـي أدت إلى وجود اتهامات أمريكية حيث صرحت الخارجية الأمريكيـة فـي 14نيـسان 2011، بأن لديها أدلة على مساعدة إيران لسوريا في قمع الاحتجاجات، واتهامات مـن المعارضة السورية بتقديم إيران دعما عسكرياً للنظام السوري، بل والتورط في القتـال ضد الثوار في سوريا(إدريس،2012).

هذا يؤكد انحياز إيران إلى جانب النظام في سوريا وتبنيها الموقف السوري من الأحداث، على اعتبار أن المظاهرات المناهضة للنظام جاءت في إطار مؤامرة غربيـة لزعزعة حكومة تؤيد المقاومة، وأن الإحداث في سوريا، لا تعدو إلا أن تكـون عمـل

شرير ينفذه الأمريكيون والصهاينة، كما رأى المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانيـة (ابوطالب،2012).

لقد ظهر جلياً الدعم الإيراني لسوريا بنظامها الحاكم، بمخاطبـة "علـي أكبـر ولاياتي" وزير الخارجية الإيراني الأسبق ومستشار المرشد الأعلى "علي خامنئي" إلـى من سماهم بالداعين إلى إسقاط النظام في سوريا على النحو التالي:

1. إن تدخل ومناداه بعض الأطراف الداخلية والخارجية بإسـقاط النظـام الـسوري، والحديث عن حرب طائفية بسوريا، قد يدفع الأمور إلى حرب أهلية فعليـة فـي سوريا، باستخدام آلة الحرب الإعلامية والدعائية ضد سوريا(إدريس،2012).
2. "إن الرأي العام العربي والإسلامي منزعج بشدة من جراء ذلك، ويتـساءل عمـن كلفكم بالوصاية على سوريا، فبها شعب راشد، وحكومـة رشـيدة كمـا نعـرف وتعرفون"(إدريس،2012).
3. أن هناك اعتقاد في إيران بوجود مؤامرة دولية على سوريا تتقاسم الـشراكة فيهـا أطراف داخلية، فيها من تعهد بدفع المال والتعهد بالتـدريب العـسكري لتخريـب سوريا مع تلقي مساعدة دولية من أطراف تعهدت هي الأخرى بتجميع رأي عـام دولي يتيح اتخاذ قرار بالحسم من مجلس الأمن، ولكنهم عجزوا عن الحسم بـسبب موقف روسيا والصين وكلتاهما اتخذت موقف حاسما عبر القوة التصويته "الفيتـو" حول التدخل العسكري في سوريا(إدريس،2012).

موقف روسيا والصين من الأزمة السورية:

للوقوف على حقيقة الدور الروسي والصيني في الأزمة السورية، واللذان يعتبران بجانب إيران من القوى الدولية الإقليمية والعالمية المؤيدة للنظـام الـسوري، فروسـيا والصين يحاولان لعب دور أكبر في مرحلة تشكيل النظـام العـالمي الجديـد متعـدد الأقطاب، وتراجع النظام الأحادي القطبية، وظهر ذلك في استخدام حق الفيتـو لعـدم إصدار مجلس الأمن لقرارات ضد سوريا، فقد تعلمت كلاً من روسيا والصين جيداً من جراء امتناعهم عن التصويت على قرار مجلس الأمن (1973) الخاص بفرض حظـر

جوى على ليبيا، فاستخدموا حق الفيتو لعدم إصدار قرارات ضد سوريا، لمصالحهم الاستراتيجية، فأستخدمه روسيا كإحدى أوراق المقايضة مع الولايات المتحدة، خاصة مشروع نشر الدرع الصاروخية الأمريكية لحلف الأطلسي في الأراضي التركية، الواقعة بين كل من سوريا وروسيا من جهة، والاستفادة الاقتصادية والمبيعات العسكرية لسوريا من جهة أخرى(الشيخ،2012).

لا يمكن القول بأن الصين تختفي خلف المواقف الروسية، كما يزعم البعض، فكما أن روسيا لها مصالح مع النظام السوري، فإن الصين تبحث عن مصالحها الاقتصادية والسياسية و الجيواستراتيجية، التي تتعلق بأمنها القومي بما في ذلك استمرار نظامها الحاكم، وربما استمرار الدولة الصينية ذاتها بشكلها وحدودها الراهنة. وذلك بالحيلولة دون تقنين دولي لما يسمى بحق التدخل، حتى ولو كان إنسانيا، وما يرتبط به من مسئولية الحماية، وغيرها من عناوين فضفاضة تصلح للقياس عليها مستقبلاً لتبرير تدخلات في النطاق الحيوي للصين، أو من منطق إتباع السوابق خاصة مع نجاح التدخل الدولي متمثلاً في حلف الناتو في ليبيا وحسمه للأمور هناك (عبدالناصر،2012).

الواضح أن روسيا لا تحبذ فرض عقوبات على دمشق لحل الأزمة السورية، وتعطي الأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية. متمثلاً في دعوة موسكو لدمشق لوقف العنف ومواصلة إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية عميقة ،ويأتي ذلك مع "إعلان الرئيس الروسي "ديمتري مدفيدف" في عدة مناسبات أن روسيا لن تؤيد قرارا يصدره مجلس الأمن الدولي بشأن سوريا على غرار القرار بشأن ليبيا التي ترى أنه قد تم انتهاكه والتلاعب به وأكد أنه لا توجد رغبة البتة بأن تسير الأحداث في سوريا وفق النموذج الليبي، وأن يستخدم قرار لمجلس الأمن لتبرير عملية عسكرية ضد سوريا"(الشيخ ، 2012).

قد ظهر ذلك التأييد الروسي_الصيني جلياً، في استخدام روسيا والصين لحق "الفيتو" لإحباط مشروع القرار، وذلك في4 شباط 2012، الذى يدين مواصلة انتهاكات

السلطات السورية واسعة النطاق والفظيعة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويطالب النظام السياسي في دمشق بإنهاء كافة هذه الانتهاكات، وإدانة العنف أياً كان مـصدره، ومطالبة كافة الأطراف السورية بوقفه، ومحاسبة المسؤولين عـن انتهاكـات حقـوق الإنسان، ومطالبة الحكومة السورية بأن تنفذ خطة الجامعة العربية، ودعم عملية انتقالية سياسية نحو نظام سياسي ديمقراطي تعددي بما يتطلبه ذلك من حوار جاد بين الحكومة السورية وكافة أطياف المعارضة السورية، وتشجيع جامعة الدول العربية على مواصلة جهودها ودعم هذه الجهود، وتوفير الحكومة السورية الضمانات المطلوبة كافة لنجـاح بعثة المراقبة العربية حال استئناف نشاطها، ومطالبة السلطات السورية بالتعاون الكامل مع مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان ولجنة تقصي الحقائق المشكلة مـن مجلـس حقوق الإنسان، والترحيب بجهود الأمين العام للأمم المتحدة "بان كيمون" لتأمين الـدعم للجامعة العربية، ومطالبته بتقديم تقرير حول تطبيق القرار بالتشاور معها خلال واحـد وعشرين يوماً من تبنيه، ثم كل 30 يوماً بعد ذلك، على أن يراجـع المجلـس تطبيـق القرار بعد التقرير الأول، وأن ينظر في حالة عدم تقيد الحكومة السورية به في اتخـاذ إجراءات إضافية(قنديل،2012).

بذلك نجد أن الحالة السورية بتعقيداتها الداخلية وبتحالفاتها الدولية، تفرض علينا أن نتناول دور "جامعة الدول العربية" تجاه تلك الأزمة كمنظمة إقليميـة، ودور الأمـم المتحدة ،كمنظمة أمميه، في ظل هذه الحالة الداخلية والدولية، لنقف علـى حقيقـة دور المنظمات تجاهها، ودبلوماسية الأزمات الخاصة فالثورة السورية محل الدراسة هي أحد أغرب الثورات العربية التي اندلعت منذ بداية عام 2011 و ذلك نظراً للتباين الكبير في مواقف القوى الإقليمية و الدولية من تلك الثورة، كما رأينا سابقاً، ولطول بقاء نظامهـا السياسي في الحكم رغم الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي تعدة ثلاثة أعوام بـل تعـد الثورة المفتوحة، يضاف إلى ذلك فظاعة الكوارث البشرية والإنسانية، الناتجة عنها.

يبقى دور دول الجوار العربي، الأردن والعراق والبنان لا يوجد لهم دور أكثر من استضافة اللاجئين السورين بتوجيه من دول الخليج والأمم المتحدة، أما دول الخليج العربي فهم ضمن المحور الأمريكي(الشيخ ، 2012).

3.3.5 **الدور الدبلوماسي في الثورة السورية كحاله "دبلوماسية الأزمات":**

دور جامعة الدول العربية في الحالة السورية:

أولا: القرارات والمؤتمرات:

اتسم موقف الجامعة العربية تجاه ما يدور على الأراضي السورية ببطء شـديد، عبرت عن إحدى المسيرات المليونية في بعض المدن السورية والتي حملـت شـعار "صَمتَكم يقتلنا" وذلك في يوم 29تموز 2011، للدلالة على هذا التباطؤ، وحـين أعلـن الأمين العام بتصريحات أعرب فيها عن سعادته بما سمعه من الرئيس السوري بـشار الأسد من أن سوريا دخلت مرحلة جديدة من الإصلاح خلال زيارته إلى سـوريا فـي 13تموز 2011 قد قوبلت بانتقادات واسعة وغاضبة من قبل الثوار الـسوريين فأنعقـد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية في مقـر الأمانة العامة بالقاهرة بتاريخ 27 آب2011، لبحث التطورات الخطيرة فـي سـورية، معرباً عن قلقه وانزعاجه إزاء ما تشهده الساحة السورية من تطورات خطيرة أدت إلى سقوط آلاف الضحايا بين قتيل وجريح من أبناء الشعب السوري، مشدداً على احترامـه لحق الشعب السوري في الحياة الكريمة الآمنة، وتطلعاتـه المـشروعة نحـو تحقيـق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يطمح لها الشعب السوري وتحقق تطلعاته نحو العزة والكرامة والتأكيد على أن استقرار سوريا هو ركيزة أساسـية فـي استقرار الوطن العربي والمنطقة بأكملها، وحرصاً من المجلس على معالجـة الأزمـة السورية داخل إطارها العربي، قرر الطلب إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية القيام بمهمة عاجلة إلى دمشق ونقل المبادرة العربية لحل الأزمة إلى القيادة السورية، إضافة إلى إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات السورية(ابوطالب،2012).

توالت بعد ذلك قرارات، تعتبر إضافة إلى تأخرها في معالجة الوضع السوري، فقد جاءت متواضعة وغير مؤثرة على السلطة الحاكمة في دمشق، توالى التأكيد علـى أن الموقف الراهن في سوريا لم يزال في غاية الخطورة ولابد من إحداث تغيير فوري يؤدي إلى وقف إراقة الدماء وتجنيب المواطنين السوريين المزيد من أعمـال العنـف والقتل، الأمر الذي يتطلب من القيادة السورية اتخاذ الإجراءات العاجلة لتنفيذ ما وافقت عليه من نقاط أثناء زيارة الأمين العام وفقًا للمبادرة العربية، وخاصة فيما يتعلق بوقف أعمال العنف بكافة أشكاله وإزالة أي مظاهر مسلحة، والعمل على تنفيذ ما جرى إقراره من إصلاحات(سلامه،2013).

كذلك ضرورة إجراء حوار وطني شامل يضمن المشاركة الفعالة لجميـع قـوى المعارضة السورية بكافة أطيافها من أجل إحداث عملية التغيير والإصـلاح الـسياسي المنشود تلبية لتطلعات الشعب السوري والعمل على تحقيق وقف شامل وفوري لإطلاق النار وجميع أعمال العنف وأمر بضرورة إيفاد وفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رفيع المستوى للقيام بالمهمة الموكلة إليه في سورية بعد وقف إطلاق النار وكافة أعمال العنف(سلامه،2013).

نلاحظ تأكيد الجامعة العربية بمجلسها الوزاري على إصدار قرارات تضمن أمن ووحدة سوريا، وتجنباً للتدخل الخارجي، لمعرفتها جيداً لما آلت إليه الأمور في ليبيا بعد تفويض مجلس الأمن الدولي بفرض حظر جوى على الأراضي الليبية.

ولكن هذا الموقف المتباطئ والمتواضع من قبل جامعة الدول العربية، قد أنقلب رأسـاً على عقب اعتبارا من تشرين الأول 2011، فاسـتخدمت الجامعـة لهجـة تـصعيدية وانتقادات حادة تجاه السلوك السياسي لدمشق، مبررة ذلك لاستمرار العنـف المفـرط وعدم تعاون دمشق مع خطتها العربية لحل الأزمة، التي وافقت الحكومة السورية عليها بموجب القرار رقم (7436)، في 2-11-2011، في اجتماع مجلس جامعة الدول علـى المستوى الوزاري، حيث كانت الخطة العربية تنص على ما يلي:

1. وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر حماية للمواطنين السوريين.

2. الإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة.
3. إخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة.
4. فتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسـائل الإعـلام العربيـة والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سورية للاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث(سلامه،2013).

على أساس إذا التزمت الحكومة السورية بما جاء في هذه الخطة وتم إحراز التقـدم الملموس في تنفيذها لتعهداتها الواردة فيها، يكون ذلك مدعاه لأن تباشر اللجنة الوزارية العربية-التي تشكلت بموجب القرار رقم (7534) فـي 16-10-2011القيـام بـإجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة مع الحكومة ومختلف أطراف المعارضة السورية من أجل الإعداد لانعقاد مـؤتمر حـوار وطنـي وذلـك خـلال فتـرة أسـبوعين مـن تاريخه(سلامه،2013).

لذلك فقد أصدرت الجامعة قراراً بتعليـق عـضوية سـوريا بموجـب القـرار رقم(7438) في 12 تشرين ثاني 2011 نتيجة لعدم التزام الحكومـة الـسورية بالتنفيـذ الكامل والفوري لخطة جامعة الدول العربية السابقة، فقد قرر مجلس الجامعـة علـى المستوى الوزاري في 12-11-2011 جاء فيه مايلي:

1. تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتباراً من يوم 16-11-2011 والى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطـة العمـل العربية لحل الأزمة السورية والتي أعتمدها المجلس في اجتماعه بتـاريخ 2-11-2011.
2. توفير الحماية للمدنيين السوريين وذلك بالاتصال الفوري بالمنظمات العربية المعنية، وفي حال عدم توقف أعمال العنف والقتل يقوم الأمين العام بالاتـصال بالمنظمـات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بما فيها الأمـم المتحـدة وبالتـشاور مـع أطيـاف

المعارضة السورية لوضع تصور للإجراءات المناسبة لوقف هذا النزيف وعرضها على مجلس الجامعة الوزاري للبت فيها في اجتماعه المقرر يوم16-11-2011.

3. دعوة الجيش العربي السوري إلى عدم التورط في أعمال العنف والقتل ضد المدنيين.
4. توقيع عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية.
5. دعوة الدول العربية لسحب سفراءها من دمشق، مع اعتبار ذلك قراراً سيادياً لكل دولة.
6. دعوة جميع أطراف المعارضة السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية خلال ثلاثة أيام للاتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الانتقالية المقبلة في سورية، على أن ينظر المجلس في نتائج أعمال هذا الاجتماع ويقرر ما يراه مناسباً بشأن الاعتراف بالمعارضة السورية(المحجوب،2012).

إن كان قرار تعليق العضوية من الناحية القانونية قد صدر خلافاً للميثاق لسببين: يتمثل أحدهما في أن قرار التعليق لا يوجد نص بشأنه في ميثاق الجامعة بل يوجد تجميد للعضوية والسبب الثاني منوط بمؤسسة القمة العربية وليس بوزراء الخارجية، وفقاً لميثاق الجامعة (سلامه،2013).

إضافة إلى طريقة إصدار القرارات في الجامعة العربية، والتي تتم بصورة جماعية حيث ينص الميثاق على ضرورة الحصول على إجماع الدول العربية الأعضاء باستثناء الدولة المعنية بالقرار، الأمر الذي لم يحصل، حيث اعترضت على قرار تعليق العضوية كلاً من لبنان واليمن وأمتنع العراق عن التصويت(سلامه،2013).

ثانيا: بعثة مراقبي الجامعة العربية إلى سوريا:

هذه البعثة التي تعتبر هي الأولى من نوعها في تاريخ العمل السياسي والميداني لجامعة الدول العربية، فهي غير مسبوقة على مستوى عمل الجامعة، وربما تكون أيضاً غير مسبوقة على المستوى الدولي بتعاطيه مع الحالة السورية بخلاف بعثة كوفي عنان لحقاً، بحكم الخصوصيات المتعلقة بمسار الأزمة السورية سواء خصوصيات داخلية

متعلقة بالوضع الداخلي السوري أو أخرى خارجية متعلقة بتفاعل المجتمع الدولي مـع مجريات أحداث الحالة السورية فلم يسبق أن تم إرسال فريق من المراقبين المدنيين إلى دولة تشهد حركة احتجاج مدنية متصاعدة تطالب بتغيير النظام وإسقاطه ليتحققوا مـن قيام حكومة هذه الدولة من تنفيذ تعهداتها بوقف أعمال القتل والعنف، وسحب المظـاهر المسلحة من المدن والأحياء السكنية، وإطلاق سراح المعتقلين، في وقت لا تزال فيـه أجهزة الحكومة السورية مسيطرة على زمام الأمور في البلاد(السامرائي،2011).

فقد قرر مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بموجب القـرار رقم(7441) في 24-11-2011، دعوة الحكومة السورية إلى التوقيع على البروتوكـول الخاص بالمركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية بالصيغة التي اعتمدها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المـستأنفة بموجب القرار(7439) الصادر بتاريخ 16-11-2011، وذلك يوم الجمعة الموافق 25-11-2011 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وقيام الأمين العام بإرسال بعثـة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سوريا للقيام بمهامها، وفق أحكام البروتوكول علـى الوجه الأكمل فور التوقيع عليه ولكن في حالة عدم توقيع الحكومـة الـسورية علـى البروتوكول أو في حالة إخلالها لاحقًا بالالتزامات الواردة به سـيتم فـرض عقوبـات اقتصادية على سوريا في إطار المحاور التالية وبما لا يؤثر على الشعب السوري:

1. وقف رحلات الطيران إلى سورية.
2. وقف التعامل مع البنك المركزي السوري.
3. وقف التبادلات التجارية الحكومية مـع الحكومـة الـسوري ة، باسـتثناء الـسلع الاستراتيجية التي تؤثر على الشعب السوري.
4. تجميد الأرصدة المالية للحكومة السورية.
5. وقف التعاملات المالية مع الجمهورية العربية السورية(السامرائي،2011).

تم فرض عقوبات على سوريا بالفعل حيث قرر مجلس الجامعـة العربيـة علـى مستوى وزراء الخارجيـة، فـرض عقوبـات فوريـة علـى سـوريا بموجـب

القرار(7447) الصادر بتاريخ 27-11-2011، تتضمن منع كبار المسؤولين السوريين من السفر للدول العربية، وتجميد أرصدة الحكومة السورية، ووقف التبادلات التجارية معها، وتجميد إقامة المشروعات العربية في سوريا، للضغط عليها من أجل الموافقة على وقف العنف والتوقيع على بروتوكول بعثة المراقبين العرب، إلى أن جاء التوقيع السوري على البروتوكول في 19-12-2011، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة(الحمد،2011).

ترى الدراسة أن توقيع الحكومة السورية على بروتوكول بعثة المراقبين جاء متأخراً في 19-12-2011. فإن وقف أعمال بعثة الجامعة في سوريا جاء سريعاً وذلك في 28-1-2012، بسبب تطور الأوضاع بشكل خطير في سوريا، واستمرار استخدام العنف وتبادل القصف وأطلاق النار الذي يذهب ضحيته المواطنون الأبرياء من الشعب السوري المطالب بحريته، فبعد أن لجأت الحكومة السورية إلى تصعيد الخيار الأمني، في تعارض كامل مع الالتزامات المنصوص عليها في خطة العمل العربية وبروتوكول مهمة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية، مما زاد من تدهور الأوضاع الأمنية بشكل خطير وارتفاع عدد الضحايا واتجاه الأحداث نحو منحى يبتعد تماماً عن طبيعة مهمة بعثة الجامعة التي كانت قد كلفت بالتحقق من التزام الحكومة السورية بتعهداتها، أجرى أمين عام جامعة الدول العربية "نبيل العربي "مشاورات مع عدد من وزراء خارجية الدول العربية، قرر على ضوئها وقف عمل بعثة الجامعة في سوريا بشكل فوري والى حين عرض الموضوع على مجلس الجامعة، كما أعطى الأمين العام توجيهات لرئيس البعثة، لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان أمن وسلامة أفراد البعثة(الحمد،2011).

خلال تلك الفترة ما بين قبول الحكومة السورية بتوقيعها على بروتوكول بعثة المراقبين مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ووقف عمل البعثة في سوريا، كانت هناك المبادرة العربية والتي نصت على:

1. تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال شهرين من تاريخه تشارك فيها السلطة والمعارضة برئاسة شخصية متفق عليها تكون مهمتها تطبيق بنود خطة الجامعة

العربية، والإعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية تعددية حرة بموجب قانون ينص على إجراءاتها، بإشراف عربي ودولي.

2. تفويض رئيس الجمهورية نائبه الأول بصلاحيات كاملة للقيام بالتعاون التام مع حكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من أداء واجباتها في المرحلة الانتقالية.

3. إعلان حكومة الوحدة الوطنية حال تشكيلها بأن هدفها هو إقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي يتساوى فيه المواطنون بغض النظر عن انتماءاتهم وطوائفهم ومذاهبهم ويتم تداول السلطة فيه بشكلٍ سلمي.

4. قيام حكومة الوحدة الوطنية على إعادة الأمن والاستقرار في البلاد وإعادة تنظيم أجهزة الشرطة لحفظ النظام وتعزيزه من خلال تولي المهام الأمنية ذات الطابع المدني وتتعهد الدول العربية بتمويل هذا الجهد بالتنسيق مع جامعة الدول العربية.

5. إنشاء هيئة مستقلة مفوضة للتحقيق في الانتهاكات التي تعرض لها المواطنون والبت فيها وإنصاف الضحايا.

6. قيام حكومة الوحدة الوطنية بالإعداد لإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية على أن تكون شفافة ونزيهة برقابة عربية ودولية، وذلك خلال ثلاثة أشهر من قيام حكومة الوحدة الوطنية وتتولى هذه الجمعية إعداد مشروع دستور جديد للبلاد يتم إقراره عبر استفتاء شعبي، وكذلك إعداد قانون انتخابات على أساس هذا الدستور(ويكيبيديا،2011).

بموجب القرار رقم(7444)الصادر من مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على المستوى الوزاري بتاريخ22-1-2012، مع دعوة الحكومة السورية وكافة أطياف المعارضة السورية إلى بدء حوار سياسي جاد تحت رعاية جامعة الدول العربية في موعد لا يتجاوز أسبوعين من هذه الدعوة لتحقيق المبادرة السابقة التي لم يتحقق أي بند من بنودها مما أدى إلى إحالة الأمر لمجلس الأمن طلباً لدعمه للخطة العربية وليس تفويضاً له للقيام بفرض حظر جوى على سوريا، كما فعلت الجامعة العربية في تعاطيها مع الحالة الليبية.

إذا كانت الجامعة العربية قد أحالت المسألة السورية إلى مجلـس الأمـن طلبـاً لدعمه للخطة العربية، وذلك في 31كانون ثاني 2012، إلا أن الأمين العـام للجامعـة العربية، طلب في بيانه أمام مجلس الأمن دعم المجلس والمجتمع الدولي بـشكل عـام للتحرك العربي لحل الأزمة الخطيرة والمتصاعدة في سوريا والحيلولة دون تفاقمهـا و تهديد الأمن في المنطقة، مؤكداً على عده نقاط رئيسة وهى:

1. أن الهدف الأساسي للتحرك العربي هو الوقف الفوري لما يتعرض لـه المـدنيون السوريون من أعمال عنف وقتل والعمل على تحقيق مطالب وطموحـات الـشعب السوري في إحداث تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية والانتقـال إلـى حيـاة سياسية سليمة في ظل ديمقراطية حقيقية، تضمن الحقوق الأساسـية لجميـع أفـراد الشعب وسيادة القانون والتداول السلمى للسلطة.
2. أن الدول العربية تهدف إلى أن تظل معالجة الأزمة السورية في أطارها العربـي، وتجنب أي تدخل خارجي.
3. أن المسعى العربي منطلقة الحل السياسي السلمى، ورفـض اللجـوء إلـى تـدخل عسكري، أو التهديد باستخدام القوة لحل الأزمة.
4. أن جميع قرارات جامعة الدول العربية تشدد دائما على الحرص الكامل على أمـن سوريا وسيادتها ووحدة شعبها وسلامة أراضيها (سلامه،2013).

على هذا الأساس جاء القرار رقم (7446)، الصادر بتـاريخ 12-2-2012، عـن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على المستوى الوزاري في دورته غيـر العاديـة بالقاهرة ليقرر:

1. إنهاء مهمة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية.
2. دعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار.

جاء هذا القرار بالأساس لكى يبعث برسالة سياسية للضغط على نظام الأسد، من خلال طرق أبواب الأمم المتحدة مرة أخرى، بعد أن تصدى كلاً من الفيتـو الروسـي

والصيني لمشروع القرار العربي الذي يطالب دمشق بوقف العنف ضد المـدنيين فـي جلسة مجلس الأمن في4 شباط2012، فهذا القرار العربي يمثل نهاية لمحاولـة إقليميـة عربية جديدة لوقف العنف، بعد أن أنهت الجامعة العربية مهمة المـراقبين فـي ظـل عجزها عن وقف نزيف دماء المدنيين في سوريا (سلامه،2013).

هذا القرار العربي تجاه ما يدور على الأراضي السورية، لا يمكن النظـر إليـه بمعزل عن مجمل القرارات العربية التي اتخذتها الجامعة العربية أثنـاء تعاملهـا مـع الوضع في سوريا منذ اندلاع الأزمة، فالموقف العربي أعتمد طريق الدبلوماسـية فـي التعامل مع الأوضاع في سوريا، إلا أن هذا القرار يعد نقطة فاصلة، وذلك لأنه تميـز بالبعد عن الرؤية السلمية العربية تجاه الأزمة السورية، وبدأ الحديث عن اللجوء للقـوة العسكرية لفرض الوقف الفوري لإطلاق النار، وفتح الباب لدعم خطة العمل العربيـة التي تسعى إلى التوصل لحل سلمي سياسي للأزمة السورية(أبوعمره،2012).

ولكن هذا القرار تعتريه عده إشكاليات تعوق تطبيقه على أرض الواقـع، تتمثـل هـذه الإشكاليات في:

إشكالية قانونية: تعوق إرسال قوات عربية أممية لحفظ السلام لأن ذلك يتطلب موافقة أطراف النزاع الرئيسية، أي موافقة الدولة المضيفه، وذلك لم يتحقـق بـسبب رفـض سوريا لهذا القرار.

إشكالية عربية: لأن جامعة الدول العربية تنطلق بشكل رئيس في التعامل مع الأزمـة السورية من تأكيد أولوية الحل الإقليمي العربي للأزمة، والحيلولة دون تدويل الأزمـة السورية.

إضافة إلى هاتين الإشكاليتين، هناك إشكالية لوجستية تتمثل في عدم اليقين مـن أن الدول العربية جادة في إرسال جزء من قواتها بالعدد المطلـوب إلـى الأراضـي السورية إضافة إلى عدم وجود آلية تنظم عمل هذه القوات في ميثـاق جامعـة الـدول العربية، مما يؤدى إلى معضلة مؤسسية تواجه تطبيق هذا القـرار، مـع الأخـذ فـي

الاعتبار الرفض السوري للقرار وتحفظ دول مؤيده للنظام السوري مثل روسيا والصين (أبوعمره،2012).

جاء بعد ذلك القرار رقم (554)، الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في 29-3-2012، مرحباً بمهمة المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية السيد" كوفي أنان" الأمين العام السابق للأمم المتحدة، ونائبـه "الدكتور ناصر القدوة "التي بدأت في شباط2012، لقيادة العملية السياسية نحو إيجـاد حل للأزمة السورية والانتقال السلمي إلى حياة ديمقراطية في سـورية، وذلـك وفقـاً للتفويض الممنوح للمبعوث المشترك بموجب قرار الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة رقم66/253، بتاريخ 24-2-2012، وقرارات جامعة الـدول العربيـة رقـم (7436)، بتـاريخ 2-11-2011، والقـرار رقـم (7444) بتـاريخ 22-1-2012، والقـرار رقم(7446)، بتاريخ 12-2-2012 (سلامه،2013).

يبقى الكم الهائل من القرارات خارج اطار التنفيذ لغياب الإرادة القومية العربيـة وحس الأمن القومي العربي والذي انهار على خلفية حرب الخليج، والدور الشكلي فـي الثورات العربية، وتغلغل النفوذ القطري، لسعودي جعل دور جامعة الدول العربيـة لا يعول عليه كثيراً.

4.3.5 **دور منظمة الأمم المتحدة:**

المحور الأول: البعثة الأممية لسوريا "بعثة عنان":

في 14 نيسان 2012 أصدر مجلس الأمن القرار رقم 2042 بإنشاء بعثة مراقبـة تابعة للأمم المتحدة لرصد وقف أعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من جانـب كافـة الأطراف في سوريا، ويأتي هذا القرار في سياق خطة المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية "كوفي عنان"، الذى تم تكليفه كمبعوث خاص وفقا لقـرار الجمعيـة العامة للأمم المتحدة الصادر في 16 شباط 2012، فهنا نواجه تـساءل حـول مـاهي

السياقات التي أنتجت هذه الجهود، وفرص نجاحها وتأثيرها على مسار الأزمة في سوريا(الشيخ،2012).

1. خطة عنان وبعثة المراقبين:

كان من أهم ردود الفعل على الفيتو المزدوج الروسي _ الصيني في مجلس الأمن ضد مشروع القرار العربي في 4 شباط 2012 بشأن الأزمة السورية هو محاولات البحث عن آليات بديلة من اجل وضع حد للأوضاع المتفاقمة في سوريا، سواء من خلال أدوات دبلوماسية رسمية كان أهمها جهود جامعة الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان ومؤخرا دور مجلس الأمن، أو من خلال جهود دبلوماسية غير رسمية مثل مؤتمري أصدقاء سوريا اللذين عقدا في تونس وإسطنبول على التوالي بجانب الزيارات الرسمية المتبادلة لقادة ووزراء الدول المعنية بالأزمة السورية، ومؤتمرات المعارضة السورية في الخارج وجهودها للحصول على الدعمين الدبلوماسي والمادي وقد أسفرت جهود مجلس الجامعة العربية عن تبنى قرار في 12 شباط 2012 كرد فعل على الفشل في تبنى مجلس الأمن للمبادرة العربية نتيجة الفيتو المزدوج تضمن في أحد بنوده الطلب من المجموعة العربية في الأمم المتحدة بتقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة يتضمن المبادرات العربية والقرارات الصادرة بخصوص الأزمة من مجلس الجامعة، وتسمية المبعوث الخاص لمتابعة العملية السياسية في إطار المبادرة العربية، ومن هذا المنطلق قررت الجمعية العامة في جلستها في 16 شباط 2012 تبنى القرار 253/66 بـ 137 صوتا مؤيدا مقابل 12 وامتناع 17 عن التصويت، وكان من أهم بنود هذا القرار تبنى طلب جامعة الدول بدعوة الأمين العام تعيين مبعوث خاص لسوريا(الشيخ،2012)

عليه فقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" وأمين عام جامعة الدول العربية "نبيل العربي" في 23 شباط 2012 تعيين "كوفي عنان "الأمين العام السابق للأمم المتحدة مبعوثا خاصا مشتركا بشأن الأزمة السورية، وفور توليه المسئولية بذل عنان جهودا مكثفة مع الأطراف المعنية بالأزمة السورية حيث زار عنان دمشق في 17 أذار

2012، وعقد مباحثات مطولة مع الرئيس السوري ومسؤولين سوريين آخرين، انتهـت بتقديم عنان خطة لحل الأزمة وقد نصت الخطة على ست نقاط وهي كما يلي:

1. الالتزام بالعمل مع المبعوث في عملية سياسية شاملة تقودها سوريا لتلبية الطموحات والاهتمامات المشروعة للشعب السوري.
2. الالتزام بوقف القتال وتحقيق وقف عاجل وفعال لأعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من قبل جميع الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة حماية للمدنيين ولبسط الاستقرار في البلاد.
3. كفالة تقديم المساعدات الإنسانية في حينها لجميع المناطق المتضررة مـن القتـال، وتحقيقا لهذه الغاية، قبول وتنفيذ، كخطوتين فوريتين، هدنة إنسانية لمـدة سـاعتين ولتنسيق التوقيت والطرائق بشكل دقيق للهدنة اليومية من خلال آلية فعالة، بما فـي ذلك على الصعيد المحلي.
4. تكثيف سرعة ونطاق الإفراج عن الأشخاص المحتجزين احتجازا تعسفياً.
5. كفالة حرية التنقل في جميع أنحاء البلاد للصحفيين واعتماد سياسة غيـر تمييزيـة بشأن منحهم تأشيرات الدخول.
6. احترام حرية إنشاء الجمعيات والحق في التظاهر بشكل سلمي على النحو الذي يكفله القانون (سلامه،2013).

كما التقى "عنان" المسؤولين الأتراك وقيادة المجلس الوطني السوري، كما ذهب في زيارتين لروسيا والصين، وبالفعل تلقى عنان تأييد كل من الصين وروسيا لمهمته، وهو ما دفع مجلس الأمن إلى إصدار بيان رئاسي يؤيد فيه "خطة عنان" فـي 21أذار 2012، وهو ما تبعه إعلان الناطق باسم "عنان" عن استلام المبعوث الدولي رسالة من الحكومة السورية تفيد بقبول النظام بخطته في 26 أذار 2012، كما أعلنت القمة العربية المنعقدة ببغداد يوم 29 أذار 2012 الدعم لمهمة "عنان" بالإضافة إلى أن تركيا كانت قد أبـدت دعما مشابها للخطة، وساند كذلك مؤتمر أصدقاء سوريا المنعقد بإسطنبول في 1 نيسان 2012(سلامه،2013).

قد ركزت هذه الخطة على الالتزام بوقف القتال والتوصل بشكل عاجل إلى وقف فعال للعنف المسلح بكل أشكاله من كل الأطراف تحت إشراف الأمم المتحـدة لحمايـة المدنيين وتحقيق الاستقرار في البلاد، وكذلك ضمان تقديم المساعدات الإنـسانية فـي الوقت الملائم لكل المناطق المتضررة من القتال وهذا يتطلب وقـف القتـال لأوقـات معينة، بالإضافة إلى تكثيف وتيرة حجم الإفراج عن الأشخاص المحتجـزين تعـسفيا، علاوة على ضمان حرية حركة الصحفيين في أنحاء البلاد وانتهاج سياسة لا تنطـوي على التمييز بينهم فيما يتعلق بمنح تأشيرات الدخول، والأهم احترام حرية التجمع وحق التظاهر سلميا كما يكفل القانون(سلامه،2013).

في سياق جلب الدعم لخطته قدم "كوفي عنان" تصوراً حول مهمته في سـوريا إلى أعضاء مجلس الأمن الدولي في جلسة مغلقة في 2 نيسان 2012، وخـرج مجلـس الأمن الدولي ببيان في 5 نيسان 2012 دعا فيه الحكومة السورية إلي أن تنفذ على وجه السرعة وعلى نحو ملحوظ ما وافقت عليه من التزامات، وتشمل وقف تحركات الجيش نحو المراكز السكنية وإنهاء استخدام الأسلحة الثقيلة والشروع في سحب الجـيش مـن المدن والوفاء بكامل التزاماتها في موعد لا يتعدى 10 نيسان 2012، لكن الجانب المهم في هذا البيان كان تأكيده على أهمية إيجاد آلية للأمم المتحدة للإشـراف علـى وقـف العنف المسلح بكافة أشكاله وفقا لاقتراح كوفي عنان وقد طلب البيان من الأمين العـام للأمم المتحدة تقديم مقترح بشأن هذه الآلية. لهذا عاد مجلس الأمـن وبالإجمـاع فـي 14نيسان 2012 لتبنى قرار يسمح بإرسال بعثة إلى سوريا كآلية للإشراف على وقـف إطلاق النار من الجانبين، وبموجب القرار بات بإمكان الأمم المتحدة إرسال فريق مكون من 30 مراقبا عسكريا غير مسلحين على أن يتم لاحقا إرسال كامل بعثة المراقبين التي يمكن أن يصل عدد أعضائها إلى 250 حسب تقديرات المبعوث المشترك "كوفي عنان"، وقد أتى هذا القرار في ظل شكوك إقليمية ودولية كبيرة في مدى فرص نجاح وفاعليـة بعثة المراقبين، رغم أنها انبثقت من خلال قرار وصلاحيات صادرة من مجلس الأمن، باعتبارها بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة تحمل شرعية دولية وتقع مهمتها تحت حماية

القانون الدولي وهذا ما قد يؤدى إلى تفاعل مختلف من جانب النظام السوري مع البعثة، هذا بالإضافة إلى خبرة البعثة وإمكاناتها التقنية وأدواتها التكنولوجية التي تمكنهـا مـن التعرف على ما يحدث على الأرض، وذلك بخلاف بعثة المراقبين جامعة الدول العربية السابقة(سلامه،2013).

2. فشل خطة المبعوث الدولي "كوفي عنان":

كان واضحا من البداية أن خطة كوفي عنان ولدت من رحم حالة الانقسام الدولي تجاه الأزمة السورية، ولم تكن وليدة إرادة حقيقية يمكن أن تنتج حلاً حاسـماً ينهـى الأزمة، فلقد بنى عنان خطته على هامش المساحات المسموح بها من جانب الأطـراف المعنية بالأزمة والتي وضعت سقفا لحدود التدخل، لهذا عبرت الخطة عـن مـساحات التوافق مما أضعف من فرصتها في النجاح، وليس أدل على ذلك من مـساواتها بـين طرفي الأزمة في سوريا وفقا لوجهة النظر السورية والروسية رغم الخلافات العميقـة بينهما(احمد،2011).

بناء عليه فقد تأثرت خطة عنان بتعقيدات الصراع الإقليمي على سوريا الـذى لا يعطى دلالات على وجود فرص حقيقية لنجاح أية مبادرة على المـدى المنظـور، فالخليج العربي السنى يدعم المعارضة إعلاميا وماديا ويدعو إلى تسليحها ويتبنى حتمية انتقال للسلطة في سوريا كآلية ضرورية لحل الأزمة، في الوقت الـذى يـدعم النظـام الإيراني والنظام العراقي النظام السوري من منطلق مصالح استراتيجية عميقة وعلـى خلفية روابط دينية مشتركة" بعد طائفي شيعي" ومصالح متبادلة، في الوقت نفسه الـذى تمثل فيه تداعيات خيارات التعامل مع الأزمة السورية بكافة أشكالها مجهولا تخشاه كل من تركيا وإسرائيل رغم اختلاف مصالح كل منهمـا فـي سـوريا والمنطقـة(ابـن صقر،2012).

إلى جانب هذا البعد الإقليمي يأتي الموقف الدولي الذى يـؤثر ويتـأثر بـالموقف الإقليمي ويضع بحسبانه التعقيدات الإقليمية ليمثل عاملا إضافيا يؤجل مرحلـة حـسم الأزمة في سوريا، حيث لاتزال مواقف روسيا والصين ثابتة فيما يتعلق برفض التدخل

في سوريا والحفاظ على نظام بشار الأسد، ولا توجد مؤشرات حقيقية على تغير هـذا الموقف، وذلك في مواجهة مواقف أمريكية وغربية يغلب عليها طابع الميوعة السياسية تتحدث عن عقوبات وانتقادات للنظام ومطالبات بالإصلاح تصل إلى مطالبـة الـرئيس بالتنحي والتنديد بانتهاكات حقوق الإنسان، في الوقت نفسه الذى يلاحظ فيه عدم الجدية في تطبيق العقوبات على النظام السوري، والتصريح من وقت لآخر باسـتبعاد خيـار التدخل العسكري وكأنه ضوء اخضر للنظام للتصرف بحرية، بالإضافة إلـى الـضغط على دول الخليج ومنعها من دعم وتسليح المعارضة السورية(ابن صقر،2012).

من هذه المنطلقات فإن خطة عنان لم تقدم اختراقا حقيقيا للواقع المتأزم، والاهم من ذلك أنها ونتيجة للضغوط الروسية لم تحدد سقفا زمنيا ملزما لأطرافها، وعلى جانب آخر لم تتبن الخطة آلية سياسية واضحة للخروج من ثنائية النظام المعارضة أو الحـل الأمني ورفض الحوار، بل ركزت الخطة على تفاصـيل إجرائيـة، وبتـشكيل بعثـة المراقبين الدوليين تكون الخطة قد توقفت عند النقطة التي توقفت عندها المبادرة العربية وبعثة المراقبين العرب، وهو ما قد يقودنا إلى وضع شديد الخطـورة علـى سـوريا والإقليم ككل خصوصا في ظل استمرار النظام السوري فـي المراوغـة والالتفـاف والرهان على عامل الوقت، مع استمراره في قمع الاحتجاجات وتوسيع ملاحقاته الأمنية وحملاته العسكرية مستندا على التأمين الذى يكفله الغطاء الدولي من جانـب روسـيا والصين بجانب الدعم الإقليمي المادي والسياسي من جانب إيران والعـراق، وكـذلك موقف المعارضة التي ما زالت منقسمة على نفسها وتبدد جهدها في مسارات مختلفـة ولا تملك رؤية واقعية لحل الأزمة ويظـل رهانهـا الوحيـد هـو اسـتمرار حركـة الاحتجاجات وإحراج المجتمع الدولي، من هنا تبدو خيوط الدبلوماسية المعنية بالأزمـة السورية في مسارات متقطعة ولا تصب في مسار واحد يمكن أن يـدفع باتجـاه حـل سياسي مناسب(احمد،2011).

رغم أن القرار 2042 جاء بعد فشل المجلس في تبنى مشروعي قرارين سابقين بسبب استخدام روسيا والصين حق النقض ضدهما في 5 من تـشرين أول 2011 و 4

شباط 2012 على التوالي، فإن خطة عنان وبعثة المراقبين الدوليين التي انبثقت عنهـا أعادت طرح الأزمة السورية داخل أروقة مجلس الأمن ووضعت الدبلوماسية الدوليـة أمام محطة جديده في التعامل مع الأزمة في سوريا، فإما حلحلة الموقف برمتـه فـي سوريا وليس خطة عنان فحسب وهذا مرهون بتفعيل دور مجلس الأمن وبمدى التـزام روسيا والصين ببقاء نظام الأسد، ومدى استعدادها للتفاهم مع القـوى الدوليـة بـشأن الأزمة وما سوف يقدم لروسيا ويضمن لها مصالحها، وذلك إذا أخـذنا بالاعتبـار أن وجهة نظر روسيا والصين وكذلك النظام السوري كانت محل تقدير عنان عند صياغته لبنود خطته، وأن قرار مجلس الأمن 2024 نال إجماعـا بموافقـة روسـيا والـصين وسوريا. أو العودة إلى نقطة الصفر وهذا يرجحه عدم استعداد النظام لوقـف العنـف واستمرار الغطاء الروسي الصيني في حماية النظام السوري (ابن صقر،2012).

لكن في حال فشل خطة عنان وعرقلة مهمة بعثة المراقبين وفشل مجلس الأمن في التفاعل الإيجابي مع الأزمة فإن ذلك لن يعيد الأزمة إلى نقطة الصفر فحسب بـل سيفاقم الأوضاع الإنسانية ويزيد من أعداد النازحين خصوصا باتجاه تركيا وهذا ربمـا يدفع تركيا للقيام بإنشاء منطقة عازلة على الحدود السورية التركية، كما أنـه سـيعطى المبررات للحركة خارج إطار مجلس الأمن من جانب مجموعة أصدقاء سـوريا عـن طريق تسليح المعارضة السورية، وتقديم مزيد من الدعم المادي والدبلوماسي للمعارضة السورية في الداخل والخارج(أبو القاسم،2013).

المحور الثاني: جولة المبعوث الدولي الأخضر الإبراهيمي ومؤتمر جنيف1:

بعد فشل مهمة المبعوث الأممي "كوفي عنان" في التوصـل إلـى حـل للازمـة السورية والتي تتفاقم وبشكل متزايد، وتقديم استقالته بتـاريخ2/8 /2012م والموافقـة على إعفائه من مهمته، سعة الأمم المتحدة عن بديل لعنـان فوجـدت أن الدبلوماسـي الجزائري الأخضر الإبراهيمي. صاحب السجل الدبلوماسي والخبرة الطويلة في هـذا المجال.

في تاريخ 2012/8/17 أعلنت الأمم المتحدة وجامعة الـدول العربيـة تعـين الأخضر الإبراهيمي خلفاً لسلفة كوفي عنان وجاء ذلك التكليف عبر مـؤتمراً صـحفي أدلى به نائب المتحدث باسم الأمم المتحدة وجاء فيه حـسب قولـه: "إن الدبلوماسـية لتعزيز الحل السلمي للصراع في سوريا تبقى أولوية قصوى لدى الأمـم المتحـدة. إن مزيدا من القتال وعسكرة الوضع لن يؤديا إلا إلى تفاقم المعاناة، وسيصعب بذلك مسار الحل السلمي الذي سيؤدي إلى الانتقال السياسي بما يتوافق مع التطلعـات المـشروعة للشعب السوري". (أبو القاسم،2013).

لم تكن المهمة سهلة ولم يتوقع الإبراهيمي نفسه نجاح المهمة بسهولة، خاصة أنها جاءت بعد فشل سلفه الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفي عنـان" وازديـاد حـدة الموقف الدولي، وزيادة عدد ضحايا الثورة السورية، وما خلفته مـن دمـار وتـدهور الوضع الإنساني، فحاول المبعوث الخاص لأمم المتحـدة وجامعـة الـدول العربيـة "الإبراهيمي" توفير الدعم الدولي والإقليمي لمهمة من خلال زيارته إلى سوريا مؤكـداً على خطة عنان والتباحث في سبل حل الأزمة بشكل توافقي.

المحاولة الثانية كانت من خلال عقد مؤتمر جنيف1والذي انعقد فـي العاصـمة السويسرية جنيف في 2012/7/30 وضم المؤتمر مجموعة العمل حول سوريا والتـي شكلها "عنان" وتضم ممثلي الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن الولايـات المتحدة الأمريكية ،روسيا، الصين، بريطانيا وفرنسا وثلاثة دول ممثلـة عـن جامعـة الدول العربية قطر ،الكويت والعراق إضافة إلى تركيا وأمين عام جامعة الدول العربية "نبيل العربي" والأمين العام للأمم المتحدة "بان كيمون"(أبو القاسم،2013).

وتمحور المؤتمر حول خطة "عنان" والخطة الانتقالية والتي جاء بيانه التوصيات التالية:

1. تشكيل حكومة انتقالية تملك كامل الصلاحيات التنفيذية، فسره الكثير من المراقبين بغياب كامل للأسد عن المشهد وهو ما يتضح في بعض البنود، ويعتبر تأكيدا علـى رحيل الأسد وهو ما أكدته تصريحات المبعوث الدولي للسلام في سـوريا وأغلـب وزراء الدول الخمس الكبرى.

2. على الحكومة السورية أن تسمي محاورا فعليا عندما يطلب المبعوث الدولي ذلـك، للعمل على تنفيذ خطة النقاط الست والخطة الانتقالية.
3. يمكن للحكومة الانتقالية أن تضم أعضاء من الحكومة السورية الحالية وآخرين من المعارضة، وسيتم تشكيلها على قاعدة التفاهم المتبادل بين الطرفين.
4. على جميع مجموعات وأطياف المجتمع السوري التمكن من المشاركة فـي عمليـة الحوار الوطني.
5. من الممكن البدء بمراجعة للدستور، إضافة إلى إجراء إصلاحات قانونية، أما نتيجة مراجعة الدستور، فيجب أن تخضع لموافقة الشعب.
6. حالما يتم الانتهاء من المراجعة الدستورية، يجب الإعداد لانتخابات حرة ومفتوحـة أمام الأحزاب كافة
7. أن تحظى النساء بتمثيل كامل في كل جوانب العملية الانتقالية
8. التمكن من إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الأكثر تضررا، وأن يتم إطلاق سراح المعتقلين
9. تأمين استمرارية المرافق والجهات العامة، أو ترميمهـا، ويـشمل ذلـك الجـيش والأجهزة الأمنية.
10. أن تحترم كل المؤسسات الحكومية حقوق الإنسان.
11. أن يتمكن ضحايا النزاع الدائر حاليا من الحصول على تعويضات أمام القضاء.
12. وضع حد لإراقة الدماء في البلاد، وأن يجدد كل الفرقاء دعمهم لخطة النقاط الست التي قدمها عنان، خصوصا وقف إطلاق النار.
13. على جميع الفرقاء احترام بعثة مراقبي الأمم المتحدة والتعاون معها.
14. مجموعة العمل على استعداد لتقديم دعم فاعل لأي اتفاق يتم التوصـل إليـه بـين الأطراف المعنية، ويمكن لهذا الدعم أن يتخذ شكل مساعدة دولية بتفويض من الأمم المتحدة.
15. سيتم تخصيص إمكانات مادية مهمة لإعادة إعمار البلاد.

16.يعارض أعضاء مجموعة العمل أي عسكرة إضافية للنزاع.

17.على المعارضة تدعيم تماسكها بهدف تسمية ممثلين فعليين للعمل على خطة النقاط الست والخطة الانتقالية(أبو القاسم،2013).

لم يكن المبعوث الخاص الدولي الأخضر الإبراهيمي افضل حظ من سلفة كوفي عنان، ولنفس الأسباب التي أدت إلى فشل مهمة عنان، لم يكتب لمهمة الإبراهيمي النجاح، ولم يتحقق شيء على ارض الواقع، بل زادة تعقيداً، ويدلل على ذلك الفشل التخطيط لمؤتمر جنيف/2 والذي انعقد في مطلع 2014 ولكنه خارج حدود الدراسة الزمنية ولكن الأزمة بقيت مفتوحة على كل الاحتمالات وهي تترك كل يوم ضحايا ولاجئين ودمار شبه شامل، يدفع فاتورته الشعب السوري، على مسمع ومرئ من صناع القرار الدولي. والمجتمع الدولي الذي يتغنى بحقوق الأنسان، وكأن الأنسان العربي والمسلم صنف ثالث من البشر. وقد شكل ذلك أحراجاً للدبلوماسية بكل أشكالها كما وضع مصداقيتها على المحك.

الاستنتاجات و الخاتمة:

إجابة على سؤل الدراسة الرئيس لابد من أجمال بعض التصورات التي توصلت لها الدراسة حول دور الدبلوماسية في الثورات العربية بشكل عام ودراسة الحالة السورية كنموذج.

تستنج الدراسة أن الدبلوماسية بكل مستوياتها وأشكالها، على أهميتها لم ترقى إلى المستوى المطلوب، ولم تلعب دوراً حقيقياً في الثورات العربية، فقد غابت الدبلوماسية الوقائية أو دبلوماسية المنع عن مسرح الأحداث، وذلك عائد إلى عنصر المفاجئة، أما النوع الأكثر شيوعاً فهو دبلوماسية المواقف أو دبلوماسية الأزمات الدولية، مدعوماً بدبلوماسية الأعلام ، من خلال الوسائل الأعلام المختلفة وكالات أنباء و أعلام متلفز وأعلاماً الإلكتروني و أعلام التواصل الاجتماعي وغيرها.

أما الدبلوماسية الثنائية فقد لزمت الحياد إلا في بعض الحالات الفردية، والتباحث في القضايا المشتركة بين اطراف العمل الدبلوماسي ويغلب على ساحة الأحداث

المصالح المتبادلة مع غياب لبعد الأمن القومي والأمن الجماعي والعزف على أوتـار البعد لاإنساني (حقوق الأنسان).

أما صناع القرار الدولي لم يخفون مصالحهم في المنطقة، حتى وصلت إلى حالة الشد العكسي، وصراع مراكز القوى بين روسيا والصين من جهة وأمريكيا وحلفائهـا من جهة أخرى، وإقليميا بين تركيا وايران.

ابرز هذه المصالح المصلحة الاقتصادية من خلال التركيز على حصة في عقود إعادة الأعمار وفتح أسوق جديد خاصة بعد ما تعرض له العالم من أحداث اقتـصادية على خلفية الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم بحلول العـام 2008، وشـلت بعض قطاعات الإنتاج وخاص قطاع المصارف والتسليح.

يضاف إلى ذلك المصلحة الاستراتيجية في تأمين منابع النفط العربـي والغـاز خاصة أن العالم على أبواب أزمات خاصة أهمها الطاقة والمياه والبيئة و لا تقبـل أي حدث من شانه أن يهدد هذه المصالح تحت أي حالة، يضاف إلى ذلك بروز دبلوماسية المساعدات الاقتصادية والمقايضات، فكان الدعم الخليجي للحالـة المـصرية الأخيـر صورة من صوره والصورة الأخر الوعد الأمريكي- الأوروبي بشطب وجدولة الديون البعض الدول لضمان موقف مؤيد لسياستها.

أما المصالحة الأمنية المتمثلة "بأمن إسرائيل" وهي المصلحة الأبرز فـي ملـف الثورة العربية، أن لم تكن صانعة لا حداثها، حاولت استثمارها بـشكل يـضمن لهـا مصالحها، مستغلة الحالة العربية الراهنة، فتعد البعد الأمني إلى حد صناعة الأحـداث ولعب دورا في أساسي في سياسة المنطقة، مستخدمة فزاعة الإرهاب الدولي، فتعد من اكثر المستفيدين من الثورات العربية وهذ يتجلى في دفع اطراف الـصراع العربـي– لإسرائيلي إلى استئناف المفاوضات على شروطهم والتنصل من ملفات الحل النهـائي القدس، الاستيطان واللاجئين عبر مناورات إعلامية وبرلمانية.

كما خلصت الدراسة إلى انهيار جدار الأمن القـومي العربـي وحتـى الأمـن الجماعي وضعف المنظمات الدولية عدم حيادتيها، وتفرد الدول صاحبة القوة التصويتية

بمجريات الأحداث. وتنافسها على تحقيق مصالحها كحرب باردة جديدة بـين الـصين وروسيا من طرف وأمريكيا وحلفائها في الطرف الأخر والبحث عن دور من قبل الدول الإقليمية ايران وتركيا.

لازالت المنطقة تدفع ثمن هذه الثورات التي غاب عنها القيادة المؤهلة والـردة عن مسار الثورات كما هي الحال في مصر وتونس وليبيا وتردي الأوضاع المعيـشية في دول الثورات العربية وانعدام مستوى الأمن هذا على صعيد الدول المأزومة أمـا بقية دول المنطقة وخاصة التي لم يصلها لهيب الثورات وكانت تخشى العدواء مثل دول الخليج العربي والأردن وبقية الدول العربية في القارة الأفريقية، أصبحت محصنة أكثر من قبل من المد الثوري ولكن العامل الخارجي والدولي قائم وتستخدمه القوى العظمى أداة تهديد في حال خالفت هذه الدول مصالحها.

تستنج الدراسة أن الحالة السورية محل البحث مفتوحة على كـل الاحتمـالات والسيناريوهات مع عودة التلويح في التدخل العسكري وتشويه صورة القوى الثوريـة وربطها بالإرهاب، مع تصلب الموقف الدولي الداعم لنظام السوري، روسيا والـصين وإيران وتشكك المحور الثاني بنوايا المعارضة السورية خاصة بعـد فـشل الوسـاطة الأممية وبعثة الإبراهيمي جنيف/1 و ما بعده.

تتوقع الدراسة أن الأزمة السورية سوف يطول أمدها وتزداد أثارها اللافي حال أن تغير الموقف الدولي، عبر توافقات محكومة في المصالح التي تم ذكرها، أو اضعفا المعارضة إلى درجة العودة عن خياراتها، وقبول توافق على الطريقة اليمنية آو الحسم على الطريقة الليبية.

أما الدبلوماسية فقد فقدة دورها ونكشف ارتباطها بالقوة والمصلحة، على شـكل قناع يخفي بشاعة المجتمع الدولي وانحيازها إلى الأقوى والهيمنة الدولية على القـرار الدولي كلعبة شطرنج يلعب بها بعض القطع بحجم جميع قطع الرقعة.

ولا يمكن للدول الصغرى أن تحمي انفسها إلا من خلال إجراء مراجعات واسعة في سياستها وبناء الثقة بينها وبين شعوبها وتحقيق العدالـة، والتنميـة الـشاملة علـى

الطريقة التركية مثلا وإعادة المصداقية إلى الوحدة العربية والأمن القـومي العربـي، وزيادة دور التكافل العربي، تتوقع الدراسة أن الثورة السورية لا يتم حسمها إلا عبـر السيناريوهات التالية:

1. الحسم العسكري من خلال التدخل العسكري خاصة بعد إن تراجع الدور الروسي على اثر احد أوكرانيا وتضارب مصالحه مع السياسة الغربية، والتناغم الأمريكـي الإيراني، والتفاهمات حول المشروع النووي.
2. تراجع المقاومة عن مشروعها خاصة بعد انقسام التيارات المكونة للعمل المقـاوم، ودخول تنظيم داعش، والاختلاف مع جبهة النصرة ،وتشويه المقاومة إعلامياً.

المراجع

أبراش، إبراهيم (2011) دراسة بعنوان "الثورات في العالم العربي"، مركز الدراسات المستقبلية.

إبراهيم، الشيماء ،عبدالسلام (2012)،**الموقف تركيا من الأزمة الـسورية، الـسياسة الدولية ،ملف العدد190،المجلد47،ص48.**

ابن صقر، عبدالعزيز، **خيارات ما بعد موت خطة عنان في سوريا، الشرق الأوسـط،** متوفر عبر الرابط: (www.awsat.com)

أبو الخير، مصطفى ،احمد(2010)**النظرية القديمة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقاً للقانون الدولي العام الطبعة الأولى سلسلة أطروحات الدكتوراه مركـز دراسات الوحدة العربية /بيروت.**

أبـو القاسـم، محمـود، **مـسار جنيـف وفـرص بقـاء الأسـد**، متـوفر عبرالرابط(www.acrseg.org)

أبو طالب، حسن(2012**)، تعقيدات الإدارة العربية للازمة السورية، السياسة الدولية، ملف العدد190،المجلد47،ص185.**

أبو عامر، علاء(2001)، **وظيفة الدبلوماسية و نشأتها، مؤسساتها، قواعـدها**، دار الشروق، عمان.

أبو عبادة ،سعيد(2009)، **الدبلوماسية "تاريخها ومؤسساتها وقوانينها"، دار الشيماء، قلقيلة، فلسطين.**

أبو عمرة، رنا(2012) "**تحديات إرسال قوات حفظ سلام عربية إلى سوريا"،28 -2-2012، متوفر عبر الرابط:(www.siyassa.org)**.

أبو هيف، علي ، صادق (1975) ، **القانون الدبلوماسي، دار المعارف**.

أحمد، يوسف، أحمد، (2011) **"مأزق الجامعة العربية"، جريدة الاتحاد الإماراتيـة، الثلاثاء 21يونيو2011، متوفر عبر الرابط: (www.alittihad.ae)**

إدريس، محمد، السعيد (2012) "اتجاهات معاكسة: مواقف الفاعلين الإقليمـين غيـر العرب تجاه الثورات العربية"، **السياسة الدولية، العدد 188 أبريل 2012، المجلد 47، صـ 78، 79.**

بركات، جمال(1985)، **الدبلوماسية "ماضيها وحاضرها ومستقبلها**"، الرياض.

برهومه، محمد(2011) "التحالفات المتغيرة: العلاقات الإقليمية في مرحلـة مـا بعـد الثورات العربية"، **السياسة الدولية العدد 186أكتوبر 2011، ص 67.**

البكــري ، عــدنان (1986)،**العلاقــات الدبلوماســية والقنــصلية، المؤســسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الكويت.**

الجاسور، ناظم (2008)،**أسس وقواعـد العلاقـات الدبلوماسـية ، دار مجـدلاوي للنشر،(الطبعة الأولى)،عمان.**

جولد، دوري،(2012) "**حرب البقاء العلوية"، مختارات إسرائيلية،عدد206،مركـز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، فبراير2012، صـ 46، 47.**

حربا ،أنسام ،موسى(2012) **الثورة السورية "ثورة كرامه وحرية" الأسباب التطورات والتداعيات ولأفاق المستقبلية، معهد البحوث والدراسات العربية - جامعـة الدول العربية - القاهرة.**

حرمل، جبران، صالح (2013) **الحوار المتمدن،**عدد4068 2013/4/20

حمادة، أمل(2010)، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 185، تموز 2010.

الحمد، جواد، (2011)،المشهد العربي بعد الثورات وتحديات المستقبل، مركز دراسات الشرق الاوسط.

الحموي، مأمون(1949)، **المصطلحات الدبلوماسية**، دمشق.

الخشاني، أبراهيم، **الثورات العربية من المنظور الاسرائيلي، مركـز نمـاء للبحـوث والدراسات،** متوفر عبر الرابط(www.nama.centar.com).

خلف، محمود (1987)، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، الثقافي العربي، القاهرة.

خلـف، محمـود (1997) ، **الدبلوماسـية النظريـة والممارسـة** دار زهـران للنشر-(الطبعة الثانية)،عمان.

الدسوقي، أبو بكر(2011) "**عالم مختلف... الشرق الأوسط فـي مرحلـة مـا بعـد الثورات**"، **السياسة الدولية**، العدد 184 إبريل 2011، ص 52.

الدسوقي، أبو بكر(2011)، **السياسة الدولية**، **مابعد الثـورات** العـدد 185، تمـوز 2011،ص27.

دورتي ،جيمس (1985)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدوليـة** ترجمـة وليـد عبدالحي، شركة كاظم للنشر والتوزيع.

راتب، عائشة(1961)، **التنظيم الدبلوماسي والقنصلي**، القاهرة.

راشد، سامح (2011)، **مجلة شؤون عربية**، العدد 148، شتاء 2011.

الراشدان، عبد الفتاح(2005)، **أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن.

السامرائي، محمد، **جامعة الدول العربية وتحديات الربيع العربي، الحـوار المتمـدن**، متوفر عبر الرابط:()www.alhewar.org.

سلامه، معتز، (2013)، **جامعة الدول العربية وتحديات ما بعد الثورات**، معهد العربية للدراسات، متوفر عبر الرابط:(www.alarabiya.net).

السيد، سميه،(2012)، الثورات غير المنتهيه، عرض لدراسة لينش، مجلـة الـسياسة الدوليه، متوفر عبر الرابط:(www.syasah.org)

الـــشامي، علـــي(1990)، **الدبلوماســـية (نـــشأتها وتطورهـــا وقواعـــدها)**، دار العلم للملايين، بيروت.

شباط، فؤاد (1964)،**الدبلوماسية**، مطابع الحلبوني، دمشق.

شلبي، السيد أمين (2012)، **شؤون عربية**، العدد 149، ربيع 2012.

الـشيخ، نورهـان(2012) ،**الخـوف مـن التغيـر، الـسياسة الـدولي**ـة ،ملـف العدد190،المجلد47،ص165.

الصواني، يوسف، محمد (2013)، **نظريات العلاقات الدوليـة**، منتـدى المعـارف، طرابلس متوفر عبر الرابط:()www.aljaridaonline.com.

عبد الشافي، عصام (2011)، "**الثورة المكبوتة: عوائق التغير الشامل في الـسعودية وسوريا"، السياسة الدوليـة**، العـدد 184 أبريـل 2011، المجلـد 46، صـ98.

عبد العظيم، خالد(2012)، "**العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية**، العدد 187 يناير 2012،ص26.

عبد المجيد، وحيد (2012)، "**عام من الصراع علـى سـوريا!"، جريـدة الاتحـاد الإماراتيـــة**، الخمـــيس15مـــارس2012، متـــوفر عبـــر الرابط:()www.alittihad.ae

عبد الناصر، وليد محمود (2012 **)،"المعادلات الجديدة : تحولات موازين القوى في النظام الدولي"، السياسة الدولية**، عـدد 187 ينـاير 2012، مجلـد 47، صـ85.

عبيد، هناء(2012)، **مفهوم الربيع *العربي* ، وأسبابه، مجلة السياسة الدولية**، العـدد 187، كانون الثاني 2012، العربية، نت،2013.

العقابي، علي، عودة(1996)، **العلاقات السياسية الدولية دراسة الأصول والتـاريخ والنظريات**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان(إصدار خاص).

عكـــرة، أدونـــيس(1981)، **مـــن الدبلوماســـية إلـــى الاســـتراتيجية، دار الطليعة، بيروت.**

الغضبان، نجيب (2012)، "**نحو التغير في سوريا... لماذا لم يغضب الـسوريون**؟"، موقع ميدل أيست أونلاين، 6 فبراير 2011.

الغفاري، علي، عبد القوي(2002)،**الدبلوماسية القديمـة والمعاصـرة**، دار الأوائـل للنشر والتوزيع، دمشق.

فاضل، زكي، محمد(1978)، **الدبلوماسية في النظرية والتطبيق**، مطبعـة جامعـة بغداد.

الفتلاوي، سهيل(2002)، **تاريخ، العلاقات الدبلوماسية في الوطن العربي**، دار الفكـر العربي، بيروت.

فودة، عز الدين (1981)، **ما الدبلوماسية**، المكتبة الثقافيـة (العـدد 269)، الهيئـة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.

فوق العادة،سموحة(1973) ، **الدبلوماسية الحديثة**، دار اليقظة العربية، بيروت.

قشقوش، محمد (2012)،"**العلاقات العسكرية_المدنية: الإشكاليات السبع التي تواجـه الجيوش في مرحلـة مـا بعـد الثـورات العربيـة"، الـسياسة الدوليـة،** العدد188أبريل2012،ص157.

قطاطشة، محمد(2013)، **النظام الاقتصادي السياسي الدولي**، دار وائل، عمان.

قنديل، احمد(2012)، **التأثيرات المحتملة للازمة السورية، السياسة الدوليـة**، ملـف العدد190،المجلد47.

كيدار، موردخاي(2012)، "**الربيع العربي أكذوبة 2011**"، مختـارات إسـرائيلية، العدد 206، مركز الدراسات السياسية و الاسـتراتيجية بـالأهرام، فبرايـر 2012، صـ41.

اللباد، مصطفى (2012)، **شؤون عربية**، العـدد 149، ربيـع 2012، متـوفرعبر الرابط: (www.lasportal.org).

مارك، هيلر، (2011)،**الثورات العربية اثارها علـى اسـرائيل، صـحف عبريـه،** متوفرعبر الرابط:( )www.alquds.com.

المحجوب، عبدالحليم،(2012) **المسائلة الـسورية والمحـاور الإقليميـة والدوليـة المحتملة، السياسة الدولية**، ملف العدد190،المجلد47.

مشاقبة، تيسير(2011)، **الثورات العربية وأثرها علـى إسـرائيل** (دراسـة)، دائـرة المطبوعات والنشرالاردنيه، آذار، 2011.

مقلد، إسماعيل، صبري (1987)، **نظريات السياسة الدولية دراسة تحليليه مقارنة** دار السلاسل.

مقلد، إسماعيل، صبري (2006)، **العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع**، الطبعة الخامسة (إصدار خاص).

مكرم، رانيا(2012)، **ملحق "اتجاهات نظرية " ، مجلة السياسة الدولية ،** العدد187، يناير2012، ص 3-5.

الموسوعة العالمية، ويكبيديا،2011.

الموسوعة العالمية، ويكبيديا،2013.

موسى، ريم، الثورات العربية ومستقبل التغير السياسي، متوفر عبر الرابط:(www.philadelphia.edu.jo).

ناجي، محمد، عباس (2011)، **الاقليم المتصدع، السياسة الدولية**، العدد 185، تموز2011.

نظمي، محمد(2011)، **ثورة مصر في عيون زعماء العالم**، متوفر عبر:(www.sisgov).

نيكلسون، هارولد (1957)،**الدبلوماسية**، ترجمة وتعليق وتقديم، محمد مختار الزقزوقي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

المعلومات الشخصية:

الاسم: عبدالله عبدالنبي الضلاعين

الكلية: العلوم الاجتماعية

القسم: العلوم السياسية

الدرجة العلمية: الماجستير

السنة: 2014